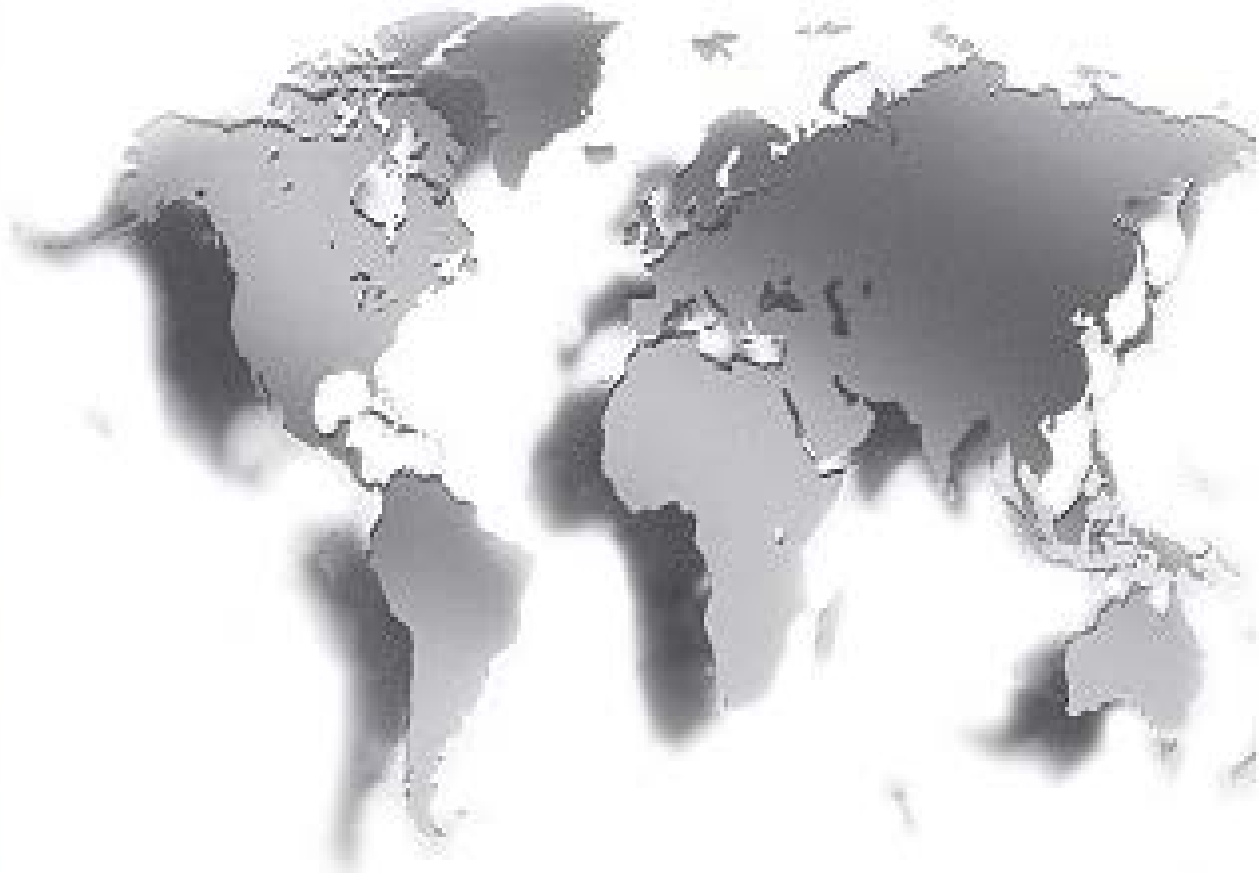


الانتوساي



المجلة الدولية للمراقبة المالية الحكومية



كانون ثاني (يناير) ٢٠١٣



جوزيف موزر ، رئيس محكمة محاسبات النمسا
ميشايل فيرجوسون، المراجع العام، كندا
عبد القادر زجولي، الرئيس الأول لديوان المحاسبات، تونس
جين دودارو ، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
أديليا جونزاليز، نائب المراقب العام ، فنزويلا

الرئيس:

هيلين إتش شينج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر:

موزيل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعدو رئيس التحرير:

ليندا جيه سيلفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)

ميلاني باباسيان (الولايات المتحدة الأمريكية)

سالي ويليامسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المنتسبون:

ديوان المراجع العام (كندا)

جاجانس سينغ (الأسوساي، الهند)

باتريك زاكشبي (باساي - ياب، ميكرونيسيا)

أمانة للكاروساي (سانت لوتشيا)

الأمانة العامة للأوروساي (أستراليا)

خميس حسني (تونس)

باسيليو جاوريوجوي (فنزويلا)

الأمانة العامة للإنتوساي (النمسا)

ديوان المساءلة الحكومية الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:

سارينا تيشي (الولايات المتحدة الأمريكية)

بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذي للإنتوساي:

تيرينس تومبسي، المراجع العام، ديوان المراجع العام، جنوب أفريقيا

ليو جياني ، المراجع العام ، الديوان الوطني للمراجعة، جمهورية

الصين الشعبية

أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة، المملكة العربية السعودية

جوزيف موزر، رئيس محكمة محاسبات النمسا، الأمين العام

تيرانس باسيتان، المراجع العام، إدارة المراجع العام، الباهاما

م. موسى كوني، رئيس دائرة المحاسبات، كوت ديفوار

كارلوس رامون بوليت فاجويو، المراقبة العامة للحسابات، إكوادور

لايزلو دوموكوس، رئيس ديوان المحاسبة، المجر

فينود راي ، المراقب والمراجع العام، ديوان المراقب والمراجع العام،

الهند

إبراهيم حامد بالكبير، رئيس ديوان المحاسبة، ليبيا

جوان مانويل بوتال مارتيز، المراجع العام، رئيس الجهاز الأعلى

للمراقبة، المكسيك

لين بروفوست، المراقب والمراجع العام، ديوان المراقب والمراجع

العام، نيوزلندا

جورجن كومسو ، المراجع العام ، الجهاز الأعلى للمراقبة، التروبيج

محمد أختار بولاند رانا، المراجع العام، ديوان المراجع العام، باكستان

سيرجي فاديموفيتش ستياشين، رئيس محكمة الحسابات، الاتحاد

الروسي

أمياس مورسي، المراقب والمراجع العام، الديوان الوطني للمراجعة،

المملكة المتحدة

جين دودارو، المراقب العام، ديوان المساءلة العامة، الولايات

المتحدة الأمريكية

أديليا جونزاليز، نائب المراقب العام، المراقبة العامة للجمهورية،

فنزويلا

المحتويات

- ١ كلمة التحرير
- ٤ أفكار من رئيس المجلس التنفيذي
- ٧ موجز الأنباء
- مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة للإنتوساي:
- ١٦ الجزء الثاني
- تصميم وتنفيذ إطار إدارة الجودة بالجهاز
- ٢٢ الأعلى للمراقبة لباكستان
- إجراء المقابلات: مهارة الاتصال الأساسية
- ٢٧ لمراجعي الجهاز الأعلى للمراقبة
- دور وفوائد لجان المراجعة في وزارات
- ٣٢ الحكومة الأيرلندية
- أضواء علي المعايير الدولية للأجهزة العليا
- ٣٦ للمراقبة
- ٣٨ تحديثات تعاون الإنتوساي والجهات المانحة
- ٤٠ داخل الإنتوساي
- ٦٥ تحديثات مبادرة تنمية إنتوساي
- ٦٩ أجدنة أحداث الإنتوساي

تنشر المجلة الدولية للمراقبة المالية الحكومية كل ثلاثة شهور (كانون ثاني، نيسان، تموز، وتشيرين أول) بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للمراقبة "إنتوساي". وقد كرست المجلة- التي تعبّر المجلة الرسمية للإنتوساي - لتحسين إجراءات وأساليب المراقبة الحكومية. وتعبّر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن أولئك المحررين أو المساهمين فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها. ويرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأخبار التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, 441G Street, NW, Room 7814, Washington, D.C, 20548, USA, (Phone: 202-512-4707; Fax: 202-512-4021; Email : intosajournal@gao.gov).

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يزيد احتمال قبولها هي التي تعالج جوانب عملية للمراقبة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية، والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال المراقبة، أو تفاصيل بشأن برامج التدريب الخاصة بالمراقبة، هذا، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساساً جوانب نظرية مناسبة للنشر في المجلة .

وتوزع المجلة على جميع أعضاء الإنتوساي، والجهات المعنية الأخرى، دون تحمل أية تكاليف. وتتوفر أيضاً على:

www.intosajournal.org

أو www.intosai.org

وبالاتصال بالمجلة على: spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة. وتنتشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في الشبكات التالية:

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, U.S.A.



بقلم: سفين أراسون، المراجع العام لأيسلندا

مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي (INAO) هيئة مستقلة تعمل تحت رعاية البرلمان الأيسلندي. ويتمثل دوره الرئيسي في مراجعة القوائم المالية لهيئات الحكومة المركزية، وإجراء مراجعات الأداء، ومتابعة تنفيذ الموازنة، وتعزيز التحسينات في الإدارة المالية العامة واستخدام الأموال العامة. وبحلول نهاية سنة ٢٠١٢، كان يعمل ٤٢ موظفاً بمكتب المراجعة الوطني الأيسلندي، بانخفاض وقدره ٥ موظفين على مدار السنة نظراً لقيود الموازنة. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن أيسلندا، التي يبلغ عدد سكانها ٣٢٠,٠٠٠ نسمة هي واحدة من أكثر الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة في أوروبا.

انهيار بنوك أيسلندا سنة ٢٠٠٨

كانت الصحة المالية لأيسلندا جيدة جداً قبل الأزمة الناجمة عن انهيار البنوك الكبرى الثلاثة في الدولة في خريف ٢٠٠٨. كان يوجد لدى الدولة فائض في الموازنة، وتم تجنب مبالغ كبيرة في نظام المعاش للعاملين بالحكومة. كما تم سداد نسبة كبيرة من دين الحكومة المركزية، وكان مستوى الدين، بحلول نهاية سنة ٢٠٠٧، يقارب ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (ولا شيء إذا تم خصم الأصول الحكومية النقدية). وبعد ظهور الأزمة، استخدمت الحكومة تدابير في البداية لمساعدة النظام المصرفي وبعد ذلك عندما باءت هذه المحاولات بالفشل في التعامل مع الفوضى الناجمة التي كان لها تأثير هائل على العمليات والمركز المالي للدولة.

انخفضت الإيرادات الحكومية في أعقاب انهيار النظام المصرفي، وفي نفس الوقت، ارتفعت المصروفات ارتفاعاً حاداً. أدى ذلك إلى عجز في الموازنة وتراكم الديون. وأدخلت أساليب رقابة على رأس المال، واضطرت الحكومة للجوء إلى صندوق النقد الدولي، ودول الشمال الأوربي، وبولندا للحصول على قروض أجنبية لدعم الاحتياطيات من النقد الأجنبي لأيسلندا وتجنب التخلف عن سداد القروض القائمة.

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

وبحلول نهاية سنة ٢٠١١، بلغت ديون الحكومة المركزية ١١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت حالات العجز كبيرة في الموازنة منذ سنة ٢٠٠٨ لكنه انخفض سنة بعد سنة حيث تم رفع الضرائب وأدخلت تدابير تقشفية لخفض الإنفاق. كما تأثرت الأزمة إلى حد كبير بالنقاش العام واتجاه وثقة عامة الشعب في المؤسسات المالية والهيئات القائمة بمتابعتها مثل هيئة الرقابة المالية والبنك المركزي، ومجلس الوزراء، والبرلمان الأيسلندي.

الرقابة المالية في أعقاب الأزمة

تم تخفيض حدود الإنفاق لمعظم الهيئات الحكومية للتعامل مع الفجوة المالية والآن نادراً ما أثارَت الموازنات التكميلية في وقت لاحق من هذه السنة. وقد أدت هذه التخفيضات إلى قيام العديد من الهيئات العامة بإعادة هيكلة عملياتها لجعلها أكثر اقتصاداً وكفاءة. وقد مكنت الإصلاحات من هذا النوع العديد من الوكالات من مواصلة تقديم مستويات مقبولة من الخدمة. وتم تشجيع المديرين على التفكير الإبداعي حول كيفية الاستفادة القصوى من الموازنات المتاحة لهم، وينعكس هذا أكثر وأكثر في الطريقة التي يتم بها تحديد أولويات المشاريع. ويعتبر هذا إنجازاً في حد ذاته ويجب الحفاظ عليه وترسيخه. ومع ذلك، ستؤدي التخفيضات الكبيرة، على المدى الطويل، حتماً إلى تخفيض عدد الموظفين والخدمات المقدمة.

وتبين لنا الخبرة وجود خطر مضاف من الغش والمخالفات المالية عندما يواجه الهيئات العامة والعاملون فيها صعوبات مالية. تحتاج المراجعة إلى أن تأخذ ذلك في الحسبان وتزيد تركيزها على تحليل المخاطر وتقييم المخاطر في هذا المجال. جلب مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي هذه المسألة إلى انتباه مديري الإدارات والهيئات العامة، وطلب منهم أن يكونوا على أهبة الاستعداد ضد الحوادث المحتملة من هذا النوع.

وقد سلط مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي الضوء أيضاً على الحاجة إلى ممارسات محاسبية أكثر صرامة بشأن طريقة إعداد تقارير عن الخصوم والالتزامات والتعهدات في حسابات الحكومة المركزية من أجل ضمان الإفصاح عنها بشكل كامل عند تكبدها بدلاً من الإفصاح فقط عندما تصحح واجبة السداد. على سبيل المثال، هذا صحيح بالنسبة لعقود الإيجار المالي ومختلف الشراكات بين القطاعين العام والخاص. يمكن فقط من خلال الالتزام الصارم بالمعايير المحاسبية أن نحصل على نظرة عامة كاملة لأنشطة الدولة والوضع المالي للخزينة. وتقوم حسابات الحكومة الآن في جوهرها على أساس مبادئ محاسبة الاستحقاق المعدل. على سبيل المثال، تعترف بسعر الشراء الكامل للممتلكات، والتجهيزات والمعدات كمصروف عند شرائها بدلاً من الاعتراف بها كأصول. وفي بعض الحالات، قد تثبط هذه الوكالات الحكومية عن القيام باستثمارات مباشرة لصالح ترتيبات الإيجار المختلفة. ويجري الآن النظر في إطار محاسبي جديد حديث، استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية، فيما يتعلق باعتماد قانون موازنة عضوية جديد خلال الأشهر المقبلة.

كانت البنوك الكبرى والمؤسسات المالية الأخرى، قبل الأزمة، مملوكة للقطاع الخاص وبالتالي لم يكن لمكتب المراجعة الوطني الأيسلندي أي دور في مراجعة حساباتها ومراقبة عملياتها. ومع ذلك، بعد انهيار النظام المصرفي، حصلت الحكومة على حصة كبيرة في معظم البنوك وأصبح مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي مسئولاً عن مراجعتها. استغرق هذا كثيراً من وقت مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي في أواخر سنة ٢٠٠٨ وكذلك سنة ٢٠٠٩. بعد ذلك، تم توظيف شركات مراجعة تابعة لمكاتب المراجعة الدولية الرئيسية لإجراء عمليات مراجعة الحسابات نيابة عن مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي. بيع بنكان كبيران في وقت لاحق، واندمج معهما بعض البنوك الصغيرة

المملوكة للدولة. ولذلك تقلص دور المراجعة الذي يقوم به مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي في القطاع المصرفي إلى مراجعة بنك تجاري واحد والعديد من مؤسسات الادخار والإقراض. ويقوم مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي كل سنة برفع تقارير إلي البرلمان الأيسلندي عن مراجعته للهيئات العامة وحسابات الحكومة المركزية. وكانت التعليقات المتعلقة بانهيار النظام المصرفي بارزةً في هذه التقارير في السنوات الأخيرة.

رقابة الأداء في أعقاب الأزمة

في أعقاب أحداث سنة ٢٠٠٨، غير مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي الأساليب التي يستخدمها لاختيار مهام مراجعة الأداء. ويتم الآن وضع مزيد من التركيز على عمليات المراجعة المتزامنة بالإضافة إلى عمليات المراجعة التقليدية السابقة. ويتم أيضاً التركيز على تحليل المخاطر للبرامج والوكالات، والمشاريع. وقد تم توجيه اهتمام خاص للمشكلات التي تواجه الهيئات العامة والوكالات بسبب تناقص الإيرادات، وانكماش العمليات، وإعادة تنظيم الخدمات.

وقد تغيرت أساليب العمل المطبقة في مراجعة الأداء أيضاً بسبب حالة عدم التأكد والتغيرات في القطاع العام في أعقاب الأزمة. ويتم التركيز بشكل خاص على المرونة في اختيار الدراسة، والتركيز الواضح، والسرعة، والتعاون مع المراقبين الماليين، والوضوح المتزايد. وبالإضافة إلى عمليات المراجعة التقليدية التي تسعى إلى إعطاء صورة شاملة وتفصيلية عن البرامج أو المشاريع، قام مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي أيضاً بعمليات مراجعة عديدة أكثر تركيزاً أو تغطي مشكلات معينة. وأخيراً، تم تنقيح التقارير بهدف إعداد تقارير أقصر وأفضل تنظيمياً وأكثر قابلية للقراءة بالمقارنة مع الوضع السابق. والهدف من ذلك تزويد البرلمان في الوقت المناسب باستنتاجات وتوصيات صالحة للاستعمال. ويضع مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي خطط ثلاثية لأنشطته في مراجعة الأداء والتي يتم تنقيحها سنوياً.

ما زال لدينا وسائل للانطلاق

لم نضع بعد الأزمات وراءنا، وما زالت توجد تحديات كبيرة يجب التصدي لها. يوجد العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من الأزمة لجميع أولئك الذين يشتغلون في صنع السياسة العامة والإدارة المالية والرقابة والمراجعة. ويجب أن نتأكد من أن لدينا في جميع الأوقات معلومات ملائمة ودقيقة، ويتم الحصول عليها في الوقت المناسب بشأن المالية العامة ويتم عرضها بطريقة يمكن لأي شخص أن يفهمها؛ وتحتاج المخاطر إلى تقييم بعناية والاحتفاظ بها عند مستوى مقبول، ويجب أن يتم التخطيط لحالات الطوارئ. ونحن عرضة كبشر للثقة المفرطة والتفكير الواعد، لكن يجب علينا أن نذكر أنفسنا باستمرار بالأنا ننسى التقدير السليم المنطقي استناداً إلى الوقائع. وتكرر، في نواح كثيرة، أزمة الديون المصرفية التي واجهتها أيسلندا والعديد من الدول الأخرى في سنة ٢٠٠٨ ويتكرر بعد ذلك وجود نمط لأحداث مماثلة وقعت في جميع أنحاء العالم خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. كان من الممكن تجنبها، أو على الأقل لم يكن التعامل مع مساوئها، وهذه التجربة مفهومة تماماً وتم ترجمتها إلى سياسة عامة.

تأثر مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي بما حدث من خلال تشديد القيود المالية على حد سواء على عملياته وإحداث تغييرات في أولوياته. لم نر نهاية تلك العملية، وما زالت تشكل تحدياً بشأن تزويد موظفينا بيئة عمل إيجابية.

ويتمنى لحضراتكم مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي سنة جديدة سعيدة.



الاتصالات بوصفها أداة قوية للتأثير الداخلي والخارجي

بقلم: تيرينس نومبيمي، رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي والمراجع العام لجنوب أفريقيا
هذه لحظة مثيرة للغاية بالنسبة لي للتفكير في التطورات وقصص النجاح المتعلقة بالاتصالات داخل مجتمع الإنتوساي. لقد استفدنا بصفة خاصة من الإصغاء مرة أخرى إلى شهادات الأمانات الإقليمية في اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والستين الذي عقد في تشنجدو، بالصين، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢.

كان مشهد المجلس التنفيذي رائعاً في حضور السيد/ وو هونجيو وكيلاً عن الأمم المتحدة (UN) والذي أكد علي التأثير الذي يتوقعه العالم أن تمارسه منظمة الإنتوساي. وأشار، في خطابه، إلى الحاجة للحفاظ على قوة الدفع نحو الحوكمة الرشيدة، التي تدعمها إدارة عامة قوية ومكافحة الفساد باعتبار تلك المكافحة ركيزة للتنمية المستدامة. وشدد، في هذا الصدد، على دور الأجهزة العليا للرقابة في التصدي لهذه المخاطر من خلال توفير الضوابط والتوازنات اللازمة للتخفيف من إهدار الموارد العامة النادرة. وخص بالذكر قرار الأمم المتحدة رقم A/66/209 كنقطة محورية تتطلب جهداً متبادلاً بين الأمم المتحدة ومنظمة الإنتوساي لرؤيته من خلال نجاحها المنطقي. وأضاف أنه: "ليس الندوة المشتركة للأمم المتحدة / الإنتوساي سوى أحد قنوات التواصل التقليدية للتعامل مع مجموعة متنوعة من القضايا الناشئة التي تستحق العمل من جانب كل من المنظمتين".

كان جوزيف موزر، الأمين العام للإنتوساي، متميزاً في إرساء أساس متين لما تتم متابعتها من الأقاليم. فكّر الدكتور/ موزر بشأن خطة الإنتوساي الاستراتيجية وسياسات الاتصال واستراتيجيتها، ومبدأها التوجيهي بوصفها حجر الزاوية في الاتصالات الداخلية والخارجية للجهاز الأعلى للرقابة. وتستخدم هذه المستندات كمرجع مفيد لتحقيق أهداف الاتصال المذكورة في تقريره. وخلص إلي تقديم اقتراح مفاده أن الموضوعات التي تناولتها منظمة الإنتوساي بشأن الاتصالات ٢٠٠١٣ تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ISSAIs وقرار الأمم المتحدة رقم A/66/209.

ويعتبر تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، موضوع الاتصالات الذي تمت الموافقة عليه في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والستين، بلا شك النقطة المحورية في تقارير جميع الأقاليم الممثلة في المجلس التنفيذي الثالث والستين. وكانت تجربة مجزية جدية بالذكر حيث خطا كل إقليم خطوات عملاقة في التحضير للتنفيذ التمهيدي للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بدعم من مبادرة التنمية الإلتوساي **IDI**. وأود أن أعرب عن خالص تقديري لمبادرة تنمية الإلتوساي والقيادة الإقليمية للإلتوساي نظراً للحماس الذي اعتنقته في تنفيذ مشروع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ويعتبر هذا خطوة أولى نحو إثبات واضح لالتزامنا بالمهنية لصالح أصحاب الشأن على المستويين الداخلي والخارجي. وتحقق الأجهزة العليا للرقابة بتعزيز سمعتها المهنية، فرصة أفضل وأمل متجدد في قهر الحواجز الأخرى الخارجية والأكثر تعقيداً إزاء الاستقلالية. وقد لمست عند الإصغاء إلى التقارير الإقليمية في اجتماع المجلس التنفيذي، جو التوافق والنفاؤل والأمل والحماس غير المشروط لتنفيذ مشروع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

وقد ثبت أن اشتراك الأمانات الإقليمية في المجلس التنفيذي فكرة تقديمية للأمين العام للإلتوساي. فقد أنشأت منصة حيث يمكن برهنة شعار الإلتوساي "تبادل الخبرات يفيد الجميع" بالمعنى الحقيقي. وكانت الخبرات الفريدة التي اشتركت فيها الأقاليم ملهمة حقاً وتستحق التتبع من خلال مواقعها ذات الصلة على شبكة الإنترنت.

أثبتت قوة الأمانات الإقليمية باعتبارها المحفز الرئيسي في تنسيق عدد من المبادرات الموجهة على المستوى الإقليمي. وقد كان هذا هو الحال في كثير من الأقاليم التي نجحت في تكثيف برامج تنمية المهارات القيادية وتعزيز المشاركة الفعالة لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة في مجال التدريب التي تحسن مستوى التأثير في التواصل مع الهيئات التشريعية والمواطنين والمجتمع المدني - وبالتالي تعزيز سمعة الأجهزة العليا للرقابة. ونحتاج المزيد من مهارات الاتصال في الاستعداد لتناول قرار الامم المتحدة بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة على المستويين الإقليمي والقطري. وسوف تستمد شجاعتنا وقدرتنا على التأثير في الأحداث بأجهزتنا العليا للرقابة المعنية من كل منا استعداد رؤساء الأجهزة العليا للرقابة للاستثمار في الاتصالات بما يحقق التميز لأنفسهم وبقية فرق العمل التي تدعم مساعي اتصالاتهم.

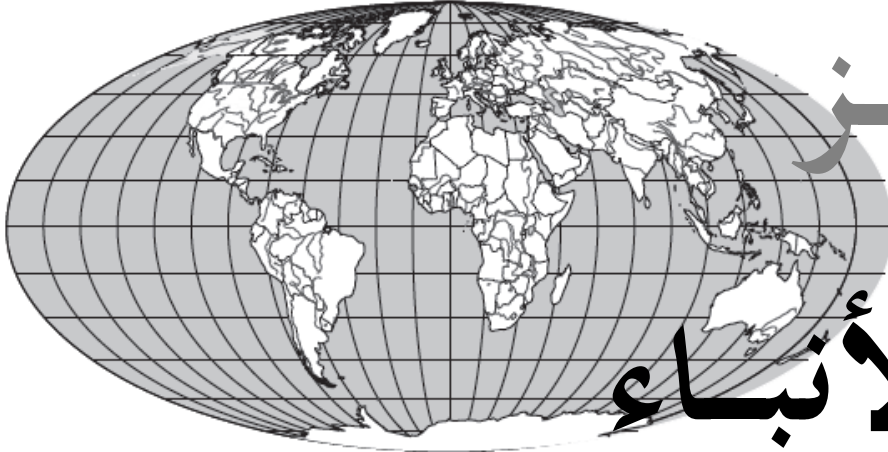
وقد سجل العديد من الأقاليم، من خلال التواصل الفعال بينها، قصص نجاح في تنسيق المسابقات العلمية وتعزيز التميز للعاملين بالجهاز الأعلى للرقابة الذين يشاركون في موضوعات البحوث الرقابية التي تهدف إلى تعزيز نزاهة الأجهزة العليا للرقابة. وما زالت هذه الجلسات عبر الإقليمية مفيدة في تعظيم أثر التدريب والبرامج الدراسية، والحلقات الدراسية بشأن الموضوعات التقنية التي تستهدف تحسين الكفاءة المهنية للعاملين بالجهاز الأعلى للرقابة والمحافظة على تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

وأود، عند هذه النقطة، أن أخص بالذكر قيادة إقليم منظمة الأوروساي، التي أوفت بما وعدت فيما يخص بتبادل الخبرات عن طيب خاطر وخبرتها مع الأقاليم الأخرى للإلتوساي.

وتعتبر الأوروساي هي الإقليم الوحيد حتى الآن الذي لديه ترتيبات ثنائية مع جميع الأقاليم الرئيسية؛ وتضاف منظمة الأفروساي بالفعل إلى القائمة. وبهذه الطريقة، تستطيع منظمة الأوروساي تقديم الخبرات والمشاركة مع أقاليم أخرى في القيمة والنجاحات التي تستمدتها من البرامج الخاصة به. مثل هذه الأعمال المفيدة للجميع تجعل الإنتوساي منظمة فريدة ترقى إلى شعارها الملهم "تبادل الخبرات يفيد الجميع".

وتعتبر الميكنة الناشئة لتقنيات الاتصال في إقليم مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريبى (الأولاسافس) تطوراً فريداً آخر. وينطلق من خلال هذا الجهد منصات مبتكرة للتعلم الإلكتروني وبوابة افتراضية لتعزيز الديناميكية في مجال الاتصالات. وهي مصممة بغرض تمكين سهولة الوصول والإطلاع لأقاليم أخرى بشأن عدد من المبادرات البحثية التقنية عبر الإقليمية. وستزيد الملاءمة، مع مثل هذه المبادرة، لنشر تقارير المراجعة وغيرها من الرسائل الهامة للمستخدمين الخارجيين للرسائل الهامة للجهاز الأعلى للرقابة – مثل: المواطنين، والمجتمع المدني، والجامعات – وسيتم تقديمها في الوقت المناسب. وأود أن أوجه كلمة دعم لمنظمة الأولاسافس لشجاعيتها وحماسها لتحسين الوصول إلى المعلومات. دعونا نتكاتف ونتمني لهم كل خير في هذا المسعى النبيل.

تعطينا هذه القصة كل الأمل لترسيخ ثقافة التواصل في منظماتنا، وسيكون لكل مبادرة نشرع فيها بصفنا منظمة الإنتوساي فرصة لتوسيع مدى الانتشار، ومن ثم النجاح. ويمكننا بالتالي الاطمئنان إلي عزمنا على تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتعزيز استقلاليتنا من خلال قرار الأمم المتحدة رقم A/66/209 مما يعطي فرصة أفضل للنجاح.



موجز

الأخبار

أستراليا

ريادة وظيفة موقع ويب جديد
من أجل المساهمات العامة
في أعمال مراجعة مختارة

بدأ ديوان المراجعة الوطني الأسترالي (ANAO)، في أكتوبر ٢٠١٢، في إقامة وظيفة موقع ويب جديد يتيح لأفراد من الشعب المساهمة في عمليات مراجعة أداء محددة خلال مرحلة جمع المعلومات. تم تصميم هذه المبادرة لتعزيز وتوثيق إشراك المواطنين في عملية المراجعة من خلال توفير أداة بسيطة جديدة تقوم على أساس شبكة الإنترنت ومكملة للطرق التقليدية التي يساهم بها أصحاب الشأن في عمليات مراجعة الأداء. كما تتفق مع المبادرات الأوسع نطاقاً للحكومة الاستراتيجية التي تعزز استخدام التكنولوجيا لتشجيع حكومة أكثر انفتاحاً وشفافيةً. ويقوم الشعب، في هذه المبادرات، بتقديم معلومات أكثر للسياسة ويمكنه الإطلاع على المعلومات الحكومية بسهولة أكبر.

ويحمي القانون سرية المعلومات التي تم جمعها من خلال وظيفة الموقع الجديدة. فلا يمكن الإفصاح عن هذه المعلومات إلا لأغراض محددة في قانون المراجع العام لسنة ١٩٩٧. كما تخضع أي معلومات شخصية حساسة جمعها ديوان المراجعة الوطني الأسترالي لأحكام قانون الخصوصية لسنة ١٩٩٨.

ويتم الاعتراف بجميع المساهمات من خلال تشغيل الموقع عند تقديمها. وبينما يمكن أن يختار أفراد الشعب تقديم تفاصيل الاتصال

السلفادور

التنقيحات المقترحة لقانون
محكمة المحاسبات

قدم قضاة محكمة المحاسبات بجمهورية السلفادور، في أيلول ٢٠١٢، مشروع قانون جديد للجهاز الأعلى للرقابة إلى اللجنة الخاصة المعنية بالمالية والموازنة في المجلس التشريعي. تم تصميم القانون الجديد بهدف تحسين الإشراف والرقابة التي يمارسها الديوان على المالية العامة والموازنة. وتشمل إصلاحاته المقترحة الموازنة مع قوانين المراجعة الأخرى والمعايير الدولية وتوفير آلية لتحسين تنفيذ وإنفاذ أحكامها.

أعرب رئيس محكمة المحاسبات، ماركوس جريجوريو سانشيز تريخو، عن عنايته بإجراء تغييرات إيجابية للمساعدة في تحسين الرقابة على موارد الدولة.

وأوضح الدكتور سانشيز تريخو أن هذا التنقيح للقانون يحتوي مقترحين، الأول، هو الرقابة المتكاملة الوقائية، سواء المتزامنة وكذلك اللاحقة، والثاني هو ترسيخ استقلالية محكمة المحاسبات. وتستهدف هذه المقترحات تحسين وتبسيط بعض الإجراءات للحد من الوقت وتسهيل عملية اتخاذ القرارات. وقد تم إرسال مقترح القانون إلى الجمعية التشريعية السلفادورية للمراجعة.

بهم كجزء من أي مساهمة، لا يعتبر هذا إلزامياً. وإذا تم تقديم تفاصيل الاتصال، قد يتصل ديوان المراجعة الوطني الأسترالي بفرد من الشعب بشأن مساهمته. ومع ذلك، وفقاً لمتطلبات السرية المشار إليها أعلاه، لا يناقش ديوان المراجعة الوطني الأسترالي أي جانب من جوانب عملية مراجعة الأداء الجارية التي تعتبر سرية أثناء عملية المراجعة. ويمكن تسجيل المساهمين على موقع ديوان المراجعة الوطني الأسترالي ليطمئن إعلامهم عند إيداع التقرير عن مراجعة الأداء الذي ساهموا فيه بالبرلمان.

وللوصول إلى الوظيفة التشاورية لريادة المراجعة، راجع "ارتباطات سريعة" على الصفحة الرئيسية لديوان المراجعة الوطني الأسترالي. وسيتم تشغيل وظيفة الريادة في أوائل سنة ٢٠١٣، حيث سيتم تقييمها.

إيداع التقرير السنوي

تم إيداع تقرير ديوان المراجعة الوطني الأسترالي لسنة ٢٠١١-٢٠١٢ بالبرلمان ويتوفر على الموقع الإلكتروني لديوان المراجعة الوطني الأسترالي وهو:

<http://www.anao.gov.au/About-Us/Annual-Reports/2011-2012>.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بديوان المراجعة الوطني الأسترالي:

البريد الإلكتروني: ag1@anao.gov.au

الموقع: <http://www.anao.gov.au>

بالمراجعة ويترتب علي ذلك تبادل الخبرات والمشاركة في المعرفة وتعزيز وتحسين ممارسات الإدارة والرقابة.

تم، في هذه الحالة، تقاسم المعرفة بشأن أربعة جوانب محددة ذات أهمية خاصة في تحقيق أهداف الجهاز الأعلى للرقابة هي: الهيكل التنظيمي المؤسسي بالإشارة إلى الوظائف الدستورية؛ تشغيل ودمج مكاتب إقليميين؛ التفيتيش البيئي بالتركيز على التخطيط والتنفيذ ونتائج الإجراءات؛ والمسائل المتصلة بالتدريب للمعنيين الداخليين والخارجيين.

ويعتبر تنفيذ هذا المشروع جزءاً من الخطة التشغيلية لسنة ٢٠١١ للجنة التدريب الإقليمية التابعة لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسافس)، التي يرأسها حالياً المراقب العام لبيرو، ويتمويل من الوكالة الألمانية لتعاون الدولي (GIZ).

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بمحكمة المحاسبات بالسلفادور:

بريد إلكتروني:

comunicaciones@cortedecuentas.gob.sv

موقع ويب:

<http://www.cortedecuentas.gob.sv>



اجتماع قضاة ورئيس محكمة المحاسبات بالسلفادور مع اللجنة التشريعية الخاصة للمالية والموازنة لمناقشة مشروع القانون الجديد للجهاز الأعلى للرقابة.

والمراقب العام لبيرو، والنتيجة المقصودة منه تمكين كل من الجهازين لتحسين وتحديث جوانب إدارة تلك المجالات التي يمتلك كل منهما المزيد من الخبرة بشأنها.

وفقاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٦٠٠، تعتبر مراجعة النظراء مراجعة طوعية لجهاز أعلي للرقابة بواسطة جهاز أو أجهزة عليا للرقابة شريكة. ويتم، في مراجعة النظراء، تحليل الأهداف المؤسسية لجهاز أعلي للرقابة بواسطة جهاز مماثل، يتولى دور القائم

ويرى الدكتور سانثيز تريخو أن هذه التفتيحات ستؤدي إلى الانسجام مع القوانين الأخرى ومؤسسات الدولة، والمعايير الدولية. وسوف تحسّن تنفيذ القواعد المؤسسية والمطابقة لولاية المحكمة الدستورية، بحيث يتم تعزيز إجراءات المحكمة لصالح الدولة.

توقيع مذكرة تفاهم مع الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو



ماركوس جريجوريو سانثيز تريخو (اليسار)، الجهاز الأعلى للرقابة بالسلفادور، وفؤاد خوري زارزار، المراقب العام لبيرو، التوقيع على مذكرة تفاهم لمراجعة النظراء.

وقعت محكمة المحاسبات بالسلفادور، في ٦ ديسمبر ٢٠١١، مذكرة تفاهم مع المراقب العام لبيرو من أجل تنفيذ مراجعة النظراء كجزء من جهود الجهاز الأعلى للرقابة بالسلفادور لتبسيط العمليات والعمل المؤسسي.

تم التوقيع على الوثيقة بواسطة رئيس محكمة المحاسبات بالسلفادور، ماركوس جريجوريو سانثيز تريخو، والمراقب العام لبيرو، فؤاد خوري زارزار.

هذا المشروع عبارة عن جهد تحديث لتبادل المعلومات بين محكمة المحاسبات

إيران

إعادة انتخاب الرئيس الأول

للمحكمة العليا للمراجعة

قامت لجنة الموازنة والمراجعة بالبرلمان الايراني بترشيح عبدالريزا رحمانى فضلي لشغل منصب الرئيس الأول للمحكمة العليا للمراجعة لفترة ٤ سنوات أخرى. وافق البرلمان الإيراني بالاجماع، في ٣ تموز ٢٠١٢، على قرار اللجنة.

وقد عمل الدكتور رحمانى فضلي رئيساً أول للمحكمة العليا للمراجعة منذ تموز ٢٠٠٨. وانتخب رئيساً لمنظمة التعاون الاقتصادي للأجهزة العليا للرقابة (ECOSAI) في تشرين أول ٢٠١٠.

وشغل الدكتور رحمانى فضلي عدة مناصب رفيعة المستوى سابقاً، مثل: عضو البرلمان، القائم بأعمال رئيس هيئة التلفزيون والإذاعة الوطنية الايرانية (IRIB)، ونائب رئيس الشئون الاقتصادية والدولية بوزارة الداخلية. وقد تضمنت بعض أعماله البارزة كرئيس أول للمحكمة العليا للمراجعة تدريب المراجعين والمدبرين الحكوميين، وإجراء عمليات المراجعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والتفاعل والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية للمراجعة.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالمحكمة العليا للمراجعة في إيران:

بريد إلكتروني: pria@dmk.ir

موقع ويب: <http://www.dmk.ir>

ليبيا

جهاز أعلى للرقابة ومراجع عام

جديدان

أصدر المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا مرسوماً بإنشاء ديوان مراجعة جديد يحل محل أجهزة الرقابة السابقة. في ٢٠ آب، ٢٠١١، وعين سالم م. بن غربية رئيساً للجهاز الأعلى للرقابة الجديد.

ويتطلع ديوان المراجعة للتعاون مع

الإنتوساي ومجموعات العمل الإقليمية. للحصول على معلومات إضافية، اتصل بديوان المراجعة:

بريد إلكتروني:

dr.bengharbia@yahoo.com

مقدونيا

تقرير ديوان المراجعة الحكومية

SAO عن سنة ٢٠١١

نشر ديوان المراجعة الحكومية لجمهورية مقدونيا تقرير سنة ٢٠١١ المرفوع إلى البرلمان قبل انتهاء المهلة القانونية، ٣٠ حزيران ٢٠١٢. ويعرض التقرير حقائق وأرقام حول جوانب مختلفة من عمليات ديوان المراجعة الحكومية ويلخص نتائج عمليات المراجعة التي أجريت في ديوان المراجعة الحكومية سنة ٢٠١١. ويتم نشره على موقع ويب ديوان المراجعة الحكومية بالمقدونية والإنجليزية.

بعد استعراض ومناقشة التقرير في الجلسة العامة التي عقدت في أيلول ٢٠١٢، اعتمد البرلمان الاستنتاجات ذات الصلة لدعم توصيات ديوان المراجعة الحكومية لتحسين مبادئ المساءلة، والشفافية، وعائد الإنفاق في

إدارة الأموال العامة بجمهورية مقدونيا.

مشروع ديوان المراجعة الحكومية

- محكمة المراجعة الهولندية

دخل ديوان المراجعة الحكومية SAO، بعد نجاح إكمال التعاون الثنائي علي مدار ٥ سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) مع محكمة المراجعة الهولندية)، في مشروع جديد مع محكمة المراجعة الهولندية NCA سنة ٢٠١٢. ويركز المشروع على إقامة علاقات مهنية مستدامة وفعالة بين ديوان المراجعة الحكومية والبرلمان فيما يتعلق باستعراض أعضاء البرلمان (MP) واستخدامهم لتقارير المراجعة النهائية. المنتج الرئيسي لهذا المشروع عبارة عن دليل لأعضاء البرلمان يضم نصائح عملية بشأن استخدام تقارير المراجعة. ويشمل الدليل أفضل الممارسات للأجهزة العليا للرقابة الأخرى بشأن التعاون مع البرلمان.

ويضم فريق المشروع ممثلين من ديوان المراجعة الحكومية، ومحكمة المراجعة الهولندية، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية. وعقدت الاجتماعات التالية في أيار ٢٠١٢ في لاهاي وفي أيلول ٢٠١٢ في سكوبي، وحدد وفريق المشروع المحتويات النهائية للدليل. وصدر رسمياً في تشرين الثاني ٢٠١٢ في سكوبي.



أعضاء فريق المشروع عند الإصدار العام لمقدمة دليل تقارير المراجعة في سكوبي، مقدونيا، في تشرين ثاني ٢٠١٢.

بتنظيم واستضافة المؤتمر الثاني والعشرين للمراجعين العموميين للكونموتلث، المقرر عقده في نهاية مارس (آذار) ٢٠١٤. وسيدعى للحضور رؤساء الأجهزة العليا للرقابة بدول الكومنولث.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بديوان المراجعة الوطني لمالطة:

بريد إلكتروني: gov.mt@nao.malta
موقع ويب: <http://www.nao.gov.mt>

منغوليا

مراجع عام جديد

قام البرلمان، في ١١ تشرين أول ٢٠١٢، بتعيين زانجاد أيبور مراجعاً عاماً لمنغوليا، خلفاً لرادنا شويجامتس الذي استقال من منصبه.



زانجاد أيبور

تخرج السيد/ زانجاد أيبور من جامعة أوكرانيا حيث حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد.

وشغل، قبل أن ينضم إلى ديوان المراجعة الوطني المنغولي، مناصب إدارية في عدد من المنظمات، بما فيها لجنة التخطيط والاقتصاد، ومكتب البرلمان، ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، والمكتب المركزي لتبادل العمل.

ونشر ديوان المراجعة الوطني، من ديسمبر ٢٠١١ إلى أكتوبر ٢٠١٢، تقارير مراجعة بشأن الموضوعات الآتية:

المراجعة المالية والمطابقة

- تقرير المراجعة السنوي للمراجع العام - الحسابات العامة ٢٠١٠
- مراجعة الأداء

- حماية المياه الجوفية لمالطا
- فرص العمل للمعاقين المسجلين
- قدرات إدارة العقود عبر المجالس المحلية
- تحليل مخطط "صيدلية من اختيارك"
- متابعة خطط التحكم في انبعاثات المركبات

- معالجة مشكلة تعاطي المخدرات في مالطا

مراجعة تكنولوجيا المعلومات

- تراث مالطا
- الهيئة العامة للأدوية
- المراجعة والتحقيقات الخاصة
- خدمات البث الإذاعي العامة: تمديد التزام الخدمة العامة

- امتياز جامعة مالطا لأجزاء من مقر الجامعة لمجلس طلاب الجامعة
- إعداد وعمليات الشركة المكلفة بتوفير المياه

- متابعة الشركات الكهرياء العامة
- تحليل المشتريات العامة من خلال دراسات حالة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩

وتتاح هذه التقارير على موقع ديوان المراجعة الوطني (<http://www.nao.gov.mt>) أو بالاتصال بريان فيلا، مساعد المراجع العام (brian.vella@gov.mt).

المؤتمر الثاني والعشرون

للمراجعين العموميين للكونموتلث

سنة ٢٠١٤

سيحتفل ديوان المراجعة الوطني لمالطة، في سنة ٢٠١٤، بالذكرى السنوية المائتين. وسيقوم الديوان، للاحتفال بهذا الحدث،

التعاون بين ديوان المراجعة الحكومية وديوان المراجع العام للنرويج

وقع ديوان المراجعة الحكومية وديوان المراجع العام للنرويج OAGN مذكرة تفاهم لتنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين كفاءة وجودة أعمال المراجعة لديوان المراجعة الحكومية من خلال استخدام نظام لإدارة المراجعة. قبلت وزارة خارجية النرويج والجهات المانحة المشروع، الذي أعده ديوان المراجعة الحكومية التطبيق النهائي له بالتعاون مع وديوان المراجع العام للنرويج. وينفذ هذا المشروع من نوفمبر ٢٠١٢ إلى أكتوبر ٢٠١٦.



يورغن كوسمو (اليسار)، المراجع العام للنرويج، وتانيا تانيفسكا (اليمين)، المراجع العام لمقدونيا، يوقعان مذكرة تفاهم في أيلول ٢٠١٢ في سكوبي.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بديوان المراجعة الحكومية:

بريد إلكتروني: dzt@dzt.gov.mk
موقع ويب: <http://www.dzt.mk>

مالطا

تقارير المراجعة الصادرة عن ديوان

المراجعة الوطني NAO

يقوم ديوان المراجعة الوطني لمالطة بأربعة أنواع رئيسية من أنشطة المراجعة: المراجعة المالية والمطابقة، ومراجعة الأداء، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات، والمراجعة والتحقيقات الخاصة.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل
بديوان المراجعة الوطني المنغولي:
بريد إلكتروني: nurzedl@mnao.mn
موقع ويب: <http://www.mnao.mn>

ميانمار

مراجع عام اتحادي جديد

تولى ثين هتايك، في ٧ أيلول ٢٠١٢، رسمياً دوره بصفته المراجع العام الاتحادي (UAG) لمكتب المراجع العام لاتحاد ميانمار، الجهاز الأعلى للرقابة لميانمار. وتتضمن مناصب ثين هتايك السابقة: المفتش العام لخدمات الدفاع بوزارة الدفاع والوزير الاتحادي لوزارة التعدين. ومنحه الرئيس لقب "ثايايسيثو" في كانون ثاني ٢٠١١.

والمراجع العام الاتحادي هو رئيس مجلس المحاسبة لميانمار (MAC)، ويعمل الجهاز الأعلى للرقابة بدور أمانة مجلس المحاسبة لميانمار. كما يعتبر المراجع العام الاتحادي، على النحو المنصوص عليه في الدستور، عضواً باللجنة المالية. والجهاز الأعلى للرقابة لميانمار عضو في الآسوساي، والآسيانسي والآنسوساي، ويأمل المراجع العام الاتحادي بناء مجتمع أكثر شفافية وتفاعلية من خلال تعزيز التعاون والمشاركة مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى، على كل من الصعيد الثنائي ومتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، فقد أكد اهتمامه بمجالات عديدة، بما في ذلك تطوير قدرات الموارد البشرية وممارسة ضمان الجودة الشاملة لتحقيق الأهداف النهائية للجهاز الأعلى للرقابة لميانمار.

المشاركة في المراجعة البيئية

التعاونية بمنطقة الميكونج

تقع جمهورية اتحاد ميانمار في حوض نهر الميكونج الكبير، وقد أتاحت الفرصة للجهاز الأعلى للرقابة بميانمار للمشاركة في مراجعة بيئية تعاونية لإدارة حوض نهر الميكونج.

انطلقت المراجعة بورشة عمل بانكوك، تايلاند، في آذار ٢٠١٢، والتي كانت بمثابة برنامج لبناء قدرات العديد من الأجهزة العليا للرقابة للآسيان. وقد رعتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، بدعم من الآسوساي والآنسوساي. شارك في المراجعة، بالإضافة إلى ميانمار، الأجهزة العليا للرقابة لكل من تايلاند، ولاوس، وكمبوديا، وفيتنام. والتزم كل جهاز أعلى للرقابة بإعداد تقرير فردي بما يؤدي إلى تقرير مراجعة شامل كان من المقرر الانتهاء منه في اجتماع الآسوساي المنعقد في كانون أول ٢٠١٢. وترتب علي التعاون وتبادل الأفكار والمعارف بشأن المراجعة البيئية للأجهزة العليا للرقابة للآسيان تمكينهم من تعزيز التعاون والمبادرة بالاستجابة للتحديات الجديدة وتعزيز الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك المساءلة والشفافية والنزاهة.

وتتعلق المراجعة البيئية التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة لميانمار بإدارة مكافحة التعرية لحوض نهر ميكونج في ميانمار، وعرض الجهاز الأعلى للرقابة مسودة النتائج والتوصيات في ورشة العمل الثانية التي عقدت في تايلاند في نهاية أيلول ٢٠١٢. وشملت مسودة النتائج والتوصيات الحاجة إلى إصدار قوانين وقواعد وأنظمة محددة لإدارة مكافحة التعرية، وتعزيز أهمية مشاريع وأنشطة المحافظة، وزيادة الوعي بشأن كيفية منع التعرية بين السكان المحليين في منطقة نهر الميكونج، وتحسين نظام إدارة السيطرة على تعرية التربة بطريقة كفء، والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع المجموعات الإقليمية ولجنة نهر ميكونج. وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بمكتب المراجع العام لاتحاد ميانمار:

بريد إلكتروني:

auditorgeneral@mptmail.net.mm

موقع ويب:

<http://www.oagmac.gov.mm>

باراجواي

قيام الجهاز الأعلى للرقابة برعاية

مسابقة فنية للأطفال بشأن

مكافحة الفساد

قام الجهاز الأعلى للرقابة لباراجواي (CGR) كجزء من جهوده الرامية لتعزيز ثقافة الرقابة، بإجراء ورش عمل تدريبية بناء على طلب منظمات مدنية في محافظات مختلفة بالدولة. تم تنفيذ مبادرة جديدة - استناداً إلى خبرات سنوات سابقة عندما قام أطفال بالرقابة علي السلال الأساسية للوازم المدرسية واللوجيات الخفيفة، وبالترزامن مع الاحتفال بيوم الطفل في باراجواي في ١٦ آب - لإشراك الأطفال في الارتقاء بثقافة الرقابة. ورعى الجهاز الأعلى للرقابة، خلال الفترة من ٢٧-٣١ آب ٢٠١٢ مسابقة رسم وتلوين للأطفال بعنوان "أنا أعرف كيفية الرقابة".

شارك البنين والبنات من ٦ إلى ١٢ سنة في المسابقة، التي شملت إبداع رسم أو تلوين بالمنزل أو المدرسة أو المراكز المجتمعية بشأن أحد الموضوعات الآتية:

- كيف يمكن الرقابة علي الفساد الحكومي؟
- كيف يقوم بالرقابة والتأكد من حماية حقوقهم؟
- كيف ستختلف باراجواي إذا لم يوجد فساد؟
- ما الخدمات والموارد التي تريد الدولة الرقابة عليها؟

وكان القصد من هذه المسابقة تشجيع الحوار بين الأطفال والكبار الذي يرتأى الأطفال باعتبارهم مستخدمين للموارد العامة ومستفيدين منها وبرهنة حساسية حقوقهم وإمكانية تعرضها للانتهاك في حالة سوء استخدام موارد الدولة. تلقى الجهاز الأعلى للرقابة ٤٧٠ رداً تعبر عن اهتمامات المشاركين. وبعدها عرضت الرسومات واللوحات لمدة أسبوع، تم اختيار ١٢ فائزاً بواسطة هيئة محلفين خارجية والشعب الذي صوت عبر وسائل الاعلام الاجتماعية، وأقيم حفل لتوزيع الجوائز.

وحضر الحلقة الدراسية ما يقرب من ١٣٠ موظفاً، ضموا أعضاء، ومقررين، ورؤساء شعب ومراجعين أول من محكمة المحاسبة التركية. وأتيحت للمشاركين الفرصة، خلال مناقشات المائدة المستديرة، لطرح الأسئلة وتبادل الخبرات الخاصة بكل منهم.

إطلاق الجهاز الأعلى للرقابة

برنامج الماجستير في المراجعة

تتضمن الأهداف الاستراتيجية لمحكمة المحاسبة التركية تمديد طرق وتقنيات المراجعة المعاصرة، وتحسين جودة وفعالية المراجعة، وزيادة الكفاءات المهنية لموظفيها. وتمشياً مع هذا الهدف الاستراتيجي ولإطلاق برنامج ماجستير بعنوان المراجعة في الإدارة العامة، دخلت محكمة المحاسبة التركية في شراكة مع جامعة غازي، أحد الجامعات الرائدة في العلوم الاجتماعية. وسيكون برنامج الماجستير الجديد مفتوحاً لجميع محترفي المراجعة الذين يعملون في القطاع العام، مع تخصيص أماكن محددة لموظفي محكمة المحاسبة التركية. وسيبدأ البرنامج في النصف الثاني من السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣.

تدريب الأجهزة العليا للرقابة

لدول أخرى

أجرت محكمة المحاسبة التركية برامج تدريبية لمراجعة عائد الإنفاق (VFM) للجهازين الأعلى للرقابة لكازاخستان ومنغوليا. وحضر وفود من كازاخستان - تضم أعضاء ورؤساء أقسام ومراجعين - البرامج التدريبية لمراجعة عائد الإنفاق التي أجريت على مدى دورتين في تموز وتشيرين أول ٢٠١١ في أنقرة. أجري من ٤ إلى ١٥ حزيران ٢٠١٢، البرنامج التدريبي نفسه لوفد من ديوان المراجعة الوطني المنغولي (MNAO)، ضم رئيس قسم مراجعة الأداء ومراجعين من مختلف شعب ديوان المراجعة الوطني المنغولي.

تركيا

ندوة بشأن إنجاز جودة المراجعة

عقدت محكمة المحاسبة التركية (TCA)، في تشرين أول ٢٠١٢، ندوة بعنوان تحقيق جودة المراجعة بمساعدة تقنية من دعم تحسين الحوكمة والإدارة (SIGMA)، وهي مبادرة مشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوربي (EU)، بتمويل رئيسي من الاتحاد الأوربي.

وألقى كلمات الافتتاح أكيبيل ريكاى، رئيس محكمة المحاسبة التركية، وأولريكا كلينجستينا، كبير مستشاري دعم تحسين الحوكمة والإدارة.

وقام بافتتاح ورئاسة الجلسة الأولى نائب الرئيس إيرول أكبولوت، الذي ناقش استراتيجية محكمة المحاسبة التركية في المراجعة والرقابة علي جودة المراجعة. ثم ألقى السيدة كلينجستينا كلمة بشأن تنفيذ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠: رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة والمعيار الدولي الأول بشأن رقابة الجودة. واختتمت الجلسة الأولى بعرض لداس نول، من الجهاز الأعلى للرقابة للاتفاق، بشأن كيفية إشراك إدارة الجهاز الأعلى للرقابة في عملية رقابة الجودة من البداية إلى النهاية للمراجعة والتأكد من التحسين المستمر لرقابة الجودة.

وبدأت الجلسة الثانية بخطبة لجون سيد (خبير دعم تحسين الحوكمة والإدارة، والمدير السابق لمحكمة المراجعين الأوربية، وعضو سابق بمجموعة عمل الإنتوساي بشأن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠)، حيث تمت مناقشة أنواع الاستعراض، النظرية والممارسة في محكمة المراجعين الأوربية. واعقبته إيونورا ألميدا من محكمة المراجعين البرتغالية، التي ناقشت تحديد من أين تبدأ التعديلات اللازمة لعملية المراجعة لمحاذاة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠ في الأجهزة العليا للرقابة التي يوجد لديها وظائف قضائية.



اثنان من الرسومات التي فازت بمسابقة الأطفال في مجال مكافحة الفساد برعاية الجهاز الأعلى للرقابة لباراجواي.

حققت المسابقة تأثير بعدد من الطرق. فعرضت كمية ونوعية الأعمال علي الجهاز الأعلى للرقابة فهم الأطفال للواقع غير مرغوب فيه بشأن الفساد ومقترحاتهم لطرق لبناء دولة أفضل. ومن خلال تعاون الجهاز الأعلى للرقابة والمؤسسات التعليمية، اكتسب كل منهما اهتماماً متجدداً باستمرار معالجة قضايا المتعلقة بالرقابة. وقدم أيضاً فرصة لإطلاع الشعب على طبيعة عمل الجهاز الأعلى للرقابة. وأخيراً، أكدت المسابقة على أهمية العمل مع الأطفال لمكافحة الفساد والمساعدة في تنمية تعهد المواطنين بتعزيز الرقابة العامة. وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بالجهاز الأعلى للرقابة لباراجواي:

بريد إلكتروني:

cooperacion@contraloria.gov.py

موقع ويب:

<http://www.contraloria.gov.py>

فنزويلا

الجهاز الأعلى للرقابة يصبح عضواً كامل العضوية في منظمة "ميركوسور" للأجهزة العليا للرقابة

انضمت فنزويلا في ١٢ آب ٢٠١٢ إلى السوق المشترك الجنوبي "ميركوسور". ونتيجة لذلك، أصبح الجهاز الأعلى للرقابة لفنزويلا عضواً كامل العضوية في منظمة الأجهزة العليا للرقابة لدول "ميركوسور" والأعضاء المنتسبين فيها "إفسور". وتعتبر الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وباراجواي وأوروغواي جزءاً من هذه المنظمة التقنية المستقلة القائمة بذاتها والتي أنشئت لتعزيز تطوير وتحسين الأجهزة الأعضاء فيها من خلال تشجيع أنشطة التعاون التقني والعلمي والثقافي في مجال الرقابة على استخدام الموارد العامة. وكانت فنزويلا عضواً منتسباً منذ سنة ٢٠٠٦. ويعطي هذا التغيير في الوضع الجهاز الأعلى للرقابة لفنزويلا كامل الحقوق والمسؤوليات ويعزز مستويات كفاءته في تحقيق الهدف المشترك للإفسور: الاعتراف به كمراجع خارجي لميركوسور.

ويعتبر الوضع الجديد لفنزويلا في السوق المشترك الجنوبي "ميركوسور". و"إفسور" نتيجة جهودها المستمرة لخلق تحالفات مع جيرانها في أمريكا الجنوبية من أجل إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة، وذلك من خلال الاستخدام الفعال للموارد، وبصفة خاصة عن طريق إنشاء البرامج المشتركة التي تفيد المزيد من المواطنين.

وقد شارك الجهاز الأعلى للرقابة لفنزويلا جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى، في القمم السنوية لإفسور. وقد زادت مقترحاته مشاركة المنظمة في برامج صندوق القارب الهيكلية لميركوسور (فوكيم)، الذي تم إنشاؤه لتعزيز التكامل الإقليمي، والتماسك الاجتماعي، والقدرة على المنافسة.



المشاركون في البرنامج التدريبي لمراجعة عائد الإنفاق الذي قدمه الجهاز الأعلى للرقابة التركي لموظفين من الجهاز الأعلى للرقابة المنغولي.

بما في ذلك إدارة المالية العامة والرقابة عليها، ونبذة عن نظام المحاسبة العامة التركية، وعملية الحساب الختامي وإطار قائمة المطابقة العامة، والحسابات الختامية للمؤسسات، والجهود المبذولة لوضع معايير موحدة لها، ومعاملات الخزينة وتقنيات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي، والتجربة التركية في هذه المجالات.

وقدم رئيس محكمة المحاسبة التركية ريكاي أكيل، في ختام البرامج التدريبية، شهادات الحضور للمشاركين. ونوقش خلال عمليات التقييم اللاحقة للبرامج التدريبية، ضرورة تحسين التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وتعزيز تبادل الخبرات والمعرفة من خلال التدريب المشترك وأنشطة المراجعة، وتم التأكيد على أهمية زيادة هذه الأنواع من البرامج التدريبية.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بمحكمة الحسابات التركية:

بريد إلكتروني:

int.relations@sayistay.gov.tr

موقع ويب:

<http://www.sayistay.gov.tr>

أعطت البرامج، التي غطت التدريب النظري والعملية، لمحكمة المحاسبة التركية الفرصة لمشاركة التجربة التركية فيما يتعلق بمراجعة عائد الإنفاق. وشمل البرنامج مجموعة من موضوعات المراجعة، مثل مبادئ وإجراءات مراجعة الأداء، مقارنة مراجعة الأداء وتقييم الأداء، وفهم المنشأة وبيئتها، واختيار موضوعات مراجعة الأداء، وتحليل القضايا، والسؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية ووضع معايير المراجعة، وأساليب جمع أدلة الإثبات والمقابلات ومجموعات التركيز، والعمل الميداني، وصياغة استنتاجات وتوصيات المراجعة، وتوثيق أدلة إثبات المراجعة، وإعداد التقارير ومرحلة متابعة مراجعة الأداء، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات IT، وإدارة المراجعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء برنامج تدريبي يغطي حسابات الإدارة العامة ومعاملات الحساب الختامي لوفد من الجهاز الأعلى للرقابة لأذربيجان خلال الفترة من ١٦-٢٠ تموز ٢٠١٢. وغطى هذا البرنامج مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالمحاسبة،

السندات الحكومية، وحلول للمشروعات والأسواق الاقتصادية، وخطط الإشراف للجمعية الوطنية والمجالس الشعبية على جميع المستويات. وفي الوقت نفسه، أصدر المراجع العام توجيهاته إلى ديوان المراجعة الحكومية لوضع خطة المراجعة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ وفقاً لخارطة الطريق إعادة الهيكلة الاقتصادية لتقييم الوضع الراهن للاستثمارات والمالية العامة والحكومة وكفاءة الإنتاج، وبصفة خاصة فعالية الاستثمارات خارج من مجالات العمل الرئيسية للهيئات والشركات المملوكة للدولة والبنوك التجارية والمؤسسات المالية. وتستهدف هذه الخطة مساعدة الحكومة في إعادة هيكلة الاقتصاد نحو نموذج النمو الذي يحاول تحسين الجودة والكفاءة، والقدرة على المنافسة ومنع الفساد، وإدارة النفايات، والمساعدة في استخدام موازنة الدولة والصناديق والأصول.

وسوف يقلل ديوان المراجعة الحكومية، مع هذا المبدأ التوجيهي، عدد عمليات المراجعة في سنة ٢٠١٣ بالمقارنة مع سنة ٢٠١٢ لتركز أكثر على قياس كل عملية مراجعة. وسيحسن ديوان المراجعة الحكومية، علاوة على ذلك، جودة أعمال المراجعة، مع إيلاء اهتمام خاص لجودة عمليات المراجعة الشاملة للقطاعات والجمع بينهما عندما يكون ذلك ممكناً، على سبيل المثال، إدراج مراجعة إدارة واستخدام الأراضي والعقارات والإسكان والتنمية الحضرية، والتعدين، وموارد المشاريع، وإنتاج المعادن في مراجعة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز ديوان المراجعة الحكومية أيضاً المراجعات المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد، وبصفة خاصة مراجعة المشاريع وأعمال الإنشاء المستخدمة لإدارة الأعمال، والإدارة العامة، وإعادة هيكلة الاستثمارات العامة. كما سيستخدم ديوان المراجعة الحكومية موارد اجتماعية لتقييم جودة المشاريع الخاضعة للمراجعة. وستنصب بؤرة التركيز في المراجعة التي يقوّم بها ديوان المراجعة الحكومية أيضاً على الشركات والبنوك التجارية المملوكة للدولة لأنها تدعم إعادة هيكلة الاقتصاد، وباستكمال تلك المراجعات بحلول سنة ٢٠١٥، يتم تقديم معلومات في الوقت المناسب لإعادة هيكلة تلك المنشآت المملوكة للدولة.

كندا. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم ديوان المراجع العام OAG لألبرتا، بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية والمؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة، بإرسال خبرائه إلى فيتنام لتوجيه وتدريب أعضاء ديوان المراجعة الحكومية بشأن كيفية تطبيق الدروس المستفادة في عمليات المراجعة الفعلية بفيتنام. ويرى السيد/ ثوى، أن إستراتيجية تنمية ديوان المراجعة الحكومية حتى سنة ٢٠٢٠ تؤكد علي تدعيم وتعزيز رقابة الأداء في عمله. وبالإضافة إلى ذلك، يستعد ديوان المراجعة الحكومية لتنفيذ مراجعة الأداء بشأن إدارة الأراضي والموارد المعدنية والمشاريع الاجتماعية للحد من الفقر. ويعتبر دعم التدريب المقدم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية والمؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة هاماً لمعالجة هذه الأولويات.

ويرى ممثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية أن الوكالة تعتبر مسئولة عن كل مشاريع وبرامج التعاون الدولي بين الحكومة الكندية وغيرها من الدول في العالم. وتصرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية سنوياً ما يصل إلى ٨٠٪ من التمويل الكندي لمساعدة التنمية الدولية. وأعرب ممثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية عن الرضا بشأن التقدم الذي أحرزه ديوان المراجعة الحكومية وذكر أن الوكالة الكندية للتنمية الدولية مستعدة لدعم احتياجات ديوان المراجعة الحكومية.

تقرير ديوان المراجعة الحكومية بشأن مشروع خطة المراجعة

لسنة ٢٠١٣

رفع المراجع العام دينه تيان دونج، في الجلسة الحادية عشر لجنة الدائمة للجمعية الوطنية المنعقدة في ١٢ أيلول ٢٠١٢، تقريراً إلى اللجنة عن مشروع خطة المراجعة لديوان المراجعة الحكومية في سنة ٢٠١٣. ويرى المراجع العام أن الهدف الكلي للمراجعة لسنة ٢٠١٣ هو تقييم فعالية وكفاءة تنفيذ قرارات الجمعية الوطنية والحكومة لسنة ٢٠١٢. وتنطوي هذه القرارات على خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، واستثمار رأس المال،

وتستهدف فنزويلا كعضو كامل العضوية في "إفسور"، مضاعفة المشاريع التي تعزز استفادتها كجزء من ميكروسور بين الدول لا ترتبط بالمنظمة حتى الآن والمشاركة بنشاط في عمليات مراجعة صندوق "فوكيم"، وبالتالي دعم جهود الصندوق لإعداد برامج التحسين والنمو في الدول والمنطقة.

كما سيعزز دخول فنزويلا إلى "ميكروسور" و"إفسور" التنمية الكاملة لمواردها التقنية والبشرية، وكذلك استراتيجيات تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً الروحية والمادية، على الصعيد المحلي والإقليمي.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بالجهاز الأعلى للرقابة لفنزويلا

بريد إلكتروني: DICT@cgr.gov.ve

موقع ويب: <http://www.cgr.gov.ve>

فيتنام

تعاون الجهاز الأعلى للرقابة مع وكالة التنمية الكندية

عقد مدير إدارة العلاقات الدولية بديوان المراجعة الحكومية لفيتنام (SAV)، في ٧ أيلول ٢٠١٢، اجتماعاً مع كبار موظفي التنمية بالوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) بشأن التعاون بين ديوان المراجعة الحكومية والوكالة الكندية للتنمية الدولية.

وأوضح المدير نجوين ترونج ثوى في الاجتماع أن التعاون بين ديوان المراجعة الحكومية، وديوان المراجع العام لألبرتا، كندا، والمؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة (CCAF) قد جلب فعالية عملية وذات مغزى لديوان المراجعة الحكومية. وما زال تعاونهما منذ آذار ٢٠٠٨، مع تقاسم المعرفة في مراجعة الأداء وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات. وقد رشح ديوان المراجعة الحكومية اثنين من المراجعين كل سنة منذ ذلك الحين لدراسة مراجعة الأداء في

سيساعد، بدوره، علي تحديث أنشطة المراجعة لديوان المراجعة الحكومية وتحسين كفاءة واستمرارية وتوقيت المراجعة ومراقبة الجودة، حتى حين يجري عمل ميداني. وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بديوان المراجعة الحكومية: بريد إلكتروني:

vietnamsai@hn.vnn.vn

موقع ويب:

<http://www.kiemtoannn.gov.vn>

ياب (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)

إطلاق ديوان المراجعة

لموقع ويب

أطلق ديوان المراجع العام الحكومي "ياب" مؤخراً موقع ويب متاح جديد للشعب وهو:

<http://www.audityap.org>

ويتيح الموقع الإطلاع الملائم للشعب علي عمليات المراجعة وغيرها من المعلومات عن برامج وعمليات حكومة دولة "ياب" ووكالاتها. كما تم تصميم المعلومات المعروضة علي هذا الموقع بغرض مساعدة شعب ياب والأطراف المعنية الأخرى علي تعزيز فهمهم ومعرفتهم لديوان المراجع العام. ويقدم الموقع ارتباطات لمواقع أخرى وموارد متصلة بمهمة مكتب المراجع العام، ومعلومات الاتصال، ونموذج تقديم نصيحة علي الخط الساخن.

ومع الازدياد المستمر لانفتاح شهية الشعب من أجل الشفافية والمساءلة، يرحب مكتب المراجع العام ويشجع المشاركة والتواصل.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بديوان المراجع العام:

بريد إلكتروني:

info@audityap.org

موقع ويب:

<http://www.audityap.org>

كما قدم المراجع العام تفاصيل مستفيضة عن المنشآت والمجالات الرئيسية في مشروع خطة سنة ٢٠١٣. واتفق رئيس لجنة المالية والموازنة بالجمعية الوطنية مع مشروع خطة المراجعة الذي وضعه ديوان المراجعة الحكومية، وشدد على أهمية مراجعة الهيئات، وتنفيذ السياسات النقدية، والبنوك التجارية.

اختيار ديوان المراجعة الحكومية

لبرامج إدارة معلومات المراجعة

استعان مركز تكنولوجيا المعلومات (ITC) بديوان المراجعة الحكومية، في اوائل تشرين أول ٢٠١٢، بتوجيه من المراجع العام، باختيار لبرامج جديدة لإدارة معلومات المراجعة. ويستند البرنامج كلياً على واجهة ويب تستخدم تكنولوجيا مايكروسوفت وتقارير "كريستال". وتشمل الوظائف الرئيسية للبرنامج: تحديث البيانات واستخراج المعلومات وإدارة وظائف الدعم، والبحث وتكرار البيانات. وتم تصميم البرنامج بحيث يسمح بالتحديثات في المستقبل لإدراج المزيد من وظائف إدارة المعلومات.

مع الميزات المبنية أعلاه، سيساعد البرنامج أعضاء ديوان المراجعة الحكومية علي تسجيل محاضر المراجعة بطريقة علمية وموضوعية وتقديم المعلومات بسهولة من يوميات المراجعة إلي الإدارة على جميع المستويات. ويعتبر البرنامج ملائماً، في نفس الوقت، للمديرين للإطلاع علي محاضر ويوميات المراجعة في أي يوم أو وقت. هذا يسهل تقييم نتائج الأداء وعمل المراجعين، سواء كأفراد أو كمجموعات.

وسيعزز الاستخدام الواسع النطاق للبرنامج إنشاء نظام معلومات محاضر المراجعة داخل ديوان المراجعة الحكومية. وهذا

مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة للإنتوساي: الجزء الثاني

إعداد: راسموس هيل بروون، الجهاز الأعلى للرقابة للدنمارك

تعتبر منظمة الإنتوساي الآن في المرحلة النهائية لتعريف مبادئ المراجعة الأساسية المنقحة، وهي مجموعة مشتركة من مبادئ ومفاهيم المراجعة التي تم تصميمها لتكون مفيدة وداعمة لجميع أعضاء منظمة الإنتوساي. وأرسل فريق عمل مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة مسودات عرض المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أرقام ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ إلى جميع أعضاء الإنتوساي وغيرها من الأطراف المهتمة للتعليق عليها.

وتنتهي فترة العرض لجميع المستندات الأربعة في ١٥ شباط ٢٠١٣، حتى يوجد متسع من الوقت لقراءة المستندات وتنقيحها والتعليق عليها.

وقدم أربعة من الأشخاص الرئيسيين المشاركين في صياغة المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة، في المقالات أدناه، أهم عناصر في المبادئ الأساسية للمراجعة المنقحة.

ما هي المبادئ الأساسية الجديدة للمراجعة ؟

وضع الإنكوساي، سنة ٢٠٠٧، إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك المستوى الثالث للإطار (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠-٩٩٩)، والتي تغطي المبادئ الأساسية للمراجعة. ويتضمن المستوى الثالث، وفقاً لقرار الإنكوساي التاسع عشر بشأن إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الموضوع سنة ٢٠٠٧، المبادئ العريضة الأساسية لمراجعة منشآت القطاع العام، بينما يترجم المستوى الرابع مبادئ المراجعة الأساسية في مبادئ توجيهية تشغيلية أكثر تحديداً وتفصيلاً يمكن استخدامها على أساس يومي من أجل المراجعة.

وينقح مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المبادئ الأساسية للمراجعة ويهدف، بهذه الطريقة، إلى توفير أساس نظري لمراجعة القطاع العام والتأكد من الاتساق في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

وفيما يلي الخصائص الرئيسية للمبادئ الأساسية المنقحة للمراجعة:

■ تغطية جميع أنواع مراجعات القطاع العام، بغض النظر عن الشكل أو السياق. يعرف المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ مراجعة القطاع العام، ويقدم المبادئ والمفاهيم الأساسية لجميع مجالات مراجعة القطاع العام، وبالتالي يمكن أن تستخدمه جميع الأجهزة العليا للرقابة بغض النظر عن مهامهم واختصاصهم. وتقدم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أرقام ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ المبادئ الأساسية المتعلقة بسياسات المراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة المطابقة، على التوالي. وتعتمد مبادئ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أرقام ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ على المبادئ الأساسية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ ويجب تطبيقها بالتزامن معه.

■ تقديم الأساس لإرشاد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن المراجعة. وسيتم بالمصادقة على المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة، حل مجموعة من التداخلات والتناقضات بين المستويات الثاني والثالث والرابع من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ولا تكرر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الجديدة عند المستوى الثالث المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة عند المستويين الأول والثاني لكن ترجع إليهم بطريقة متنسقة. كما تنسق المعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة مع المبادئ التوجيهية للمراجعة العامة على المستوى الرابع. وسيتم، من خلال العملية المخططة لتواصل الحفاظ والتحسين والتنسيق لمعايير دولية أخرى للأجهزة العليا للرقابة في إطار مبادئ المراجعة الأساسية، الاستفادة في تطوير إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة إلى مجموعة معايير مهنية أكثر تماسكاً ومصداقية.

تضمن عدد تشرين أول ٢٠١٢ من المجلة مقالة من إعداد/ كريستوفر بلجفاد ، رئيس مشروع تنسيق المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة. قدمت معلومات أساسية عن سبب حاجة منظمة الإنتوساي إلى تنقيح مبادئها الأساسية للمراجعة. وتقدم هذه المقالة معلومات إضافية عن المعايير الدولية الأربعة للأجهزة العليا للرقابة التي تتألف منها مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة، والتي متاح حالياً للتعليق على موقع ويب المعايير الدولي للأجهزة العليا للرقابة وهو: (<http://www.issai.org>).

■ تقديم أساس مهني مشترك معترف به عالمياً لمجتمع الإنتوساي. ويعتبر هذا أيضاً تعزيزاً لتمهيد وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. تشجع وتدعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أرقام ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ الأجهزة العليا للرقابة في جهودها الرامية إلى تطوير أو تبني معايير المراجعة التي تنسجم مع مبادئ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتكون وثيقة الصلة بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة في إطار اختصاصه والسياق الوطني له.

■ تقديم المبادئ التوجيهية للمراجعة الأساسية والأكثر تفصيلاً على المستوى الرابع. وبالتالي سيقدم المستويان الثالث والرابع من الإطار "سلم" التعلم الذي من شأنه دعم تنفيذ خطوات حكيمة ومرنة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. كما ستكون مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة بمثابة الأساس لأي استفاضة في تطوير المبادئ التوجيهية للمستوى الرابع في المستقبل.

■ توضيح سلطة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وشرح كيفية رجوع الأجهزة العليا للرقابة لهذه المعايير في تقارير المراجعة. وسيوضح هذا الأساس لقرارات الجهاز الأعلى للرقابة منفرداً بشأن تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. كما سيقدم أساساً أفضل للجهود المشتركة لمنظمة الإنتوساي لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، على سبيل المثال، من خلال إطار قياس الأداء (PMF)، وأداة تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT)، وكذلك في مجالات التعاون الأخرى.

وقد اعتمد فريق المشروع في تنقيح مبادئ المراجعة الأساسية على نص المعايير الدولية القديمة للأجهزة العليا للرقابة أرقام ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ الصادرة سنة ١٩٩٢، والمبادئ التوجيهية الجديدة للمراجعة العامة (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠-٤٩٩٩) التي أقرها مؤتمر الإنكوساي العشرين سنة ٢٠١٠، والمعلومات المتعلقة باختصاصات مختلف الأجهزة العليا للرقابة التي قدمها ممثلو مناطق الإنتوساي، وكذلك المعرفة والخبرة الجماعية لأعضاء فريق المشروع واللجان الفرعية الثلاثة المرتبطة بلجنة المعايير المهنية (PSC) لمنظمة الإنتوساي والتي تختص بالمراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة المطابقة. ونتيجة لهذا العمل هي أربعة معايير دولية جديدة للأجهزة العليا للرقابة، بدلاً من التحديث البسيط للمعايير الدولية القديمة للأجهزة العليا للرقابة أرقام ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠.

أعضاء فريق عمل مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

يتكون فريق عمل المشروع من أعضاء من ١٣ جهازاً أعلي للرقابة. يضم، بالإضافة إلى الرئيس (الدانمرك)، أعضاء من اللجان الفرعية الثلاثة المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية: اللجنة الفرعية للمراجعة المالية (السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، واللجنة الفرعية لمراجعة الأداء (البرازيل والسويد والنمسا)، واللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة (النرويج والمحكمة الأوربية للمراجعين وسلوفاكيا). ويتضمن المشروع أيضاً مجموعة رئيس (جنوب أفريقيا) ونائب رئيس (الصين) المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي، ورؤساء لجنة مشاركة المعرفة (الهند) وفريق عمل لقاعدة بيانات معلومات الجهاز الأعلى للرقابة (المكسيك).

المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام

إعداد: ايان جونستون، الجهاز الأعلى للرقابة المملكة المتحدة

يعرض المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ - المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام - تعريفاً لمراجعة القطاع العام، ويقدم المفاهيم والعناصر والمبادئ الأساسية التي تنطبق على جميع أنشطة مراجعة القطاع العام. وبالتالي، يقدم الأساس للمبادئ والمفاهيم المحددة التي تحدد مجال والتي يتم تضمينها في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أرقام ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠، والتي يوجد لها نطاق تطبيق أكثر استهدافاً وتتضمن فقط المبادئ وثيقة الصلة بالمراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة المطابقة، على التوالي.

ينص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ علي أن مراجعة القطاع العام أساسية لتقديم معلومات مستقلة وموثوق بها للهيئات التشريعية، وهيئات الإشراف، وأولئك القائمين على الحوكمة، والشعب. وتعزز مراجعة القطاع العام ثقة المستخدمين المستهدفين في الاستخدام المناسب للأموال والأصول العامة، والتقيد بالسلطات السارية، وأداء الإدارة العامة. ويلزم كي تكون المراجعة موضوعية أن تستند النتائج إلي ملاحظات تدعمها أدلة إثبات مراجعة كافية ومناسبة.

ومع ذلك، بسبب القيود المتأصلة في كافة أعمال المراجعة، لا يمكن أبداً أن تقدّم مراجعة تأكيداً مطلقاً للمستخدمين المستهدفين، ويجب أن يبلغ هذا بطريقة شفافة. يمكن أن يبلغ هذا بطرق مختلفة اعتماداً على الغرض من المراجعة. قد تختار أجهزة عليا للرقابة تقديم بيان صريح بشأن مستوى التأكيد في رأي مصاغ في نموذج معياري أو استنتاج في شكل غير معياري. كما قد تختار تقديم وصف متمسق ومقنع لهدف المراجعة، وأدلة إثبات التي تم الحصول عليها، والنتائج، والاستنتاجات، والتوصيات.

يحتوي المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ على قسم "عمل إحالات إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة" يشرح سلطة مبادئ المراجعة الأساسية المبينة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أرقام ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠. ويعترف المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ بأن الأجهزة العليا للرقابة تقوم بعمليات المراجعة وفقاً لمعايير مراجعة مختلفة وطنية أو إقليمية أو دولية قد يصدرها الجهاز الأعلى للرقابة أو يعتمدها من مصدر آخر أو قد تكون ضمن المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠-٤٩٩٩ للمراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة المطابقة.

ولذلك، يمكن أن يحال، اعتماداً على المعايير المطبقة، إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بطريقتين رئيسيتين: يجوز أن تنص تقارير المراجعة علي أن المراجعة أجريت وفقاً لما يأتي: (١) معيار وطني يقوم على أساس يتفق مع المبادئ التوجيهية الأساسية للمراجعة حسب المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة؛ أو (٢) المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ويتم، في الحالة الأخيرة، تطبيق المبادئ التوجيهية للمراجعة على المستوى الرابع لإطار المراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة المطابقة باعتبارها المعايير الموثوقة. وقد أكد فريق عمل المشروع واللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، من خلال تقديم هذين الخيارين، درجة عالية من المرونة حيث يمكن أن يقرر كل جهاز أعلى للرقابة منهجه الخاص والمعايير وثيقة الصلة ضمن البيئة التي يعمل فيها.

المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠: المبادئ الأساسية للمراجعة المالية

إعداد: جونا هالستروم، الجهاز الأعلى للرقابة للسويد

يقدم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠- المبادئ الأساسية للمراجعة المالية، نبذة عن طبيعة وعناصر ومبادئ مراجعة القوائم المالية. وتتسق المبادئ المعروضة مع المعايير الدولية للمحاسبة (ISA) والمبادئ التوجيهية للمراجعة المالية على المستوى الرابع من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ويقدم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠ مراجع (ارتباطات) مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من ١٠٠٠ إلي ١٨١٠ (المعايير الدولية للمراجعة مع ملاحظات الممارسة)، التي تحتوي على متطلبات القيام بهذه المراجعة.

وقد تم تطوير المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠ بحيث يقدم الأساس لتطوير أو اعتماد معايير المراجعة من أجل المراجعة المالية. ويقوم على نفس افتراضات المبادئ التوجيهية للمراجعة المالية، بمعنى أنه يتطلب، على مستوى المبدأ، نفس اعتبارات المعايير الملائمة وبمتطلبات قواعد السلوك المهني، ومطالبة المراجعين بأن يكونوا جزءاً من نفس إجراءات رقابة الجودة. ويقدم هذا المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة معلومات مفصلة بشأن ما يلي:

- غرض وسلطة المبادئ الأساسية للمراجعة المالية،
- إطار مراجعة القوائم المالية في القطاع العام،
- عناصر مراجعة القوائم المالية،
- مبادئ مراجعة القوائم المالية.

يتناول المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠ عمليات مراجعة القوائم المالية ويتطلب من المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار وثيقة صلة وإمكانية تطبيق إطار إعداد التقارير المالية المعتمد لإعداد القوائم المالية. وينص بوضوح على أنه يجوز اعتماد مثل هذا الإطار لإعداد التقارير المالية لأغراض خاصة، مثل إعداد تقارير عن مصروفات منشآت القطاع العام فيما يتعلق بالموازنة حسب الحاجة، أو يجوز أن يكون إطار إعداد التقارير المالية لأغراض عامة، مثل المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (IPSAS). وبالنسبة لجميع أنواع إعداد التقارير المالية، ما زال المراجع يحتاج إلى اعتبار مدى وثيقة صلة الإطار الذي يتم تطبيقه.

وتستمد المبادئ التي صيغت في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠ من المبادئ التوجيهية للمراجعة المالية على المستوى الرابع، التي تغطي جميع جوانب عملية المراجعة، والتي تركز على المبادئ الكامنة وراء المجموعة الشاملة لمتطلبات المستوى الرابع. ويتم إنجاز المرونة باستخدام هذه المبادئ كأساس لاعتماد معايير أخرى، فضلاً عن المستوى الرابع. وتعتبر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من ١٠٠٠ إلى ١٨١٠ أفضل مثال بشأن كيفية تطبيق المبادئ الأساسية للمراجعة المالية. وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة التي تختار وضع معايير تقوم على المبادئ الأساسية للمراجعة أو تعتمد معايير وطنية تتسق مع المبادئ، تعتبر المجالات التي تناولها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠ مسائل يجب معالجتها. كما يتضمن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠ توجيهات شاملة يمكن أن تساعد في قيام الأجهزة العليا للرقابة بتطوير أو اعتماد معايير تتفق مع المبادئ.

المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة الأداء

إعداد: جلوريا داكوسا باستوس، الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل

يعرف ويقدم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠ - المبادئ الأساسية لمراجعة الأداء - مبادئ منظمة الإنتوساي لمراجعة الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية. يتم تقديم إطار مراجعة الأداء جنباً إلى جنب مبادئ المبادئ العامة لارتباطات مراجعة الأداء.

ويسلط المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠ الضوء على عناصر تعتبر وثيقة الصلة بمراجعة الأداء لأنها تتعامل مع جوانب متنوعة للقطاع العام وتنجز الهدف المتمثل في إضافة قيمة من خلال تقديم معلومات أو تحليل أو رؤى جديدة، وعند الاقتضاء، توصيات ملائمة. ويؤكد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠ على ما يلي:

- الحاجة إلى المرونة في اختيار المناهج والأساليب المختلفة؛
- أهمية التواصل الفعال مع المنشآت الخاضعة للمراجعة وأصحاب المصالح المعنيين؛
- تعريف مخاطر المراجعة التي تتجاوز الدقة في الاستنتاجات؛

- مفهوم حماية الجودة، بما في ذلك الحاجة إلى أنشطة التعلم المستمر لدعم فريق المراجعة في تقديم تقرير أداء عالي الجودة؛
 - الاتجاه الملائم والسلوك المهني المتوقع من مراجعي الأداء عند ممارسة تقديرهم المهني؛
 - الحاجة إلى وجود تقرير كامل يتضمن جميع المعلومات والحجج وثيقة الصلة لدعم الاستنتاجات.
- وهذه العناصر، الموجودة بالفعل في المبادئ التوجيهية لمراجعة الأداء على مستوى الرابع من إطار المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠٠ و ٣١٠٠)، تكتسب صياغة واضحة وموجزة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠.
- وفي الوقت نفسه، يقدم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠ مفاهيم جديدة لم يرد ذكرها صراحة في المعيارين الدوليين للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠٠ و ٣١٠٠ ولكنه اعتبر وثيق الصلة بجميع أنواع المراجعة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠. وتشمل الأمور الآتية:
- العناصر الأساسية لعملية مراجعة (على سبيل المثال، الطرف المستول، والمستخدم المقصود، والموضوع الأساسي)؛
 - كيفية توصيل الثقة والتأكيد في ارتباط مراجعة الأداء؛
 - كيفية الرجوع إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والتي وضع لها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ منهجاً مشتركاً ووضع لها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠ منهجاً أكثر تحديداً بما يتناسب مع سياق مراجعة الأداء.
 - ويعكس المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠ التوازن بين الإطار المشترك والمبادئ التي أنشئت في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ و الخصائص المحددة لمراجعة الأداء.

المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠: المبادئ الأساسية لمراجعة المطابقة

إعداد: منى باولسرود، الجهاز الأعلى للرقابة للنرويج

ينص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠ - المبادئ الأساسية لمراجعة المطابقة - على مبادئ المراجعة التي تطبقها الأجهزة العليا للرقابة ويعرف ويقدم بالتالي مبادئ منظمة الإنتوساي لمراجعة المطابقة مع السلطات (القوانين واللوائح، أو الملاءمة).

ويعتبر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠ محصلة ما يقرب من ١٠ سنوات من جهود منظمة الإنتوساي لتحديد القواسم المشتركة والمتطلبات الأساسية لمراجعة المطابقة على النحو الذي تنجزه الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم. ويعتمد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠ على التوجيهات التشغيلية الواردة في سلسلة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠، المبادئ التوجيهية لمراجعة المطابقة، وتهدف إلى تقديم مظلة مستندية متماسكة لهذه المبادئ التوجيهية على مستوى عال.

وبشكل المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠ الأساس لمعايير مراجعة المطابقة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ويوفر معلومات مفصلة بشأن ما يلي:

- غرض وسلطة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمراجعة المطابقة،
- طبيعة المراجعة المطابقة والطرق المختلفة لإنجازها،
- عناصر مراجعة المطابقة،
- المبادئ الواجب تطبيقها عند إجراء مراجعات المطابقة.

وقد اعتمد منهج اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة في وضع كل من إرشادات ومبادئ مراجعة المطابقة على نظرية ومصطلحات المراجعة الراسخة وتفصيلها بما يتناسب مع السياق المحدد للقطاع العام؛ وأضيف علاوة على ذلك، مصطلحات ومناهج مراجعة محددة للقطاع العام. ولتحقيق هذا على مستوى المبدأ الذي يغطي جميع الأشكال المختلفة لمراجعة المطابقة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم، وقد صيغت المصطلحات والمبادئ على مستوى عالي جداً، على الرغم من أنها لا تزال تهدف إلى إعطاء كل جهاز أعلى للرقابة الوسائل اللازمة لتعديلها وفقاً لاختصاصه والسلطات الوطنية.

وقد تم نشر جميع مسودات العرض للمعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة على الموقع الإلكتروني للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: <http://www.issai.org>، ونرحب بأي تعليقات بشأن كيفية تحسين متن المستندات الأربعة.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالصفحة الرئيسية للمشروع: <http://www.psc-intosai.org>.

تصميم وتنفيذ إطار إدارة الجودة بالجهاز الأعلى للرقابة لباكستان

إعداد/ أرسلان حنيف، ديوان المراجع العام لباكستان

يتعهد ديوان المراجع العام لباكستان بإنتاج تقارير مراجعة عالية الجودة والمساهمة في تحسين تقديم الخدمات في القطاع العام. وقمنا، من منطلق هذه الرؤية، بوضع الدليل الإرشادي للمراجعة المالية (FAM) بناء على معايير المراجعة الدولية (IAS) وعرضه سنة ٢٠٠٦. وبدافع الدليل عن استخدام منهجية تقوم على أساس المخاطر في مراجعة القطاع العام، ويقدم اختبارات الجودة في جميع مراحل دورة المراجعة. وقمنا بتنقيح برامجنا التدريسية وتطوير ونشر منتجات معرفية لتضمين الدليل الإرشادي للمراجعة المالية في ممارساتنا^(١) لتمكين المراجعين من استخدام الدليل الإرشادي للمراجعة المالية بفعالية في عملهم.

ووجد لدينا، في ذلك الوقت، لجنة مركزية لضمان الجودة (CQAC) للتأكد من الجودة في منتجاتنا. وكان اختصاص اللجنة المركزية لضمان الجودة محدوداً بالتنقيح والتحسين ووضع اللمسات الأخيرة لتقارير المراجعة الصادرة عن مكاتب المراجعة الميدانية (FAO). وقد ذكرت اللجنة المركزية لضمان الجودة أن عرض الدليل الإرشادي للمراجعة المالية حسن جودة تقارير المراجعة لدينا إلى حد ما. ومع ذلك، ظلت مشكلات أخرى ذات صلة بالجودة.

وتابعنا، باستخدام تقنيات القياس، منهجاً هيكلياً قائماً على المشاركة، سنة ٢٠١٠، لتطوير وتأسيس إطار إدارة الجودة (QMF). واستخدم هذا المنهج معايير محددة لقياس وفحص مدى مطابقة مكاتب المراجعة الميدانية لهذه المعايير في عمليات المراجعة وإعداد التقارير. وبالرغم من أن إطار إدارة الجودة يعمل فقط منذ سنتين، تحسنت بالفعل جودة عمليات المراجعة التي قمنا بها والتقارير التي قمنا بإعدادها. وتتقاسم هذه المقالة خبرتنا في التصميم وإضفاء الطابع المؤسسي لدينا على إطار إدارة الجودة.^(٢)

عناصر إطار إدارة الجودة لدينا

يجب أن تنشئ الأجهزة العليا للرقابة نظام لإدارة الجودة يستجيب للتحديات المحددة التي تواجهها. ويجب أن يساعدها النظام على اختبار الوجود والوثاق والكفاية والفعالية التشغيلية لضوابط رقابة الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة.^(٣) وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقدم آليات ليس فقط لتحديد وإصلاح الثغرات في المطابقة مع معايير المراجعة المقررة بل أيضاً لتحديد الاختناقات التي تتطلب تغييرات في السياسة والنظم والإجراءات. ويجب أن يسمح النظام بمستويات مختلفة لأي جهاز أعلى للرقابة لتقديم مساهمات ذات مغزى نحو تحسين الجودة.

قمنا بدمج متطلبات الدليل الإرشادي للمراجعة المالية والمبادئ التوجيهية^(٤) القطاعية في تصميم إطار إدارة الجودة لدينا. وقمنا، بالإضافة إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠، بإدخال هذه العوامل في

^(١) يشير مصطلح منتج معرفي إلى قوالب (بمعنى قوالب تخطيط المراجعة وإعداد التقارير) ومذكرات توجيهية واردة فيها لمساعدة المراجعين على تطبيق الممارسات الجيدة للدليل الإرشادي للمراجعة المالية في عملهم. ويتاح بعض هذه المنتجات بالموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة لباكستان: <http://www.agp.gov.pk>

^(٢) يتاح مستند إطار إدارة الجودة بالموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة لباكستان: <http://www.agp.gov.pk>

^(٣) يتطلب المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠ أن يدعم نظام رقابة الجودة هذا الهدف.

^(٤) قام الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان، استناداً إلى الدليل الإرشادي للمراجعة المالية، بإنتاج ٢٤ من هذه المبادئ التوجيهية التي تسهل تطبيق الدليل الإرشادي للمراجعة المالية في قطاع محدد. على سبيل المثال، ستستخدم عمليات المراجعة المتخصصة بمراجعة نظام المعلومات (IS) المبادئ التوجيهية للمراجعة القطاعية من أجل مراجعة نظام المعلومات.

المعايير والمبادئ التوجيهية وثيقة الصلة للأوروساي والأسوساي. ويتوافق إطار إدارة الجودة لدينا، على النحو المنشود، مع نظام إدارة الجودة المشار إليه في الفقرة السابقة. ويلتقط الجودة في جميع مراحل دورة المراجعة ويعمل كنظام فعال لدعم اتخاذ القرار من أجل إدارة الجودة، كما هو موضح أدناه:

آلية ضمان الجودة: تقدّم هذه الآلية تأكيداً معقولاً بأن موظفينا يطابقون المعايير المهنية وأن تقاريرنا ملائمة حسب الظروف. ويضع إطار إدارة الجودة المسؤولية عن عمليات ضمان الجودة مع رؤساء مكاتب المراجعة الميدانية. وتشمل العمليات تحديث الملف الدائم وإعداد ملف التخطيط ومراجعة خطة المراجعة وقوائم فحص إكمال المراجعة واستيفاء "قائمة فحص التأكد من جودة المراجعة اللاحقة" وحفظ المستندات والتأكد من إكمال المراجعة ضمن الحدود الزمنية المقررة ومراجعة تقارير ضمان الجودة ورقابة الجودة. ويحدد إطار إدارة الجودة أدوار ومسؤوليات رؤساء مكاتب المراجعة الميدانية ومناطق المراجعة والمسؤولين الآخرين في هذه العمليات. ويتتبع المراجعة الدورية للجودة مدى قيام مسؤولي مكاتب المراجعة الميدانية باتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتم تضمين قوالب موحدة / قوائم مرجعية في إطار إدارة الجودة لتسهيل المراجعة.

آلية رقابة الجودة: تتحقق هذه الآلية من فعالية آلية ضمان الجودة في مكاتب المراجعة الميدانية وتقييم وترتيب تقارير المراجعة الصادرة عن مكاتب المراجعة الميدانية. تم إنشاء منطقة إدارة جودة المراجعة (AQMW) لأداء هذه المهام، ويرأسها أخصائي أول إدارة الجودة (SQMS) الذي يشرف على عمل فريق أخصائيي إدارة الجودة (QMS). وقد تواجد أخصائي إدارة جودة بكل منطقة من مناطق المراجعة الستة ويرفع تقارير إلى أخصائي أول إدارة الجودة. وتكون منطقة إدارة جودة المراجعة في مستوى أعلى بدرجة كافية ضمن الجهاز الأعلى للرقابة بحيث تعمل باستقلالية. ويوجد لديها عاملين خبراء من السوق، ولكننا نخطط تدريجياً لإحلالهم بمسؤولينا المنتظمين.

■ المراجعات الدورية لرقابة الجودة: يعد أخصائي أول إدارة الجودة برامج مراجعة رقابة الجودة (QCR) التي تغطي مرحلة معينة من دورة المراجعة.^(٥) ويخطر أخصائي أول إدارة الجودة مكاتب المراجعة الميدانية بنطاق ومواعيد مراجعة رقابة الجودة واسم أخصائي إدارة الجودة الذي سيقوم به. ويختار كل أخصائي إدارة الجودة عشوائياً عمليات مراجعة من أجل مراجعة رقابة الجودة. ويقارن أخصائي إدارة الجودة، بالنسبة لكل مراجعة مختارة، الخطوات المتخذة والمستندات المحتفظ بها للقوائم المرجعية المعنية. ويستعرض رؤساء مكاتب المراجعة الميدانية أي ثغرات تم تحديدها في العملية ويتوصلون إلى اتفاق مع أخصائي إدارة الجودة بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لزيادة المطابقة. ويتابع مراجعة رقابة الجودة المقبل نتائج مراجعات رقابة الجودة السابقة للتأكد من التحسين المستمر. ويعد أخصائي أول إدارة الجودة، استناداً إلى مراجعات رقابة الجودة الفردية، تقريراً موحداً لمراجعة رقابة الجودة، باستخدام قالب إطار إدارة الجودة الذي يضم جميع النتائج الهامة، بصفة خاصة تلك التي تترتب عليها آثار تمس النظام ككل. ويقدم هذا التقرير الموحد للمراجع العام بعد كل مراجعة رقابة جودة. ومطلوب أيضاً من أخصائي أول إدارة الجودة إعداد تقرير سنوي عن مراجعة رقابة جودة يوثق القيود الإستراتيجية والتشغيلية التي لوحظت أثناء مختلف مراجعات رقابة الجودة ويشير إلى إجراءات التصدي لها. كما يلزم أن يحدد مراجعة رقابة جودة السنوي ممارسات مكاتب المراجعة الميدانية الجيدة لنشرها على نطاق أوسع.

■ التقييم وترتيب تقارير المراجعة: ينص إطار إدارة الجودة على مراجعة لجان رقابة الجودة (QCC) لجميع تقارير المراجعة فيما يخص الجودة ويعرّف تكوين وطريقة عمل لجان رقابة الجودة. تم إنشاء لجنة

(٥) منذ بدء العمل بإطار إدارة الجودة، أجرت منطقة إدارة جودة المراجعة مراجعات رقابة الجودة لمرحلي التخطيط والتفويض.

لرقابة الجودة من أجل كل منطقة من مناطق المراجعة الستة يرأسها رئيس تلك المنطقة. وتقوم لجنة رقابة الجودة، وفقاً لتصميم إطار إدارة الجودة، بمراجعة وترتيب تقارير المراجعة لمنطقة أخرى. وهكذا، يتم تقييم تقارير المراجعة وترتيبها بواسطة أشخاص لم يشاركوا في إجراء عمليات المراجعة أو صياغة تقارير المراجعة ذات الصلة. وتشمل معايير التصنيف عوامل مثل: هيكل التقرير؛ وترابط نتائج المراجعة في وصف المعايير والحالة والسبب والنتيجة والتوصيات؛ ومعالجة وتصوير استجابة العميل، وجودة التوثيق المستندي.^(٦) وستعطي لجان رقابة الجودة، على أساس هذه المراجعة رتب "أ" أو "ب" أو "ج" لتقارير المراجعة. ويعتبر مسئولو مكتب المراجعة الميداني الذين تحصل تقاريرهم على "أ" مرشحين للحصول على مكافآت إضافية. وتلتزم مكاتب المراجعة الميدانية بإجراء تغييرات في تقاريرها بناء على توجيه لجان رقابة الجودة المعنية.

آلية تحسين الجودة: يدعم إطار إدارة الجودة، مثل أي عملية قياس فعالة، التحسينات المستمرة في جودة المراجعة. يحصل مكتب المراجعة الميداني على تقارير مراجعة رقابة الجودة التي تظهر ما يجب القيام به لتعزيز المطابقة للمعايير المقررة ويلتزم باتخاذ الإجراءات المتفككة مع النتائج التي توصل إليها أخصائيو إدارة الجودة، حيث أن متابعة مراجعات رقابة الجودة سوف تتحقق دائماً وترفع تقريراً عن حالة تنفيذ تلك الإجراءات. وتحصل مناطق المراجعة على تقارير بشأن جوانب جودة عمليات المراجعة من مكاتب المراجعة الميدانية وأخصائي أول إدارة الجودة ويتوقع أن تقوم بتصميم وتنفيذ تدابير وقائية وتصحيحية. وبالتالي، تعزز التغذية المرتدة المستمرة في شكل تقارير دورية من آليات الجودة الداخلية والخارجية وتنفيذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب حدوث التحسين المستمر في جودة المراجعة. وتراقب منطقة إدارة جودة المراجعة عن كثب تنفيذ إطار إدارة الجودة لتحديد الفرص المتاحة لتحسينه.

توقعات المقاومة التنظيمية للتغيير والاستجابة لها

يعتبر إدخال إطار إدارة الجودة وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان جهداً هاماً استهدف إخضاع أداء مناطق المراجعة ومكاتب المراجعة الميدانية لتدقيق تنظيمي أوثق. حدث تغيير جذري، لم يكن المراجعون معتادين على خضوع عملهم لمراجع خارجي فيما يخص الجودة. وهكذا، تم توقع بعض المقاومة للتغيير واعتماد استراتيجية لمواجهةها. وتقدم تجربتنا الدروس التالية التي قد تكون ذات صلة للأجهزة العليا للرقابة الأخرى المهمة بتعزيز أنظمة إدارة الجودة.

■ تشكيل فريق أساسي من مسئولين لديهم اهتمام وخبرة في إدارة الجودة: تطوير آلية لإدارة الجودة من المرجح أن تكون بمثابة نطاق جديد للأجهزة العليا للرقابة. ومع ذلك، من المرجح أن يوجد لدى كل جهاز أعلى للرقابة عدد محدود من المسئولين الذين يوجد لديهم اهتمام وخبرة في هذا المجال. ويجب تحديد هؤلاء المسئولين وضمهم لفريق عمل أساسي يعطى التوجيه المفصل بشأن ما يجب القيام به. وسيكون من المفيد إشراك خبراء من السوق. وقد قام الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان في تصميم إطار إدارة الجودة، ليس فقط بإشراك هؤلاء الخبراء بل تعاون أيضاً مع هيئة التعليم العالي الحكومية، التي وضعت معايير الاعتماد والمقاييس الأخرى للتعليم العالي.

^(٦) وضع الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان في تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠١١ دليل رقابة الجودة في مراجعة الأداء. وستقيم لجان رقابة الجودة تقارير مراجعة الأداء الحسابات في ضوء المعايير التي تلتقط أهمية موضوعات مراجعة الأداء والأهداف والمنهجية التي تستخدمها فرق عمل المراجعة، ولغة وهيكل تقارير مراجعة الأداء كما تنضح في الدليل.

■ إشراك أصحاب المصالح في فهم وتصميم ترتيبات إدارة الجودة: عندما يقوم الشعب بالمشاركة في وضع المعايير التي سيتم على أساسها تقييم أدائه، يزيد احتمال محاولة تلبية توقعات الأداء. قد يجادل المراجعون والمشرفون بأن تطبيق إطار إدارة الجودة سيزيد عملهم ويعرض جودته للخطر. وبالتالي، من المهم التأكيد على أنه حتى لو لم يوجد إطار إدارة الجودة، سيظل المراجعون والمشرفون مطالبين بتلبية معايير مقررّة. ويجب تنظيم ورش عمل لمساعدة أصحاب المصالح على فهم القيود المفروضة فيما يخص نظم إدارة الجودة القائمة وإطار إدارة الجودة الشامل وكيفية تحسين جودة عملهم. ويجب أن يحث تصميم ورشة العمل المشاركين إلى تقديم ملاحظات ذات مغزى تخلق فرصاً لصقل الإطار. قام الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان من خلال العمل بشكل مكثف مع أصحاب المصالح، بتطوير فهم مشترك للحاجة لتنفيذ نظام لإدارة الجودة.

■ وضع ترتيبات تنظيمية لإدارة الجودة: يجب على الجهاز الأعلى للرقابة، قبل تنفيذ إطار إدارة الجودة، إنشاء وحدة تنظيمية مخصصة وتعمل بشكل صحيح لدعم إدارة الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة. ويجب إعطاء التوجهات الضرورية للمسؤولين – الوافدين من داخل أو من خارج الجهاز الأعلى للرقابة – الذين سيعملون بهذه الوحدة التنظيمية الجديدة. وقد استخدم الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان مزيج من المسؤولين المنتظمين وخبراء من السوق لتنفيذ إطار إدارة الجودة لديه.

■ التأكد من أن مكاتب المراجعة تفهم بوضوح كيفية تقييم عملها: لا تعتمد مكاتب المراجعة على خضوعها للمراجعة. وقد كان منهج المشاركة الذي وضعه الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان بمثابة تمهيد من أجل التغيير. ويلزم قيام مكاتب المراجعة الميدانية بالإعداد للدعم الفعلي لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام جديد لإدارة الجودة. ويجب تنظيم ورش عمل لتوعية الموظفين بأدوارهم ومسئولياتهم في إطار نموذج جديد. ويجب استمرار عملية التهيئة لعدة سنوات بحيث تصبح الممارسات الجيدة لإدارة الجودة جزءاً لا يتجزأ ويحقق من مكاتب المراجعة. ولاحظ الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان أن تنظيم ورش عمل لرؤساء مناطق المراجعة / مكاتب المراجعة الميدانية ساعد في إضفاء الطابع المؤسسي على إطار إدارة الجودة لدينا.

■ التأكد من اتساق مراجعات رقابة الجودة: قد تختلف جودة أعمال المراجعة بين مكاتب المراجعة التي تقع في مواقع جغرافية مختلفة. وقد يوجد أيضاً اختلافات في قدرات الموظفين العاملين في مجال إدارة الجودة. وللتأكد من الاتساق في تطبيق إطار إدارة الجودة، يحتاج الموظفون إلى تهيئتهم لتقديم نفس مستوى الدقة والتميز بما يؤدي إلى تقييم متسق. وتنظم منطقة إدارة جودة المراجعة دورات تعريفية كل مرة عند بدء مراجعة رقابة الجودة.

■ تحديد مقياس منخفض في البداية لكن يتم رفعه تدريجياً: يقدم إطار إدارة الجودة آليات من شأنها أن تدفع مكاتب المراجعة تدريجياً للمطابقة الكاملة مع المتطلبات. وهكذا يجب أن تحدد الأجهزة العليا للرقابة، في السنوات الأولى، مقياساً منخفضاً لمكاتب المراجعة ثم يتم رفعه تدريجياً. وفي الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان، لا يعتبر ترتيب أخصائيي إدارة الجودة لتقارير المراجعة وتقارير الاستثناء، حسب التصميم، صارماً كما يمكن أن يكون. وتزيد منطقة إدارة جودة المراجعة صرامة تقييمها زيادةً تدريجيةً.

■ دمج أبعاد الجودة في برامج بناء القدرات: يجب تأكيد تدخلات التدريب على الحاجة للجودة عند كل مرحلة في دورة المراجعة لتعزيز ثقافة العناية الواجبة بين المراجعين. ونواصل العمل مع إدارة التدريب، لترسيخ أبعاد الجودة الرئيسية في برامجنا التدريبية.

الخاتمة

يعتبر توافق قواعد وأدلة المراجعة مع المعايير الدولية للمراجعة، أو المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة هو الخطوة الأولى الحاسمة في تحسين نوعية عمل الجهاز الأعلى للرقابة. ومع ذلك، سيحدث تقدم كبير في تحسين الجودة فقط إذا قام المراجعون بتطبيق المعايير المنصوص عليها في عملهم، والذي يكون قوله أسهل من القيام به. ويوضح إطار إدارة الجودة لدينا كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة التعامل مع هذا التحدي. فهو يميز تمييزاً واضحاً بين ضمان الجودة وعمليات رقابة الجودة ويبين كيف أنه عندما يعملان معاً يمكن زيادة المطابقة لمعايير المراجعة المحددة وتعزيز فعالية عمليات المراجعة التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة. وسوف يؤدي إدخال إطار إدارة الجودة إلى حدوث مقاومة للتغيير بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة ويجب اتخاذ خطوات مناسبة للحد من هذه المخاطر. وفي الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان، يعتبر تأثير تنفيذ إطار إدارة الجودة واضحاً بالفعل في تحسين المطابقة مع المعايير المقررة وجودة تقارير المراجعة.

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالمؤلف على: arsalanhaneef@yahoo.com.

إجراء المقابلات: مهارة الاتصال الأساسية لمراجعي الجهاز الأعلى للرقابة

إعداد/ نيقولاس م. زاكشيا، مكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة (متقاعد)

اقترح حسن خسروي من المحكمة العليا للمراجعة لإيران، في عدد نيسان ٢٠١٢ من هذه المجلة، في مقالته بعنوان "المراجعين ومهارات الاتصال الفعال" أن الدراسة في مجال المحاسبة والمراجعة لا تتضمن عادةً مهارات الاتصال.

لاحظ أنه بسبب قيام البشر بالمراجعة والمحاسبة، قد يكون عدم تركيز التدريب على مهارات الاتصال ناجماً عن السهو. واقترح تلقي مراجعي الجهاز الأعلى للرقابة تدريباً علي مهارات الاتصال وضرورة أن تعمل الأجهزة العليا للرقابة بنشاط لتعزيز تلك المهارات.

وقد أظهرت الخبرة، ووافق الممارسون، أنه لا يمكن أن يقوم المراجعون بوظائفهم بدون اتصال. وتؤدي القدرة على الاتصال دوراً لا غنى عنه لضمان نجاح المراجع وإدارة جهاز أعلى للرقابة ناجح. ويؤدي المراجعون المدربون على مهارات الاتصال عمليات المراجعة بمزيد من الكفاءة والفعالية والإنتاجية. ويساعد مثل هذا التدريب مساعدة جوهرية في حفاظ الأجهزة العليا للرقابة على الموارد البشرية والمالية وتقديم خدمة أفضل لأصحاب المصالح.

وتعتبر القدرة على المقابلة مهارة اتصال يجب أن يمتلكها المراجع. وإذا كانت مهارات الاتصال ضرورية للمراجعة والمحاسبة الفعالة، ولا تشمل مناهج التدريب على المراجعة مهارات الاتصال على نحو كاف، فمن المهم للأجهزة العليا للرقابة التأكد من التدريب الكافي لمراجعها على تقنيات المقابلات.

المراجعون الفعالون مقابلون بارعون

المقابلة أسلوب اتصال فعال يستخدمه مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة بشكل روتيني لتحقيق أهداف المراجعة.

ويجب أن يكون المراجعون مقابلين مهرة للقيام بما يأتي:

■ **الحصول على أدلة إثبات المراجعة.** يعتبر جمع أدلة إثبات المراجعة سبباً أساسياً لقيام مراجع الجهاز الأعلى للرقابة بالاتصال. ينتج جمع الكثير من أدلة إثبات المراجعة عن طرح المراجعين لأسئلة. يحدد المراجعون أفراداً يعتقدون أنهم قادرون على تقديم أدلة إثبات ويقومون بعد ذلك، من خلال المقابلات، بجمع أدلة الإثبات تلك.

■ **الحصول على الإحالة إلى مصادر البيانات.** يحتاج المراجعون باستمرار للبيانات لاستخدامها كدليل إثبات للمراجعة. وينبع عموماً تحديد مصادر البيانات من المقابلات التي أجراها المراجع. ويسعى المراجعون لمقابلة أفراد يمكن أن يحددوا مصادر البيانات التي من شأنها أن تسفر عن أدلة إثبات المراجعة.

■ **الحصول على المعلومات الأساسية.** تعتبر المعلومات الأساسية لازمة للحصول على المعرفة المتعلقة بالمنشأة، وتسهل فهم بيئة المراجعة. ومن خلال مقابلة أفراد على دراية يحصل مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة على معلومات أساسية مفيدة، بما في ذلك المعلومات التاريخية والمالية والاجتماعية والنشغلية والثقافية والديموغرافية.

- الحصول على أدلة إثبات معززة. بمجرد جمع أدلة إثبات المراجعة، يمكن أن يوفر المراجعون وقت الجهاز الأعلى للرقابة وموارده النادرة ببدء التثبت من خلال المقابلات.
- اختبار فرضيات ونظريات وأفكار المراجعة. يجب أن يوصل مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة، في المراحل المختلفة للمراجعة، الفرضيات والنظريات والأفكار بشأن أهداف المراجعة ونطاقها ومنهجيتها للملاءم المراجعين، وللمنشآت الخاضعة للمراجعة، وغيرها. وييسر هذا من خلال سلسلة من المقابلات التي أجريت مهنيًا.
- التعلم بشأن موضوعات المراجعة. لا يوجد، عموماً، مراجعتان للجهاز الأعلى للرقابة متماثلتين تماماً، بصفة خاصة عمليات مراجعة الأداء. يجب تواصل مراجعي الجهاز الأعلى للرقابة مع أولئك المشاركين في الأنشطة الخاضعة للمراجعة لفهم الفروق الدقيقة والتعقيدات المتعلقة بتلك الأنشطة. وتعتبر المقابلة أمراً أساسياً لهذه العملية.
- إبلاغ وإقناع الآخرين. تعتبر مهارات الاتصال السليم ضرورية للوصول لاتفاق بشأن دقة أدلة الإثبات التي جمعت وللمساعدة في التأكد من الفهم الواضح للاستنتاجات والبيان التفصيلي المقنع للتوصيات. يستخلص مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة، من خلال المقابلات، وجهات نظر موظفي المنشأة لتقييم موافقتهم على أدلة الإثبات التي جمعت وتحديد مدى اتفاهم على النتائج والتوصيات.
- قيادة وإرشاد وتعليم الموظفين. وتجرى عمليات المراجعة التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة عموماً في وضع الفريق تحت الإشراف. يجب أن يكون المراجعون المشرفون مهرة بما فيه الكفاية في تقنيات الاتصال لقيادة وإرشاد وتعليم الموظفين. وللتأكد من أن الموظفين يفهمون تماماً أهداف المراجعة ويعرفون كيفية تطبيق منهجيات المراجعة، يجب أن يتصل المراجعون المشرفون مع الموظفين، الذين يطرحون أسئلة تساعد في تحقيق ذلك التأكد.
- ويتضح أن القدرة على المقابلة تقنية اتصال يجب أن يمتلكها مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة إذا أريد لهم أن يضطلعوا بمسئولياتهم بكفاءة وفعالية.

طبيعة إجراء مقابلة المراجعة

يتمثل الهدف الرئيسي من مقابلة المراجعة في تحديد ما يعرفه المتقابل وما لا يعرفه، وطبيعة ومدى معرفة المتقابل.

يوجد لدى العديد من المراجعين فهم محدود لطبيعة مقابلة المراجعة، حيث يسود اعتقاد أنها ببساطة عبارة عن طرح أسئلة. وفهم ما يدخل في نطاق المقابلة وما لا يدخل في نطاقها يساعد مراجعي الجهاز الأعلى للرقابة وضع المقابلات في المنظور الملائم.

ماهية مقابلة المراجعة

مقابلة المراجعة عبارة عن تقنية للقيام بكفاءة وفعالية بجمع معلومات دقيقة ومفيدة وكاملة ووثيقة الصلة لاستخدامها كمعرفة للعمل وأدلة إثبات للمراجعة، ووسيلة لإنجاز أهداف المراجعة بمهارة ومهنية. ويمكن وصفها على النحو التالي:

- وسيلة لنقل المعلومات من شخص إلى آخر. يوجد لدى المتقابل معلومات مفيدة للمراجعين. وتعتبر المقابلة وسيلة لنقل تلك المعلومات من المتقابلين إلي المراجعين.
- أداة جمع البيانات لتجميع المعلومات اللازمة. يستخدم المراجعون العديد من أدوات جمع البيانات. وتعتبر المقابلة أحد هذه الأدوات، ويتم استخدامها بنفس درجة عناية وبدقة استخدام أخذ العينات

الإحصائية والأساليب الكمية وتقنيات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي، وغيرها من أدوات جمع البيانات.

■ محادثة لها غرض محدد. تجرى بعض مقابلات المراجعة دون فهم واضح لما يريد المراجعون إنجازه. يجب أن يوجد لدى المراجعين فهم واضح لغرض المقابلة وما تستهدف إنجازه.

وبالرغم من الإيحاء بأن المقابلة أضعف شكل من أشكال أدلة الإثبات، تعتبر مقابلة المراجعة وسيلة أساسية لجمع أدلة الإثبات.

ما لا يدخل ضمن مقابلة المراجعة

يجب أن يكون المقابلون على بينة بالمخاطر التي قد تتطور خلال المقابلة. يمكن أن تتدخل هذه الثغرات في الجمع الكفء والفعال للمعلومات وتشتت الانتباه عن المستهدف من المقابلة.

■ المحاضرات. تصبح مقابلات المراجعة محاضرات عندما يحاضر المقابلون المتقابلين ويترحموا قليلاً من الأسئلة. يجب أن يتذكر مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة أن دورهم خلال المقابلة هو طرح أسئلة والاستماع إلى إجابات، وليس محاضرة المتقابل. كما تصبح المقابلات محاضرات عندما يرى المتقابلون المقابلة فرصة للاقاء محاضرة للمراجعين. ويجب تأكد المراجعين من أن المتقابل يتناول الأسئلة المطروحة ولا يسيطر علي وقت المراجعين بمحاضرات.

■ مناقشات المجموعة. يحضر مقابلات الجهاز الأعلى للرقابة أحياناً أكثر من متقابل. وغالباً ما تصبح مثل هذه الأوضاع مناقشات المجموعة حيث لا تحصل علي معلومات أساسية من المتقابلين. فالمقابلات مع مجموعات أو في وجود أجهزة العرض تنقسم في كثير من الأحيان إلي مناقشات المجموعة. وليس من الحكمة مقابلة أكثر من شخص واحد في وقت واحد.

■ المحادثات العامة. تصبح بعض المقابلات محادثات عامة عندما تتحول إلى مناقشات تفضي فقط إلي مسرة التنوير الفكري أو فرحة الخطاب. عندما تصبح المقابلات محادثات عامة، نلاحظ اختفاء المعلومات المفيدة ويضيع وقت الجهاز الأعلى للرقابة بلا طائل.

■ التحقيقات. مقابلات تشبه الاستجوابات عندما ينقل المقابل الانطباع بأن المتقابل قيد التحفظ وأن حضوره إلزامي. لا يجب أن تكون مقابلات المراجعة ذات طابع حجز تحفظي؛ فالمتقابلون يوافقون على إجراء مقابلة معهم. وفي حين أن المتقابل عموماً لديه خيار عدم الموافقة على المقابلة، ربما يلزم بعض الموظفين، لا سيما موظفي الحكومة، بالتعاون مع المقابل.

وإذا كانت هذه المخاطر تظهر خلال مقابلة، يجب تأكد المراجعين من التعرف عليها ومعالجتها.

يجب أن يكون المراجعون علي دراية بالمعوقات خلال المقابلات الفعالة

المعوقات هي أي شيء يتداخل مع قدرة المراجع علي إجراء مقابلة والحصول على معلومات دقيقة وكاملة. ويمكن أن تصبح ردود الفعل السلوكية للمتقابل خلال مقابلة المعوقات وتقلل من إنتاجية المقابلة.

وسيوافه مراجع الجهاز الأعلى للرقابة أنواع معينة من سلوكيات المتقابل، سواء حقيقية أو مفتعلة، يمكن أن تكون من المعوقات، بما في ذلك ما يأتي:

■ العصبية. يجب على المراجع طمأننة المتقابل. يجب على المراجع محاولة تحديد أسباب العصبية ومعالجتها، مع الأخذ في الاعتبار أن العصبية التي تتم ملاحظتها ربما تكون مختلفة.

■ الارتباك. يتصرف المتقابل في كثير من الأحيان بارتباك بشأن الغرض من المقابلة. يجب على المراجع أن يكرر أهداف المقابلة ويوضح الأسئلة. ومرة أخرى، قد يشكل الارتباك محاولة لعرقلة المقابلة.

■ الود المفرط. يمكن أن تكون المقابلة الودية تشيئية. ويجب تجنب الإفراط في الألفة بسبب احتمال فقدان الموضوعية. يجب على المراجع أن يكون حذراً من الانخراط في نقاش صغير أكثر من اللازم، ويجب أن يطور بسرعة الشعور بالمقدار الملائم.

■ العداوة. لا يجب لجوء المراجعين للترهيب بالعداوة ولا يجب الاستجابة له بالمثل. يجب عزل أسباب العداوة والتعامل معها بشكل مناسب. لا يلزم إنهاء المقابلات إلا إذا أدرك المراجع وجود خطر شخصي أو أو خطر آخر.

وغالبا ما يكون هناك اختلافات ثقافية وتعليمية وتجريبية بين المتقابلين والمقابلين. ونظراً لأن هذه السلوكيات يمكن أن تؤثر في نتائج المقابلة، يجب أن يعترف ويقر المراجعون بها وأن يكونوا على استعداد لمواءمة أساليبهم في إجراء المقابلات لاستيعابها.

ويجب أن يراعي مراجع الجهاز الأعلى للرقابة، عند التخطيط لمقابلة، جميع المعوقات المحتملة وذلك للحد من تأثيرها على المقابلة. ويرى بعض المراجعين من ذوي الخبرة أهمية إجراء مباحثات قبل مقابلة مع المتقابلين. فتوطيد الود مع المتقابل يمكن أن يخلق وضعاً ملائماً للمقابلة. وهذه الممارسة قد تلغي أو تقلل من تأثير هذه المعوقات.

تحديد ما إذا كان المتقابل صادقاً

غالباً ما يحدث الكذب أو الخداع خلال مقابلة لأن المتقابلين يريدون النهرب من المسؤولية، وتجنب العقاب، أو كسب الثواب. إذا كان المتقابل خادعاً خلال مقابلة، يمكن أن يسبب له هذا بعض الإجهاد الذي قد ينتج عنه حينئذ محاولات ملحوظة للنهرب من الردود.

وتشمل مؤشرات الخداع المحتملة ما يلي:

■ التغيرات في أنماط التعبير. يبطئ أو يسرع المتقابل في رده على بعض الأسئلة.

■ تكرار السؤال. يكرر المتقابل أسئلة المقابل، ويستغرق ذلك الوقت لصياغة رد خادع أو متهرب.

■ التعليقات غير ذات الصلة. يتدخل المتقابل بتعليقات غير ذات صلة على الأسئلة المطروحة في محاولة واضحة لتشتيت ذهن المقابل.

- الأعدار. عند شعور المتقابل بوطأة التعرض للمساءلة، يستحضر أعدار أو يبدأ في لوم الآخرين.
 - البيانات المشابهة لعبارات حلف اليمين. يحلف المتقابل أو ينطق بتعهدات عند الرد على الأسئلة، في محاولة لإقناع المقابل أنه صادق فيما يقول.
 - الاستشهاد بأشخاص. يقترح المتقابل أن يسأل المقابل زملاء المتقابل ليشهدوا على طابع المتقابل أو قدراته أو صدقه.
 - الرد على السؤال بسؤال. يطرح المتقابل أسئلةً مراراً وتكراراً بدلاً من إجابة الأسئلة المطروحة.
 - الإفراط في الاحترام. يمطر المتقابل المقابل بوابل من المدح المبالغ فيه وغير الصادق، في محاولة لاكتساب ود المقابل.
 - التلاعب بالأشياء. يقوم المتقابل، في محاولة لتبديد التوتر، باللعب بأشياء في متناول اليد مثل الأقلام الرصاص أو رابطة العنق أو كوب أو أوراق.
- يجب أن يكون مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة في حالة تأهب للتلميحات اللفظية والجسدية أثناء الاستماع إلى ردود المتقابل ويجب أن يكون على علم تام بشأن كيف يبدو ويتصرف المتقابل خلال المقابلة. ويساعد الاستماع المتيقظ المراجع في الحكم على سلامة إجابات المتقابل ويسهل تقييم نزاهة المتقابل.

الخلاصة

تعتبر القدرة على إجراء المقابلة أحد أهم المهارات التي يمكن أن يمتلكها مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة. تؤدي المقابلات المؤداة بشكل فعال إلى تراكم المعلومات الدقيقة والمفيدة والكاملة وذات الثقة المطلوبة لإنجاز أهداف المراجعة. وربما تزيد المقابلات المؤداة بشكل سيئ من تكلفة المراجعة، وتقلل من جودة نتائج المراجعة، وتضر بسمعة الجهاز الأعلى للرقابة من خلال خلق شكوك في نزاهته وموثوقيته. ويعتبر مراجعو الجهاز الأعلى للرقابة ذوو مهارات الاتصال المتطورة، بما في ذلك القدرة البارعة على إجراء المقابلات، قيمة كبيرة للأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصالح المعنيين بها.

من المهم تأكد الأجهزة العليا للرقابة من تدريب مراجعيها بدرجة كافية على تقنيات الاتصال التي تشمل على وجه التحديد مهارات إجراء المقابلات. وبناء عليه، يجب عمل الأجهزة العليا للرقابة بنشاط لتعزيز تنمية وتطوير مهارات الاتصال والتأكد من أن مراجعيها مدربون جيداً على تقنيات إجراء المقابلات.

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالمؤلف على: NMZacchea@aol.com.

دور وفوائد لجان المراجعة في وزارات الحكومة الأيرلندية

إعداد/ ديرموت أوريودان، معهد الإدارة العامة، دبلن، أيرلندا

تعتبر لجان المراجعة جزءاً لا يتجزأ من إطار حوكمة الشركات للقطاع العام في الوقت الحاضر، وقد أنشئت في وزارات الحكومة الأيرلندية في السنوات الأخيرة، بصفة خاصة منذ أن أوصى تقرير لوزارة المالية صادر سنة ٢٠٠٣ ببدء العمل بها بجميع الوزارات. يوجد في أيرلندا أمين عام هو الذي يرأس وزارة الخدمة المدنية لكل من وزارات الحكومة الخمسة عشر. ويتبع كل وزير أمين عام مسئول عن مجموعة واسعة من الوظائف، بما في ذلك إدارة الوزارة وتنفيذ سياسة الحكومة. وتستقي هذه المقالة من أطروحة دكتوراه سنة ٢٠١٠ للمؤلف، حيث يخلص إلى وجود توافق قوي في الآراء بين أمناء العموم علي أن لجان المراجعة تقدم فوائد قيمة بالتأكد من استقلاليتها ودعمها وإشرافها على المراجعة الداخلية، وتوفر إنذاراً مبكراً بشأن القضايا والموارد المتاحة وتأثيرها على المديرين بالوزارات. وحيث يتناول البحث لجان المراجعة بالقطاع العام في المملكة المتحدة وأيرلندا، تساهم هذه المقالة في فهم الدور الذي تؤديه اللجان في وزارات الحكومة.

وحيث لا يوجد لدى وزارات الحكومة الأيرلندية مجلس إدارة لتعيين لجنة مراجعة أو إخضاع الأمين العام للمساءلة، ينشئ الأمين العام لجنة استشارية للمراجعة ترفع إليه تقاريرها. ويدعم الأمناء العموم عمل اللجان واستقلاليتها للتأكد من تحقق تأثيرها على الوزارات المعنية. ويقومون بتشجيع اللجان على العمل بشكل مستقل، وإدارة نفسها، وتنفيذ اختصاصها. ويقوم الأمناء العموم، لدعم استقلالية اللجان ومساهماتها، بتعيين أعضاء يمتلكون المعرفة والمهارات، والخلفية اللازمة للتركيز على قضايا مثل المراجعة والرقابة وإدارة المخاطر.

وتناقش الأقسام التالية إشراك الأمناء العموم مع لجانهم، وعضوية اللجنة، وفوائد اللجان بالنسبة للأمناء العموم. كما تناقش التفاعل بين لجان المراجعة والأمناء العموم والمراقب والمراجع العام الأيرلندي ودور اللجان في الإشراف على الأموال من المفوضية الأوروبية.

إشراك الأمناء العموم مع لجان المراجعة

تشارك عموماً لجان المراجعة في وزارات الحكومة بعمليات مراجعة نظم الرقابة الداخلية، ودعم ورصد المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وطلب بعض اللجان عمليات مراجعة داخلية لتنفيذ دراسات عائد الإنفاق. يقوم الأمناء العموم بالموافقة على موثيق / صلاحيات اللجان وأي تغييرات عليها، وتقديم مدخلات في مضمون خطط عمل وحدات المراجعة الداخلية، والحفاظ على درجة عالية من الاهتمام بعمل لجان المراجعة. ويجتمع الأمناء العموم مع رؤساء اللجان مرة واحدة على الأقل في السنة لاستعراض السنة السابقة ووضع خطة السنة القادمة. ويمكنهم أيضاً الترتيب لعقد اجتماع إذا انبثقت مسألة هامة خلال السنة. ويحافظون على تحديث عمل

يناقش المؤلف، في هذه المقالة، دور لجان المراجعة في الوزارات الحكومية الأيرلندية وكذلك التفاعل بين الجهاز الأعلى للرقابة الأيرلندي ولجان المراجعة. وربما تجد الأجهزة العليا للرقابة هذه المناقشة للتجربة الأيرلندية مفيدة بدراسة دور وفوائد لجان المراجعة في دولهم.

اللجان أثناء السنة من خلال تلقي إحاطات من كبار المسؤولين المعيّنين كأعضاء لجنة داخلية ورؤساء المراجعة الداخلية الذين يحضرون اجتماعاتهم، وكذلك من خلال تلقي أوراق اللجان ومحاضر اجتماعاتها وتقاريرها.

عضوية لجان المراجعة

يضع الأمناء العموم أهمية كبيرة على تعيين رئيس وأعضاء لجان المراجعة. وينشطون بصورة شخصية في تحفيز الأعضاء الحاليين والموافقة على تعيين أعضاء جدد. كما يقومون بتعيين أعضاء داخليين من وزاراتهم والدعوة لمشاركة أعضاء خارجيين من وزارات الحكومة الأخرى، والقطاع العام على نطاق أوسع، والقطاع الخاص. ويرون دور رئيس اللجنة باعتباره يشكل عاملاً حاسماً لنجاح اللجنة والبحث عن مرشحين من ذوي المؤهلات مثل الصلاحية والنزاهة وسعة الأفق، والعقلية المستقلة والقدرة على طرح الأسئلة والألفة مع القطاع العام. وتعتبر هذه المسألة الأخيرة ذات أهمية خاصة عند النظر في تجربة كل من رؤساء اللجان والأعضاء الخارجيين.

ويعتقد الأمناء العموم أن تعيين أعضاء من الداخل في اللجان من كبار المسؤولين في وزاراتهم يقدم وجهة نظر وتجربة مسئولين مطلعين على عمل الوزارات. كما يقومون بتعيين أعضاء من الخارج، بما في ذلك رئيس لجنة من الخارج، لإدخال منظور خارجي وخبرة خارجية وكذلك مصداقية لدعم موقف اللجان داخل وخارج وزاراتهم، وتعزيز موقف وحدة المراجعة الداخلية. وبالنسبة لمعظم لجان المراجعة، يشكل الأعضاء من الخارج الأغلبية.

وبينما يتمتع الأمناء العموم بصلاحيات لتعيين أعضاء اللجنة، يبذلون جهداً للتأكد من أن الأعضاء، وبصفة خاصة الأعضاء من الخارج، يتمتعون بالاستقلالية والمصداقية والخبرة اللازمة للمساهمة في عمل اللجنة. ويدل هذا على إدراكهم لأهمية استقلالية لجانهم.

فوائد لجان المراجعة بالنسبة للأمناء العموم

ينظر الأمناء العموم للجانهم باعتبارها تقدّم تأكيداً من خلال العمل الذي تنفذه هي والمراجعة الداخلية في مراجعة نظم وإجراءات الوزارة. وتتبع استقلالية لجنة المراجعة من كونها من خارج هيكل إعداد التقارير المعتاد للوزارة برئاسة فرد ليس مسؤولاً بالوزارة. ويعطيها هذا الهيكل للجنة إلى جانب خلفيات أعضائها مصداقيةً ويدعم استقلاليتها.

ويري الأمناء العموم أن للجان المراجعة دور رئيسي في الدعم والإشراف على وحداتهم للمراجعة الداخلية. تتمتع هذه الوحدات، بحكم طبيعتها، بدرجة عالية من الاستقلالية في إطار وزارة من وزارات الحكومة - وترفع تقارير إلى الأمناء العموم عن عملها لكن لا تخضع لإشرافهم المباشر. ويعتمد الأمناء العموم على لجان المراجعة لدعم عمليات المراجعة الداخلية من خلال إعطاء المشورة والتوجيه، والإشراف على تطوير الوحدات وتقديم خطة المراجعة السنوية وجودة عملهم، ورصد تنفيذ الإدارة المسؤولة للتوصيات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية التي تستلمها اللجان.

وينظر العديد من الأمناء العموم لرؤساء لجان المراجعة كمورد شخصي متاح لتزويدهم بالمشورة والمساعدة فيما يتعلق بالمراجعة والمخاطر ومسائل حوكمة الشركات بشكل عام. ويشجع الأمناء العموم اللجان على القيام بدور نشط وواضح في وزاراتهم من خلال دعم الموظفين المدعومين لحضور اجتماعات اللجنة على النحو المطلوب سواء لتقديم إحاطات بشأن مجالات مسؤولياتهم أو للمساءلة عن تنفيذهم للتوصيات الناشئة عن تقارير المراجعة الداخلية التي تؤثر في مجالاتهم. وينظر الأمناء العموم للجان باعتبارها تحدث ناتجاً ملموساً من خلال تأثيرها على الحوكمة والبرامج، والعمليات داخل الوزارات.

لجان المراجعة والأمناء العموم والمراقب والمراجع العام

يعتبر ديوان المراقب والمراجع العام (C&AG) في أيرلندا المراجع القانوني الخارجي للقوائم المالية لمعظم منشآت القطاع العام، بما في ذلك وزارات الحكومة. وهكذا، ليس لوزارة الحكومة أي تأثير على تعيين المراجع الخارجي ولا يوجد للجنة المراجعة بوزارة دور في اختيار أو مراجعة أداء المراجع الخارجي، كما يتم عادةً في القطاع الخاص. ومع ذلك، يتحدث العديد من الأمناء العموم عن أهمية حفاظ لجنة المراجعة على علاقات جيدة مع المراجع التابع للمراقب والمراجع العام. وعادةً ما تدعو لجان المراجعة بوزارة المراجع التابع للمراقب والمراجع العام للاجتماع معه سنوياً لتبادل الآراء ومناقشة أي ملاحظات لدى المراجع نتيجة لإجراء عملية المراجعة.

كما يعتبر الأمين العام رئيس قسم المحاسبة بالوزارة وتتم مساءلته، على هذا النحو، أمام لجنة الحسابات العامة (PAC) التابعة لـ Dail Eireann (مجلس النواب في البرلمان الأيرلندي). ويقوم رئيس قسم المحاسبة بالتوقيع على القوائم المالية السنوية للوزارة، والمعروفة باسم حسابات المخصصات. ويراجع أعضاء ديوان المراقب والمراجع العام هذه الحسابات ويرفعون تقريراً لمجلس النواب بشأن النتائج التي توصلوا إليها. وينظر الأمناء العموم للجنة المراجعة باعتبارها آلية لتقديم إنذار مبكر بشأن القضايا في وزاراتهم بحيث يمكن اتخاذ إجراءات داخلية. ويعتقد الأمناء العموم أنه إذا اكتشفت الوزارات قضية واتخذت إجراءات بشأنها، حينئذٍ – حسب الأهمية النسبية والدلالة – ربما يختار المراقب والمراجع العام الاعتراف بأن الوزارات قد اتخذت الإجراءات التصحيحية اللازمة لحل مشكلة بدلاً من تركها للمراجع الخارجي لتسليط الضوء عليها. ونتيجة لذلك، ربما يختار المراقب والمراجع العام عدم الاستفاضة في متابعتها بتقريره السنوي المرفوع لمجلس النواب.

مراجعة الأموال التي يتم الحصول عليها من المفوضية الأوروبية

تقدم اللجان عانداً للأمناء العموم من خلال مشاركتها مع مراجعة مصروفات الأموال التي يتم الحصول عليها من المفوضية الأوروبية. وصف العديد من الأمناء العموم أهمية مساءلتهم أمام المفوضية الأوروبية عن إنفاق الأموال الواردة من هذا المصدر. وينفق وزير الخزانة الأيرلندية أموالها على بعض مشاريع المفوضية. وإذا لم تقتنع المفوضية، يمكن أن تحجم عن إعادة

التمويل، تاركاً وزير الخزانة الأيرلندية في موقف حرج. وبينما لا يظهر الأمناء العموم شخصياً أمام المفوضية، كما يفعلون مع لجنة الحسابات العامة، يتم مع ذلك معالجة مساءلتهم عن استخدام موارد هذه الهيئة باعتبارها مسألة هامة للغاية بالنسبة لأولئك الأمناء العموم المتأثرين.

ويوجد لإطار المساءلة الموازي مضمون هام بالنسبة لدور وعمل لجان المراجعة في تلك الوزارات. تعطي تلك اللجان قدراً كبيراً من الاهتمام بأعمال المراجعة التي أجريت في هذا المجال حتى يتمكنوا من تقديم التأكيد للأمناء العموم بشأن إنفاق الأموال التي يتم الحصول عليها من المفوضية الأوروبية بالإضافة إلى مجالات التركيز الأخرى في الوزارة. كما نظر العديد من الأمناء العموم للمفوضية الأوروبية علي أنها تتمتع بتأثير قوي في إنشاء لجان المراجعة في وزاراتهم في المقام الأول كجزء من الانضباط في إنفاق الأموال المخصصة بواسطة المفوضية.

الخاتمة

يدعم الأمناء العموم عمل واستقلالية لجان المراجعة للتأكد من تأثيرها على وزاراتهم. يسمحون للجان ويشجعونها على العمل بشكل مستقل، وإدارة نفسها، وتنفيذ اختصاصها. ويشاركون ويهتمون للغاية بعمل اللجنة وتعيين أعضاء يدعمون الاستقلالية ويقدمون إسهامات داخل اللجان. وتضم عضوية لجان المراجعة في وزارات الحكومة أفراد يستخدمون معارفهم ومهاراتهم وخلفيتهم في التركيز على حوكمة الوزارة. ويمكن أن يحقق هؤلاء الأعضاء تأثيراً كبيراً لأن تعيينهم قد وافق عليه الأمناء العموم شخصياً. وتجلب لجان المراجعة في وزارات الحكومة زيادة التركيز على قضايا مثل المراجعة والرقابة وإدارة المخاطر. وبينما تعتبر لجان المراجعة في الوزارات استشارية من حيث طبيعتها، يمكن أن يكون لها تأثير كهيكلي مستقل داخل الوزارات حيث يركز أعضاؤها على هذه القضايا نيابة عن الأمناء العموم.

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالمؤلف على البريد الإلكتروني الآتي:

dermot.oriordan2012@gmail.com

أضواء علي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

إعداد: ميتي إ. ماتثياسان، أمانة لجنة المعايير المهنية
بدل أعضاء لجنة المعايير المهنية (PSC) على مدى السنتين الماضيتين جهوداً مكثفةً لخلق الوعي بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتمهيد الطريق لاعتمادها وتنفيذها في مجتمع منظمة الإنتوساي. منذ اعتماد ٣٧ معياراً دولياً جديداً للأجهزة العليا للرقابة في الإنكوساي العشرين سنة ٢٠١٠، قامت أمانة لجنة المعايير المهنية وخمس لجان فرعية بعمل العديد من العروض التقديمية بشأن إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كل منها علي حدة وتسليمه إلى الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم. ويعتبر البنك الدولي الآن شريكاً هاماً في تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وأقيم مؤتمران بالفيديو مع ممثلي البنك الدولي في شباط (فبراير) وأيار (مايو) ٢٠١٢: تم تقديم فيديو بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) وأمانة الأفروساي الإنجليزية AFROSAI-E وقدم الفيديو الآخر لمتخصصين في الإدارة المالية بالبنك الدولي. وقدم هذا الأخير بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي ومكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن دي سي.

تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

يتضح نجاح العديد من الأنشطة التي عملت علي تركيز الاهتمام وخلق الوعي بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وتفكر العديد من الأجهزة العليا للرقابة الآن جديداً في اعتماد وتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في أجهزتها. ومع ذلك، ليس سهلاً القيام بهذه المهمة، وقد سبقت المطالبة السابقة لأنشطة التوعية مطالبة كبيرة مماثلة بالحصول على مساعدة من أجل التطبيق، وهو ما يستتبع تدريب الموظفين، ومراجعة أو وضع أدلة إرشادية جديدة للمراجعة، وغيرها من الأنشطة. واستجابة لهذه المطالبة المتزايدة، قامت مبادرة تنمية الإنتوساي - مع البنك الدولي باعتباره الشريك الممول - بإطلاق برنامج **IDI 3i**، وهو جهد واسع النطاق يستهدف إلى دعم الجهود التنفيذية للجهاز الأعلى للرقابة. وقدمت لجنة المعايير المهنية، على نطاق أكثر تواضعاً بكثير، صفحةً جديدةً (تسهيل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة) على موقعها على الانترنت حيث تسهل الوصول إلى المعلومات لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة علي التفكير في اعتماد جزئي أو كامل لإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وتمت إضافة صفحة مماثلة وارتباطات لموقع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (<http://www.issai.org>) في كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٢. ويرجى الاتصال بأمانة لجنة المعايير المهنية (psc@rigsrevisionen.dk) إذا كان لديك معرفة أو خبرة يمكن بسهولة تبادلها مع زملائك على أي من الموقعين.

اثنى عشر معياراً دولياً جديداً للأجهزة العليا للرقابة **ISSAIs** ومعياراً جديداً

للحكومة للإنتوساي **INTOSAI GOV** في مرحلة الإعداد

لقد وضعت مجموعات العمل في إطار لجنتي بناء القدرات وتبادل المعرفة معياراً دولياً للأجهزة العليا للرقابة تغطي مجموعة واسعة من الموضوعات.

قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة

لقد وضعت مجموعة العمل برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا معياراً دولياً جديداً للأجهزة العليا للرقابة، قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة - إحداهن فرق في حياة المواطنين. ويقدم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٢ مبدأ تعتبر ضرورية لاستقلالية وفعالية الأجهزة العليا للرقابة، وهو مفتوح من أجل التعليق عليه بالموقع الآتي: <http://www.issai.org> حتى ٢٨ شباط (فبراير) ٢٠١٣.

المساءلة والمراجعة للمساعدة في حالة الكوارث

ترأس المحكمة الأوربية للمراجعين مجموعة عمل المساءلة والمراجعة للمساعدة في حالة الكوارث، والتي انتجت خمس معايير دولية جديدة للأجهزة العليا للرقابة ومعياراً جديداً للحكومة للإنتوساي. وتقدم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة معلومات ومشورة وأمثلة لأفضل الممارسات في جميع أنحاء دورة إدارة الكوارث وكذلك معلومات بشأن القضايا الرئيسية، مثل مخاطر الغش والفساد واستخدام المعلومات الجغرافية المكانية كأداة للمراجعة.

وبالإضافة إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الخمسة، وضعت أيضاً مجموعة العمل معياراً جديداً للحكومة للإنتوساي بشأن إطار المساءلة المالية المتكامل (IFAF)، وهو نموذج بسيط وشفاف لإعداد التقارير عن المساعدات الإنسانية لجميع الأطراف المعنية - الجهات المانحة والمستفيدين وجميع الوسطاء.

وانتهت فترة التعليق على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الخمسة في ٣١ كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٢. ويكون المعيار الجديد للحكومة للإنتوساي جاهزاً للعرض في وقت مبكر من سنة ٢٠١٣.

المبدأ التوجيهي لمراجعة الوقاية من الفساد في الجهات الحكومية

قام فريق فرعي في إطار مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال، الذي يرأسه الجهاز الأعلى للرقابة لمصر، بوضع إرشاد بشأن مراجعة الوقاية من الفساد في الأجهزة الحكومية. وستنشر مسودة عرض هذا المعيار الدولي الجديد للأجهزة العليا للرقابة على <http://www.issai.org> في ١ نيسان (أبريل) ٢٠١٣، للحصول على تعليق من أعضاء منظمة الإنتوساي والأطراف المعنية الأخرى.

المبدأ التوجيهي لعمليات المراجعة التعاونية

لقد وضع بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو، اللجنة الفرعية الثانية التابعة للجنة بناء القدرات إرشاداً بشأن عمليات المراجعة التعاونية. وستنشر مسودة عرض المستند على <http://www.issai.org> في وقت مبكر من سنة ٢٠١٣.

المبادئ الأساسية للمراجعة

يعتبر مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، الذي أنشئ في وقت متأخر من سنة ٢٠١٠ بقيادة أمانة لجنة المعايير المهنية، على وشك الدخول في مرحلته النهائية: قام فريق المشروع بمراجعة مبادئ المراجعة الأساسية للإنتوساي (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠-٤٠٠) على المستوى الثالث للإطار. ويعرض حالياً جميع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الأربعة الجديدة على <http://www.issai.org> مع انتهاء فترة التعقيب في ١٥ شباط (فبراير) ٢٠١٣. ويمكنك قراءة المزيد عن مبادئ المراجعة الأساسية الجديدة في مقالة مستقلة في هذا العدد من المجلة. وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بأمانة لجنة المعايير المهنية بالموقع الآتي:

psc@rigsrevisionen.dk

تعاون الإنتوساي والجهات المانحة

موافقة اللجنة المحفزة علي توسيع تعاون الإنتوساي والجهات المانحة

إعداد: أمانة تعاون الإنتوساي- الجهات المانحة

استضاف مكتب المراجعة الوطني بالمملكة المتحدة الاجتماع الخامس للجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي والجهات المانحة في لندن خلال الفترة من ١٨ إلى ١٩ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٢. وقد حقق الاجتماع حضوراً قياسيًّا وشملت مراسم الاحتفال التوقيع على مذكرة تفاهم (MOU) بين منظمة الإنتوساي والجهات المانحة بواسطة ثلاث جهات مانحة إضافية: بنك التنمية الآسيوي، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والتحالف العالمي للقاحات والتطعيمات GAVI. وقامت ١٩ جهة مانحة حتى الآن بالتوقيع على مذكرة التفاهم.



المشاركون في اجتماع اللجنة المحفزة لتعاون الإنتوساي - الجهات المانحة المنعقد في لندن، في تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٢

نتائج التعاون بين منظمة الإنتوساي والجهات المانحة في الوقت الحاضر

أشاد المشاركون في الاجتماع بالنتائج الملموسة للتعاون منذ توطيده سنة ٢٠٠٩. وتشمل هذه النتائج مجموعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية. ورحب المشاركون على وجه الخصوص بالتقدم المحرز منذ الدعوة العالمية الموجهة سنة ٢٠١١ لتقديم مقترحات توابك مقترحات مبادرات تنمية وتطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة مع مقدمي الدعم. وقد أعرب عن الاهتمام بأكثر من ٤٠ مقترحاً من المقترحات المقدمة التي بلغ عددها خمسة وخمسين، بما في ذلك التمويل لمبادرات تنمية وتطوير قدرات الجهاز الأعلى للرقابة الجديدة الآتية:

- قدم البنك الأفريقي للتنمية ٤٣٤,٠٠٠ دولاراً أمريكياً لمراجعة الأداء في ٢٣ جهازاً أعلى للرقابة في دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية،
 - تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) معاً لتعزيز أمانة الأربوساي وتدريب المدربين في الأجهزة العليا للرقابة للأربوساي،
 - يدعم البنك الدولي الجهازين الأعلىين للرقابة لمولدوفا وجزر المالديف،
 - يدخل مكتب المراجعة الوطني بالسويد في تعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة لأوغندا.
- وتقرر، بعد نجاح الدعوة العالمية الموجهة سنة ٢٠١١ لتقديم مقترحات، إجراء دعوات عالمية سنوية لتقديم مقترحات ابتداء من سنة ٢٠١٣.
- وأعرب المشاركون عن تقديرهم لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، الذي تقوم مجموعة عمل قيم وفوائد الأجهزة العليا للرقابة بإعداده مع أمانة الإنتوساي-الجهات المانحة كمنسق. ووافقت اللجنة المحفزة علي دعم انطلاق الإطار في مناطق منظمة الإنتوساي خلال ٢٠١٣-٢٠١٤.

الاتجاه المستقبلي للتعاون

ناقشت اللجنة المحفزة، في الاجتماع، الاتجاه المستقبلي للتعاون خلال المرحلة الثانية (٢٠١٣-٢٠١٥) ووافقت على توسيع نطاق أنشطتها في المستقبل. وتتمثل الأنشطة الجديدة، الذي ستجري برعاية التعاون فيما يأتي:

- تسهيل البحث على الأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك مراجعة إيرادات الصناعات التي تستخرج موارد غير متجددة (مثل النفط والغاز)؛
 - المساهمة في العمل على تعزيز جانب العرض لدعم الأجهزة العليا للرقابة؛
 - جمع أدلة الإثبات والدروس المستفادة بشأن دعم تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة؛
 - تقييم أثر تعاون الإنتوساي-الجهات المانحة في ٢٠١٤-٢٠١٥.
- وسيتيم تنفيذ العديد من الأنشطة بالتعاون مع هيئات منظمة الإنتوساي الأخرى. وستقوم أمانة الإنتوساي-الجهات المانحة أيضاً بتوسيع دورها كمركز معرفة لدعم الأجهزة العليا للرقابة. وسيشمل هذا التدريب من أجل مجتمع الجهات المانحة بشأن العمل مع الأجهزة العليا للرقابة، فضلاً عن دعم الأجهزة العليا للرقابة (من خلال الهيئات الإقليمية لمنظمة الإنتوساي) في التعامل مع الجهات المانحة وكتابة مقترحات التمويل.
- وستواصل الأمانة استضافة قاعدة بيانات تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة، التي تحتوي على معلومات عما يناهز ٢٥٠ مشروعاً لتنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة على الصعيد العالمي، والتي يستخدمها بنشاط المانحون والجهات الأخرى التي تقدم الدعم لزيادة تنسيق الدعم.

ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن تعاون الإنتوساي-الجهات المانحة على موقع مبادرة

تنمية الإنتوساي: <http://www.idi.no/artikkel.aspx?Mid1=67&Aid=401>.

الاجتماع الثالث وستون للمجلس التنفيذي المنعقد في الصين



الموعد: ١٩-٢٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠١٢

مكان الانعقاد: تشنجدو، الصين

الجهاز المضيف: مكتب المراجعة الوطني للصين

المشاركون: ممثلو الأجهزة العليا للرقابة من: النمسا وجزر البهاما والبرازيل والكاميرون والصين وكوت ديفوار والدانمرك والإكوادور ومصر واستونيا وفرنسا والمجر والهند وكوريا وليبيا والمكسيك والمغرب ونيوزيلندا والنرويج وباكستان وبنما وبولندا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وأسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا والمحكمة الأوروبية للمراجعين ومبادرة تنمية الإنترنت والأمم المتحدة.

عقد اجتماع المجلس التنفيذي للإنترساي خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠١٢، في تشنجدو - الصين، حيث استضافه مكتب المراجعة الوطني بالصين. شارك ممثلون من ٣١ جهازاً أعلى للرقابة لديهم مستويات مختلفة من القدرات كأعضاء بالمجلس التنفيذي للإنترساي ومقررين من لجان الإنترساي واللجان الفرعية ومجموعات العمل ولجان المهام الخاصة وكذلك وكيل الأمين العام للأمم المتحدة.

وتم تقديم عدد من الاقتراحات المحددة ووافق عليها في الاجتماع، بما في ذلك ما يأتي:

- المصادقة على النظام الداخلي لمؤتمر الإنكوساي الواحد والعشرين الذي سيعقد في بكين - الصين، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٣، وكذلك القرار بشأن إعلان بكين الذي سيعتمده الإنكوساي الواحد والعشرين باعتباره المستند النهائي للمؤتمر.
- الموافقة على العضوية الكاملة للجهاز الأعلى للرقابة لجنوب السودان، مما يرفع عدد أعضاء منظمة الإنترساي إلى ١٩١ عضواً يتمتعون بكامل العضوية.
- الموافقة على الأولويات المزدوجة لمنظمة الإنترساي لسنة ٢٠١٣ والتي تتمثل فيما يأتي:
(١) تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/66/209 و(٢) المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ومعايير الإنترساي للحكومة.
- إعادة إنشاء لجنة المهام الخاصة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي في إطار لجنة الشئون المالية والإدارية.
- إنشاء لجنة الإشراف الدائمة للإنترساي بشأن القضايا الناشئة التي ترفع تقارير، تحت رعاية رئيس المجلس التنفيذي للإنترساي، مباشرة إلى المجلس التنفيذي.
- الموافقة على مستند آلية استجابة الإنترساي من أجل القضايا الناشئة والذي يشرح كيفية تعامل منظمة الإنترساي مع القضايا الناشئة في المستقبل.
- سيكون قرار رئيس لجنة بناء القدرات، بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنترساي (IDI)، بمثابة نقطة محورية لعلاقات الإنترساي مع منظمة التعاون الاقتصادي ولجنة التنمية ومساعدة الإنمائية (OECD-DAC) ومجتمع التنمية الأوسع.

- قرار استضافة الجهاز الأعلى للرقابة للإمارات العربية المتحدة للإنكوساي الثاني والعشرين سنة ٢٠١٦.
- دعم إنشاء حل مستدام للتعامل مع تطوير وصيانة إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستقبل.
- قرار سحب معايير الحوكمة لمنظمة الإنتوساي أرقام ٩٢٠٠ و ٩٢١٠ و ٩٢٢٠ و ٩٢٣٠.
- تأكيد تحرك المجلس التنفيذي نحو التطبيق الكامل لجميع جوانب الإجراءات القانونية للمعايير المهنية منظمة الإنتوساي بحلول سنة ٢٠١٣، وحث لجان الإنتوساي واللجان الفرعية ومجموعات العمل ولجان المهام الخاصة ومجموعات المشاريع للمطابقة للأنظمة التي أنشئت فيها.
- انتقال رئاسة اللجنة الفرعية لاستعراض الأقران من الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا إلي الجهاز الأعلى للرقابة لسلوفاكيا، مع سريان ذلك على الفور.
- انتقال رئاسة مجموعة العمل المعنية بمراجعة البيئة من الجهاز الأعلى للرقابة لأستونيا إلي الجهاز الأعلى للرقابة لإندونيسيا، اعتباراً من الإنكوساي الحادي والعشرين سنة ٢٠١٣.
- تحوّل لجنة المهام الخاصة المعنية بالأزمة المالية العالمية: التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة إلي مجموعة العمل بشأن التحديث المالي للإصلاح التنظيمي للأسواق والمؤسسات المالية.
- وأثناء الاجتماع، قدّم رؤساء الأهداف ومجموعات العمل الإقليمية تقارير عن أنشطتها. قدمت بيتينا جاكوبسن، من الدنمارك، رئيسة الهدف الأول، تقريراً عن أنشطة لجنة المعايير المهنية (PSC) ولجانها الفرعية. وبرز من تقريرها ما يأتي:
- أعرب الجهاز الأعلى للرقابة للدانمرك عن رغبته في الاستمرار في رئاسة لجنة المعايير المهنية حتى سنة ٢٠١٦ للتأكد من الجودة المهنية ووضع إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستقبل. وافق المجلس على هذا الطلب.
- وطّدت لجنة المعايير المهنية تعاوناً رسمياً مع الاتحاد الدولي للمحاسبين.
- بموجب المصادقة علي المعيارين الدوليين للأجهزة العليا للرقابة رقما ٢٠ و ٢١، يكون مشروع الشفافية والمساءلة قد أنجز مهمته وتم حله، بناء على توصية من الجهاز الأعلى للرقابة لفرنسا.
- نشر مسودات عرض المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أرقام ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ على الموقع الإلكتروني للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ويتم تشجيع جميع أعضاء منظمة الإنتوساي لتقديم تعليقاتهم. (وللحصول على معلومات إضافية، راجع المقالة المنشورة صفحة ١٦ من هذا العدد).
- يقوم مشروع رقابة جودة المراجعة بتطوير أداة التقييم الذاتي للأجهزة العليا للرقابة لاستخدامها لتقييم مدى مطابقتها للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠، رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة .
- شاركت اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء بنشاط في صياغة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠ و المشاركة في مشروع موازنة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- انظر صفحات ٤٤-٤٧ لمطالعة أخبار إضافية حول لجنة المعايير المهنية ولجانها الفرعية.

وقدم إدريس جطو، من المغرب، رئيس الهدف الثاني، تقريراً عن أنشطة بناء القدرات والخدمات الاستشارية والاستشارات واستعراض الأقران. انظر صفحات ٤٧-٤٩ لمطالعة أخبار إضافية حول لجنة بناء القدرات ولجانها الفرعية.

وقدمت اينار جوريسين، من مبادرة تنمية الإنتوساي **IDI**، تحديث سير عمل **IDI** بالتركيز على مبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (برنامج **3i**). ويبرز من التحديث الذي قدمته ما يأتي:

■ سيكون تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة مسعى طويل الأجل، وستدرج مبادرة تنمية الإنتوساي تطبيق هذه المعايير كجزء أساسي من خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١.

■ يعتبر برنامج **3i** أكبر مبادرة أكثر طموحاً تعهدتها مبادرة تنمية الإنتوساي، مع وجود خطط لطرحتها للأجهزة العليا للرقابة بالدول النامية بلغات الإنتوساي الأربعة عقب تقديمها باللغة الإنجليزية. ويجري استخدام أموال البنك الدولي لإطلاق البرنامج. ويستفيد برنامج **3i** من الدعم العيني الكبير الذي تقدمه لجان الإنتوساي والمناطق والأجهزة العليا للرقابة المتميزة.

■ تعتبر أداة تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (**iCAT**) أداة لتقييم الاحتياجات تم تطويرها لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة في خلق الوعي بالتحديات والفرص التي تواجهها في جهودها التنفيذية.

■ سيتم، في إطار برنامج شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٢٠١٢-٢٠١٣، تدريب ٢٦١ مشاركاً من ٦٧ جهازاً أعلى للرقابة في مناطق منظمة الإنتوساي الخمسة (باللغة الإنجليزية) ليصبحوا ميسرين معتمدين للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

■ تسعى مبادرة تنمية الإنتوساي للحصول على تمويل إضافي لبدء تنفيذ برنامج **3i** باللغات العربية والفرنسية والإسبانية. ويتم تشجيع أعضاء الإنتوساي لدعم جهود مبادرة تنمية الإنتوساي لتأمين التمويل من السلطات الوطنية حسب الاقتضاء.

انظر صفحات ٦٥-٦٧ للاطلاع على ملخص الأنشطة الحديثة لمبادرة تنمية الإنتوساي.

وقدم الجهاز الأعلى للرقابة لكوريا تقريراً بشأن تأخر سير عمل المنبر المشترك للأمم المتحدة / الإنتوساي للمساءلة العامة، والذي تم الاتفاق عليه بالإجماع في الإنكوساي التاسع عشر. ومع ذلك، يجب أن تؤخذ هذه المبادرة مرة أخرى بواسطة الأمم المتحدة (**UN**) تحت عنوان جديد، منبر الإنتوساي للتعاون مع الأمم المتحدة. والهدف الرئيسي للمنبر هو تحديد خيارات وأساليب لجعل المراجعة أكثر فعالية من خلال شراكات مع منظمات المجتمع المدني، ويرأسه ديوان الرقابة والتفتيش لكوريا. وتنسق، في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، مدخلات الأمم المتحدة ومشروع الموازنة الدولي، وهي منظمة غير حكومية مقرها واشنطن وتنخصص في المراجعة التشاركية.

وقدم فينود راي، من الهند، رئيس الهدف الثالث، تقريراً عن أنشطة تبادل المعرفة، بما في ذلك ما يأتي:

■ قدمت مجموعات عمل المساءلة والمراجعة للمعونة ذات الصلة بالكوارث وقيم وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، في لجنة المشاركة في المعرفة (**KSC**) اجتماع في لوكسمبورج في أيلول ٢٠١٢، العديد من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والتي اعتمدت كمسودات للعرض.

■ تركز خطة عمل لجنة المشاركة في المعرفة **KSC** للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ على مراجعة وتقييم نطاق مجموعات العمل ولجان المهام الخاصة وقوائم الأنشطة المستقبلية للجنة المشاركة في المعرفة بموجب أربعة مجالات رئيسية كما يتضح فيما يلي:

- إنشاء مجموعات عمل جديدة والحفاظ على مجموعات العمل القائمة؛
- تسهيل دراسات أفضل الممارسات بما يتفق مع اعتبارات التنوع والسيادة؛
- تشجيع التواصل الفعال لمنظمة الإنتوساي؛
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والجمعيات المهنية وفقاً لمتطلبات استقلالية الإنتوساي.
- كما تجرى حالياً دراسة إمكانية إنشاء مجموعة عمل تدير الاحتياجات العامة سنة ٢٠١٣. وطلب من الأجهزة العليا للرقابة المعنية التعبير عن اهتمامها إلى رئيس لجنة المشاركة في المعرفة، الجهاز الأعلى للرقابة للهند.
- انظر صفحات ٥٥-٥٥ لمطالعة أخبار إضافية حول لجنة المشاركة في المعرفة ولجانها الفرعية. وقدم أسامة جعفر فقيه، من المملكة العربية السعودية، رئيس الهدف الرابع، تلخيصاً لأنشطة الهدف الرابع تضمن ما يأتي:
- تعكس الأولويات الحالية للجنة المالية والإدارة (FAC) بعض الأولويات الأكثر إلحاحاً لمنظمة الإنتوساي ككل، كما يتضح فيما يأتي:
- رصد تطبيق الخطة الاستراتيجية،
- المشاركة بنشاط في اللجنة المحفزة للإنتوساي-الجهات المانحة،
- تقييم أموال الإنتوساي،
- دعم العمل للتأكد من التمويل المستقبلي الدائم لمنظمة الإنتوساي من خلال لجنة المهام الخاصة التي شكلت حديثاً بشأن الاستبصار المالي لمنظمة الإنتوساي.
- اقترحت لجنة المالية والإدارة إعادة إنشاء لجنة المهام الخاصة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي، بحيث يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة وبحيث تعمل تحت مظلة لجنة المالية والإدارة، لوضع الخطة الاستراتيجية الثالثة (٢٠١٧-٢٠٢٢) لمنظمة الإنتوساي. وقد وافق المجلس التنفيذي علي هذا الاقتراح.
- كما رفع السيد فقيه تقريراً عن حالة التعاون بين منظمة الإنتوساي والجهات المانحة. ووافقت اللجنة المحفزة في اجتماعها الخامس في تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٢، ضرورة تركيز أنشطة التعاون في المستقبل على الموضوعات العريضة السبعة الآتية:
- إدارة التعاون بين منظمة الإنتوساي والجهات المانحة؛
- آليات التمويل وتحديد المشاريع، بما في ذلك الدعوات العالمية لتقديم مقترحات؛
- إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة؛
- مركز المعرفة لدعم الأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك تدريب مسؤولي الجهات المانحة للفهم والعمل مع الأجهزة العليا للرقابة وبناء قدرات مناطق الإنتوساي لدعم مشاركة أعضائها مع الجهات المانحة؛
- تعزيز تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة؛
- تشجيع البحث وأدلة الإثبات بشأن الأجهزة العليا للرقابة؛
- رصد وتقييم وتحديد الدروس المستفادة.
- انظر صفحتا ٣٨-٣٩ لمطالعة معلومات إضافية حول تعاون منظمة الإنتوساي والجهات المانحة.

وعقد الاجتماعان الرابع والستون والخامس والستون للمجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي بالتزامن مع الإنكوساي الحادي والعشرين، الذي عقد خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٢، في تشنجدو - الصين.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بالأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي:

بريد إلكتروني: intosai@rechnungshof.gv.at

الموقع الإلكتروني: www.intosai.org

لجنة المعايير المهنية

عضو عام جديد باللجنة الدولية لمعايير المراجعة والتأكد IAASB

أكدت اللجنة الدولية لمعايير المراجعة والتأكد ترشيح منظمة الإنتوساي من خلال لجنة المعايير المهنية (PSC) لجوناس هالستروم، مدير المشروع بمكتب المراجعة الوطني بالسويد، بوصفه عضو عام باللجنة الدولية لمعايير المراجعة والتأكد خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وبدأت فترة ولايته في ١ كانون ثاني (يناير) ٢٠١٣، خلفاً لجيرت جونسون، الذي أنهت ولايته بنهاية سنة ٢٠١٢.

استمرار الدنمارك رئيساً للجنة المعايير المهنية

أبلغت بيتينا جاكوبسن، رئيسة لجنة المعايير المهنية، أعضاء اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية أن الجهاز الأعلى للرقابة للدانمرك سيستمر في الرئاسة حتى نهاية فترة الولاية القادمة (٢٠١٦). وتمثل المهمة الرئيسية للجنة المعايير المهنية خلال فترة الولاية القادمة في التوصل لحل دائم للتعامل مع التنمية والحفاظ على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستقبل. وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بلجنة المعايير المهنية بالموقع الإلكتروني:

<http://www.psc-intosai.org>

اللجنة الفرعية للمراجعة المالية

التوسع في اللجنة الفرعية

أكملت لجنة الإنتوساي الفرعية للمراجعة المالية (FAS) عملها الأولي سنة ٢٠١٠ عندما صادق الإنكوساي العشرون في جوهانسبرج علي المجموعة الكاملة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن المراجعة المالية. وقد ركزت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية، منذ ذلك الحين، على ما يأتي: (١) تواصل عملها مع معايير دولية جديدة تمت مراجعتها عن المراجعة (ISA) وقضايا ورفع مستوى الوعي، (٢) الإعداد للمشاركة في برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وكي تتمكن اللجنة الفرعية للمراجعة المالية من دعم مبادرة تنمية الإنتوساي في جميع المناطق الجغرافية لمجتمع الإنتوساي، تم التوسع في اللجنة الفرعية من عضوية الأجهزة العليا للرقابة بها من ١١ إلى ١٨ جهازاً. والأعضاء الجدد هم الأجهزة العليا للرقابة لكل من: الصين وفرنسا والهند والكويت ونيوزيلندا وروسيا والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الأعضاء القائمين وهم الأجهزة العليا للرقابة لكل من: الكاميرون وكندا والمحكمة الأوروبية للمراجعين وكوريا والمكسيك وناميبيا والنرويج وجنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

السويد يستقبل من رئاسة اللجنة الفرعية للمراجعة المالية

رأس مكتب المراجعة الوطني بالسويد (NAO) اللجنة الفرعية للمراجعة المالية لفترة طويلة من الزمن. أصبح مكتب المراجعة الوطني بالسويد رئيس لجنة الإنتوساي لمعايير المراجعة (لجنة المعايير المهنية (PSC) سابقاً) سنة ١٩٩٥ كما تولى رئاسة مجموعة عمل إرشادات المراجعة المالية سنة ٢٠٠٢. وعندما أعيد تنظيم تلك الهيئات لتصبح لجنة المعايير المهنية واللجنة الفرعية للمراجعة المالية سنة ٢٠٠٥، تطوع مكتب المراجعة الوطني بالسويد لرئاسة اللجنة الفرعية للمراجعة المالية، وقد شغل جيرت جونسون، نائب المراجع العام، منصب رئيس اللجنة الفرعية منذ ذلك الحين. إن الفترة المتعارف عليها للرئاسة في منظمة الإنتوساي، وفقاً لنظامها الأساسي هي من ٦ إلى ٩ سنوات. كما اضطلع مكتب المراجعة الوطني بالسويد بعبء مالي كبير لهذا المشروع على مر السنين.

وبناء على ما سبق، قرر مكتب المراجعة الوطني بالسويد التخلي من الرئاسة بالتزامن مع الإنكوساي الواحد والعشرين في بكين في وقت لاحق هذه السنة. ويظل، مع ذلك، عضواً نشطاً في اللجنة الفرعية في المستقبل. ومع بقاء سنة أخرى قبل أن يتمكن الرئيس الجديد للجنة الفرعية من تولي المسؤوليات، ستواصل اللجنة الفرعية العمل حسب الخطة وتتخذ جميع الخطوات اللازمة للتحضير لانتقال سلس. وقد وضعت إجراءات راسخة وموثقة للرئاسة وإدارة المشروع والأمانة.

الاجتماع السنوي للجنة الفرعية للمراجعة المالية في ستوكهولم

عقدت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية اجتماعها السنوي خلال يومي ١ و ٢ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٢، في ستوكهولم. وركز الاجتماع على الأعمال الجارية ضمن مشروع الموازنة للجنة المعايير المهنية بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على المستوى الثالث من إطار المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة. وعلاوة على ذلك، تمت مناقشة التحضيرات لدعم أنشطة التطبيق في مبادرة تنمية الإنتوساي IDI. وستتاح محاضر الاجتماع على الموقع الإلكتروني للجنة الفرعية للمراجعة المالية في الوقت المناسب.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل باللجنة الفرعية للمراجعة المالية في العنوان الإلكتروني الآتي: <http://www.psc-intosai.org/fas>.

اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة

عقدت لجنة الإنتوساي الفرعية لمراجعة المطابقة CAS اجتماعها السنوي العاشر خلال يومها ١٩ و ٢٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢. استضاف مكتب المراجعة الوطني لليتوانيا (NAO)، وهو عضو في اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة منذ عام ٢٠٠٤، الاجتماع في فيلنيوس. وفي كلمتها الافتتاحية، قالت المراجعة العامة المساعدة نيجولي ميكوفيني: "تعتبر أنشطة اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة ذات أهمية عالية بالنسبة لنا. وتعتبر الإرشادات الجديدة لمراجعة المطابقة التي وضعتها اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة مفيدة جداً لمراجعي القطاع العام، حيث أن الهدف الرئيسي لهذه المراجعة هو تقييم ما إذا كانت تتم إدارة الممتلكات المملوكة للدولة واستخدامها بمطابقة للاشتراطات المقررة. ويعتبر هذا أيضاً أحد المهام الرئيسية لمكتب المراجعة الوطني لليتوانيا".



المشاركون في الاجتماع العاشر للجنة الفرعية لمراجعة المطابقة في ليتوانيا، أيلول ٢٠١٢.

ركز جدول أعمال الاجتماع الذي عقد لمدة يومين على مناقشة مسودة العرض والقرار النهائي بشأن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠ (المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام) على المستوى الثالث ضمن اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة بشأن مسودة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠ (المبادئ الأساسية لمراجعة المطابقة). كما ناقش المشاركون التطور المستقبلي لمسودة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٣٠٠ على المستوى الرابع لإرشادات مراجعة المطابقة من أجل نموذج محكمة المحاسبات. وناقشت اللجنة كذلك تطبيق وصيانة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠ على المستوى الرابع - سلسلة مراجعة المطابقة التي صادق عليها الإنكوساي العشرون، لا سيما فيما يتعلق ببرامج مبادرة تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (3i) الذي قدمته مبادرة تنمية الإنتوساي في الاجتماع.

وتعتبر أنشطة اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة جزءاً من الهدف الأول للجنة الإنتوساي للمعايير المهنية (PSC). وتعتمد خطة العمل ٢٠١١-٢٠١٣ للجنة الفرعية لمراجعة المطابقة على المهام الرئيسية الثلاثة التي حددتها اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية خلال سنة ٢٠١٠:

- المساهمة في اتساق إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (مشروع المواومة).
- التوعية بالمعايير والمبادئ التوجيهية والمساهمة بالمعارف المتخصصة بشأن المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بجهود التطبيق (التوعية).

■ المحافظة والاستمرار في تطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن مراجعة المطابقة. وقد تم تنظيم متابعة الأنشطة المقابلة لهذه المهام الرئيسية وعمل اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة في ثلاث مجموعات فرعية: مشروع المواومة، وزيادة الوعي، والحفاظ على المبادئ التوجيهية لمراجعة المطابقة.

تم تأسيس اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة في بودابست في تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٤ لوضع مبادئ الإنتوساي التوجيهية لمراجعة المطابقة. وتضم اللجنة الفرعية ١٦ عضواً: النرويج (رئيساً)، البرازيل، الصين، الدانمرك، المحكمة الأوربية للمراجعين، جورجيا، الهند، ليتوانيا، المكسيك، ناميبيا، البرتغال، رومانيا، المملكة العربية السعودية، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، وتونس.

استراتيجية مستقبلية للجنة الفرعية لمراجعة المطابقة

عُرِفَت اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة، في اجتماع فيلنيوس، استراتيجية مستقبلية تطمح لمواصلة التطوير كلجنة لتصبح بيئة مهنية قوية لمراجعة المطابقة في القطاع العام. وسوف تقدم اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠ إلى الإنكوساي الواحد والعشرين سنة ٢٠١٣ وحددت هدفاً يتمثل في وضع اللمسات الأخيرة لتحديث وصيانة سلسلة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠ من أجل الإنكوساي الثاني والعشرين سنة ٢٠١٦.

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للجنة الفرعية لمراجعة المطابقة: <http://www.psc-intosai.org/ca> ، أو البريد الإلكتروني للجنة الفرعية لمراجعة المطابقة: frederikke.lillehaug@riksrevisjonen.no

اللجنة المحفزة لبناء القدرات والاجتماعات ذات الصلة بها

استضاف مكتب المراجع العام (OAG) للنرويج في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢، الاجتماع التاسع للجنة المحفزة للجنة الإنكوساي لبناء القدرات (CBC). وحضر الاجتماع ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة للمغرب (رئيس لجنة بناء القدرات) والولايات المتحدة الأمريكية (مستول اتصال الهدف) والنمسا (الأمانة العامة لمنظمة الإنكوساي) والمملكة المتحدة (رئيس اللجنة الفرعية الأولى) وبيرو (رئيس اللجنة الفرعية الثانية) وألمانيا (رئيس اللجنة الفرعية الثالثة) والبرازيل والصين والدنمارك وفرنسا والنرويج وبولندا والسويد ومبادرة تنمية الإنكوساي (IDI). ومثل كمال الداودي من محكمة المحاسبات بالمملكة المغربية رئيس لجنة بناء القدرات، ولخص أنشطتها خلال السنة الماضية، وحصل على تقارير اللجان الفرعية، والتي تمت الموافقة عليها.

سلط مارتن سنكلير من المملكة المتحدة، في تقريره عن اللجنة الفرعية SC الأولى، الضوء على المشاركة الإقليمية المتزايدة في عمل اللجنة الفرعية ومدى تأثيرها على المناقشات الحقيقية لموضوعات مثل القدرة علي بناء القدرات الإقليمية، وخيارات التوصيل الفعالة من حيث التكلفة لبناء القدرات، والأدلة الإرشادية للجنة بناء القدرات، والطرق المحتملة للارتقاء بجهود لجنة بناء القدرات. ولخص لورنزو مونتاني، من بيرو، عمل اللجنة الفرعية الثانية، لا سيما الجهود المتصلة بقاعدة بيانات الخبراء والمحققين. ومثلت كريستين راينشلاج، من ألمانيا، اللجنة الفرعية الثالثة، حيث قدمت للمشاركين تحديثاً بشأن مهام اللجنة الفرعية، والذي تتضمن الجهود المتواصلة لتقييم وتوثيق ونشر مواد استعراض الأقران، وتعزيز بيئة ينظر فيها إلى عمليات استعراض الأقران التطوعية باعتبارها مفيدة، وتحديث المبادئ التوجيهية لاستعراض الأقران.

وقد تم تبادل التقارير التي تضم معلومات مفيدة عن جهود كبيرة أخرى لمنظمة الإنكوساي ومناقشتها. وشملت هذه منبر الإنكوساي للتعاون مع الأمم المتحدة ومبادرة تنمية الإنكوساي ومبادرة تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (برنامج 3i) والأمانة العامة، وجهود التخطيط الاستراتيجي للإنكوساي، فضلاً عن التعاون بين الإنكوساي والجهات المانحة. وتم الاعتراف بجهود لجنة بناء القدرات لبناء قدرات عموماً والقدرات المهنية للأجهزة العليا للرقابة من خلال التدريب والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وغيرها من أنشطة بناء القدرات، وأجريت مناقشات أولية بشأن الاتجاه المستقبلي للجنة بناء القدرات.

كما استضاف مكتب المراجع العام للنرويج، بعد اجتماع اللجنة المحفزة، اجتماعاً بشأن تعزيز جانب العرض من قدرات الجهاز الأعلى للرقابة. وكان على رأس هذا الجهد رئيس لجنة بناء

القدرات مع تعاون من أمانة التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة والولايات المتحدة، باعتبارها مسئول اتصال الهدف. كان النقاش خطوة أولى نحو التركيز على جودة وكمية المعروض من دعم تنمية القدرات وفرص بناء وتعزيز الدعم من خلال معالجة الحواجز المحتملة، مثل الحصول على التمويل أو الموارد البشرية الكافية. كما عقد رئيس لجنة بناء القدرات مناقشات مع رئيس لجنة الإنتوساي للمعايير المهنية بشأن سبل العمل على تعزيز التنسيق بين هذين الهدفين الاستراتيجيين الهامين.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بالسيد/ كمال داودي بالموقع الإلكتروني: kamal.daoudi@courdescomptes.ma. وانظر أيضاً الموقع الإلكتروني للجنة

بناء القدرات: <http://cbc.courdescomptes.ma>

إصدار اللجنة الفرعية الأولى للجنة بناء القدرات دليل إرشادي للموارد البشرية وافقت اللجنة المحفزة للجنة الإنتوساي لبناء القدرات في اجتماعها السنوي في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢ في أوصلو علي "إدارة الموارد البشرية: دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة"، ونشر في الآونة الأخيرة. تمكنت محكمة المراجعة الهولندية من إعداد الدليل مع مدخلات من أجهزة عليا للرقابة عديدة ومختلفة.

تم وضع هذا الدليل الإرشادي لتوفير نبذة عن جميع جوانب تطوير قدرات الإدارة الحديثة للموارد البشرية في الجهاز الأعلى للرقابة. وتجمع الملاحق المرفقة به طائفة واسعة من الأدوات التي يمكن استخدامها في تعزيز هذه القدرات. ويرجي إرسال أمثلة إضافية للممارسات الجيدة لإدراجها بالملاحق إلى عناوين البريد الإلكتروني المبينة أدناه. ويجب أن يثبت الدليل الإرشادي فائدة استخدامه للأجهزة العليا للرقابة في مراحل مختلفة من التنمية.

وقد عرضت إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية تمويلاً لتقديم دروس رئيسية علي المستوى الإقليمي لمساعدة الآخرين على فهم وتنفيذ الدليل الإرشادي. وتقوم مبادرة تنمية الإنتوساي بإدارة هذا التمويل من أجل لجنة بناء القدرات. وحثت جميع الأجهزة العليا للرقابة للاستفادة من هذه الدروس حيث يتم تقديمها عبر كل إقليم في السنوات القليلة القادمة.

ويمكن الاطلاع على الدليل الإرشادي والملاحق على الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات:

[http://cbc.courdescomptes.ma/index.php?id=20&tx_abdownloads_pi1\[action\]=getviewcategory&tx_abdownloads_pi1\[category_uid\]=45&tx_abdownloads_pi1\[cid\]=81&cHash=2b5225aa79](http://cbc.courdescomptes.ma/index.php?id=20&tx_abdownloads_pi1[action]=getviewcategory&tx_abdownloads_pi1[category_uid]=45&tx_abdownloads_pi1[cid]=81&cHash=2b5225aa79)

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بكل من:

M.Janson@rekenkamer.nl and K.Hopman@rekenkamer.nl.

اجتماع اللجنة الفرعية لاستعراض الأقران للجنة بناء القدرات

اجتمعت اللجنة الفرعية لاستعراض الأقران (اللجنة الفرعية الثالثة للجنة بناء القدرات (CBC)) في لوكسمبورج يومي ١٠-١١ أيلول ٢٠١٢. وقرر المشاركون في الاجتماع مواصلة تطوير التوثيق المستندي لاستعراض الأقران، الذي يضم حالياً بحوث بشأن ٢٢ تمريناً من تمارين استعراض الأقران (مذكرات تفاهم وتقارير نهائية وملخصات تنفيذية، وما إلى ذلك).

ونشر التوثيق المستندي، منذ تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات (<http://cbc.courdescomptes.ma>)، بموجب إذن من الأجهزة العليا للرقابة المعنية. وتعتزم اللجنة الفرعية، لتحديث التوثيق المستندي، أن تطلب من جميع أعضاء الإنتوساي تقديم بحوث ذات صلة ومعلومات إضافية عن مشاريع فردية شاركوا فيها بشأن استعراض الأقران.

وصادق الإنكوساي العشرون، في نوفمبر ٢٠١٠، علي إرشاد استعراض الأقران والقائمة المرجعية التي وضعتها اللجنة الفرعية باعتبارها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٦٠٠. وقد ترجم المستند، حتى الآن، إلى سبع لغات هي: العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والبرتغالية والسلوفاكية والأسبانية. وقررت اللجنة الفرعية المراجعة الشاملة لكل من الإرشاد والقائمة المرجعية وتقديمهما إلى الإنكوساي الثاني والعشرين سنة ٢٠١٦. وستقوم اللجنة الفرعية، لمواصلة تطوير الإرشاد والقائمة المرجعية، بإرسال استبيان استقصائي موجز لجميع الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في عملية استعراض الأقران حيث يطلب منها تبادل المعلومات بشأن تجاربهم مع الوثيقتين وتقديم اقتراحات للتحسين والتعديل.

وقد رأس الجهاز الأعلى للرقابة الألماني اللجنة الفرعية لاستعراض الأقران لأكثر من ست سنوات. ووفقا للوائح دليل لجان منظمة الإنتوساي، عرض السماح لجهاز أعلى للرقابة آخر بتولي هذا المنصب. وتقدم الجهاز الأعلى للرقابة للجمهورية السلوفاكية بطلب لرئاسة اللجنة الفرعية، ووافق أعضاء اللجنة الفرعية على الطلب. وعيّن المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والستين في تشنجدو، الصين، في تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠١٢، الجهاز الأعلى للرقابة للجمهورية السلوفاكية باعتباره رئيس جديد للجنة الفرعية الثالثة.



المشاركون في اجتماع اللجنة الفرعية لاستعراض الأقران للجنة بناء القدرات في لوكسمبورج في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢. وللحصول على معلومات إضافية في هذا الشأن، اتصل بالجهاز الأعلى للرقابة الجمهورية السلوفاكية بالموقع الإلكتروني: info@nku.gov.sk.

اجتماع اللجنة المحفزة للجنة تبادل المعرفة

استضافت المحكمة الأوربية للمراجعين في لوكسمبورج، يومي ٢٥ و ٢٦ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢ الاجتماع الرابع للجنة المحفزة للجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة (KSC). وقد رأس الاجتماع السيد/ فينود راي، المراقب والمراجع العام للهند ورئيس لجنة تبادل المعرفة.

وقد حضر وفود كل من الدنمارك ومصر وإستونيا وفرنسا وروسيا وجنوب أفريقيا (والتي مثلها نوميمبي تيرينس رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي)، وهذه المجلة. كما حضر ممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي، ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI)، ولجنة المعايير المهنية وقدموا عروض تقديمية خاصة لتبادل المعرفة من أنحاء مختلفة من مناطق منظمة الإنتوساي.



المشاركون في اجتماع لوكسمبورج للجنة المحفزة للجنة المشاركة في المعرفة.

وقام فيتور كالديرا، رئيس المحكمة الأوربية للمراجعين، بالترحيب بالوفود، وأوضح أن فوائد تبادل المعرفة ليس فقط في الأجهزة المعنية لمنظمة الإنتوساي، بل أيضاً المواطنين في نهاية المطاف. وأشار السيد راي، في كلمته الافتتاحية، إلى الدور الهام الذي يؤديه تبادل المعرفة واستمرار عمل جميع أعضاء اللجنة في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في جميع أنحاء مجتمع منظمة الإنتوساي.

كما أكد السيد/ راي علي هدف لجنة تبادل المعرفة فيما يخص الاستفادة في تطوير موقعها على شبكة الانترنت باعتبارها مستودع للمعلومات لمساعدة المراجعين العاملين في الأجهزة العليا للرقابة كل منها علي حدة من أجل الاستفادة من التجارب والخبرات الناجمة عن كل الجهود الجارية عبر منظمة الإنتوساي. وأشار بشكل خاص إلى ميزات الموقع الإلكتروني للجنة

تبادل المعرفة (<http://www.intosaiksc.org>) التي يمكن أن تساعد في هذا الصدد، بما في ذلك المحفوظات، ونظام الاستقصاء، ومنتدى النقاش. وقدمت مونيكا جونزاليس-كوس، مدير التخطيط الاستراتيجي للإنتوساي، تقريراً عن التقدم المحرز في متابعة تطبيق الخطة الاستراتيجية للإنتوساي. وتوجهت بصفة خاصة بالشكر إلى رؤساء اللجنة المحفزة ومسؤولي اتصال الأهداف الأربعة لما قدموه من مساعدة مع هذا الجهد. وأشارت كذلك إلى مدى نشاط أصحاب الشأن لمنظمة الإنتوساي، بما في ذلك مجموعات العمل الإقليمية، في معالجة الأولويات الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية لمنظمة الإنتوساي عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وهذه الأولويات هي: استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وبناء القدرات وقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة ومكافحة الفساد وتعزيز اتصالات الجهاز الأعلى للرقابة.

كما استمع حضور الاجتماع إلى عروض تقديمية خاصة بشأن الأنشطة الأخيرة لمبادرة تنمية الإنتوساي والهدف الأول للجنة المعايير المهنية (PSC). ناقشت إليزابيث لورا والمان مديرة مشروع مبادرة تنمية الإنتوساي IDI تقدم وإنجازات IDI التي تحققت في تطبيق برنامج المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وأنشطة بناء القدرات، وجهود وتبادل المعارف والتطورات في التعاون بين منظمة الإنتوساي والجهات المانحة. ونوهت بصفة خاصة إلى العلاقة الوثيقة التي تمتعت بها مبادرة تنمية الإنتوساي مع مختلف مجموعات العمل للجنة تبادل المعرفة، والتي أدت إلى تطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وقدمت نانا شنيير، رئيس أمانة لجنة المعايير المهنية بالجهاز الأعلى للرقابة للدنمارك، تقرير لجنة المعايير المهنية بشأن الصيانة والتوعية بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وأوضحت كذلك كيفية تعريف الإجراءات القانونية لمعايير الإنتوساي الفنية لمسئولية رؤساء اللجان المحفزة واللجان الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية ولجنة تبادل المعرفة ولجنة بناء القدرات لضمان صيانة مناسبة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشاد الإنتوساي للحكومة الرشيدة.

وقدمت الفريدي هاميلمولير تقرير الأمانة العامة للإنتوساي نيابةً عن الأمين العام. وأشارت إلى اقتراح الأمانة العامة تشكيل شبكة تبادل معلومات الإنتوساي من شأنه تمكين الأجهزة العليا للرقابة من بيان تدابير بناء القدرات أو غيرها من خدمات الدعم التي يمكن ان تقدمها، أو قد تحتاجها من أجهزة عليا للرقابة أخرى. كما أبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة ستنشر، بالتعاون مع مجموعات الإنتوساي وثيقة الصلة، علي الموقع الإلكتروني للإنتوساي، ملخصات تنفيذية للمبادئ التوجيهية ومعايير الإنتوساي القائمة لصالح المراجعين وأصحاب المصالح. وتتاح أول مجموعة من هذه الملخصات التنفيذية على الموقع الإلكتروني للمنظمة الإنتوساي بحلول نهاية سنة ٢٠١٢.

كما استمعت الوفود لتقارير مرحلية من ممثلي لجنة تبادل المعرفة من لجنة المهام الخاصة المعنية بقاعدة بيانات معلومات الأجهزة العليا للرقابة، ومجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال علي المستوى الدولي، ومجموعة عمل مراجعة البيئة (التي أعلنت الانتقال من الجهاز الأعلى للرقابة لاستونيا إلى الجهاز الأعلى للرقابة لإندونيسيا سنة ٢٠١٣)، ومجموعة عمل تقييم البرامج، ومجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات IT، ومجموعة عمل الدين العام، ومجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية، ومجموعة عمل المساءلة والمراجعة للمساعدة في حالة الكوارث ذات الصلة، ومجموعات العمل المعنية بقيم وفوائد الأجهزة العليا للرقابة ولجنة المهام الخاصة المعنية بالأزمات المالية العالمية - التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة.

ووافقت مصر علي استضافة الاجتماع المقبل للجنة المحفزة للجنة تبادل المعرفة سنة ٢٠١٣.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل الجهاز الأعلى للرقابة في الهند: cag@cag.gov.in.

مجموعة عمل المراجعة البيئية

استضاف الجهاز الأعلى للرقابة للهند خلال الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين أول ٢٠١٢ الاجتماع الثاني عشر للجنة المحفزة لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة (WGEA) واجتماع اللجنة الفرعية لتسهيل التدريب العالمي في جايبور، الهند.

اجتمع يوم ٢ تشرين أول ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة لاستونيا وفنلندا والهند والنرويج لمناقشة تسهيل التدريب العالمي - المركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة (iCED) - الذي يوجد مقره في جايبور. ونظم الجهاز الأعلى للرقابة للهند يوم ٣ تشرين أول رحلة بيئية إلى "قلعة العنبر" التاريخية والمركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة للمشاركين باللجنة المحفزة، الذين امتدحوا السمات البارزة للمركز الدولي.

وافتح فينود راي، المراقب والمراجع العام للهند، يوم ٤ تشرين أول الاجتماع الثاني عشر للجنة المحفزة لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة، ورحب بجميع المشاركين في جايبور. حضرت وفود من ١٣ جهازاً من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الاجتماع، الذي عقد خلال ٦ تشرين أول.



المشاركون في الاجتماع الثاني عشر للجنة المحفزة لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة WGEA الذي عقد في جايبور في تشرين أول ٢٠١٢.

وخلال الاجتماع، استعرضت اللجنة المحفزة خطة العمل ٢٠١١-٢٠١٣ وبدأت إعداد الخطة المقبلة. أولاً، تم استعراض جميع الأوراق البحثية ومستندات المبادئ التوجيهية والمواد التدريبية وغيرها من مشاريع خطة العمل الحالية. تعتبر الأوراق البحثية ومستندات المبادئ التوجيهية في مراحل التحرير والإخراج النهائي. وافق المشاركون في الاجتماع علي جميع مسودات المشاريع. وستعرض المسودات النهائية للفريق العامل لإعادة النظر فيها والموافقة عليها بحلول ربيع ٢٠١٣ قبل الاجتماع المقبل لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة.

ثانياً، بحثت اللجنة المحفزة أنشطة خطة عمل لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وقام الأعضاء بتحليل احتياجات المراجعة البيئية للأجهزة العليا للرقابة. وقدمت دراسة استقصائية حديثة لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة كمساهمة

قيمة للمناقشات. وسيقوم الرئيس بتجميع مسودة خطة العمل المقبلة وتقاسمها مع أعضاء مجموعة العمل للوصول إلى أفكار إضافية للأنشطة قبل الاجتماع المقبل. وسيقوم ديوان المراجعة الوطني لاستونيا باستضافة اجتماع لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة خلال الفترة من ٣-٧ حزيران ٢٠١٣ في تالين. وسوف يناقش المشاركون القضايا الناجمة عن عملية ريو ٢٠٠٠، مثل تحديات الوصول للتنمية المستدامة وتقارير الاستدامة والموضوعات الأخرى ذات الصلة. وقد وجهت الدعوة لمتحدثين رئيسيين لتبادل خبراتهم، وسوف تعقد جلسات ورش عمل عديدة تناول موضوعات خطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وسيتمثل الهدف الرئيسي للاجتماع في الموافقة على مشاريع خطة العمل الحالية ٢٠١١-٢٠١٣ وصياغة خطة العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وسيتم إرسال الدعوات لحضور الاجتماع إلى جميع أعضاء الإنتوساي في وقت مبكر من سنة ٢٠١٣.



قيام الوفود خلال اجتماع لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة، بمناقشة أنشطة خطة العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

وللحصول على معلومات إضافية، اتصل بمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة في: info@wgea.org.

مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

عقد في سوبوت، بولندا، خلال الفترة من ١ إلى ٤ تشرين أول ٢٠١٢ الاجتماع السادس لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال (WGFACML). وتضم مجموعة العمل الآن في عضويتها ٢٥ جهازاً من الأجهزة العليا للرقابة. وحضر الاجتماع ٣٩ مشاركاً، برئاسة المستشار/ هشام جنيبة، الرئيس الحالي للجهاز المركزي للمحاسبات لمصر. وتم خلال الاجتماع مناقشة واستعراض الأهداف الأربعة لخطة عمل لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال.



اجتماع الفريق العامل لمنظمة الإنتوساي المعني
بمكافحة الفساد وغسل الأموال، سويسرا،
بولندا، ١ - ٤ تشرين أول ٢٠١٢

المشاركون في اجتماع مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال الذي انعقد في بولندا،
تشرين أول ٢٠١٢.

تمثل الهدف الأول في تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في تطوير ثلاثة دلائل
إرشادية لدعم جهود مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال لكشف ومحاربة
الفساد وغسل الأموال.

■ يختص الدليل الإرشادي الأول بتعزيز الحوكمة الرشيدة للأصول العامة. وقد وضع ونوقش في
الاجتماع. ويشمل مفهوم الحوكمة الرشيدة مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.
■ ويختص الدليل الإرشادي الثاني بمنع ومكافحة الفساد ويتناول أيضاً استرداد الأصول
المسروقة. وقد تم صياغته وكان مفتوحاً للتعليق عليه حتى نهاية سنة ٢٠١٢. وسيجتمع
الفريق الفرعي العامل بشأن هذا الدليل الإرشادي في إندونيسيا للمعالجة النهائية والإكمال.
وانضم الجهاز الأعلى للرقابة لإيران، عضو جديد بمجموعة العمل، إلى هذه المجموعة
الفرعية.

■ ويختص الدليل الإرشادي الثالث بالتحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة
الفساد وغسل الأموال. كما تم صياغته وينقسم إلى قسمين هما: التهديدات الخارجية
والتهديدات الداخلية.

وتمثل الهدف الثاني لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال في تطوير
وتصميم وتقديم برامج تدريبية وورش عمل حول مكافحة الفساد وغسل الأموال: وقد وضعت
الجهاز الأعلى للرقابة لبولندا (NIK) برنامجاً تدريبياً لمكافحة الفساد والغش وغسل الأموال
يتم تقديمه في آذار وتشرين ثاني ٢٠١٢. ودعا الجهاز الأعلى للرقابة لبولندا كل أعضاء
مجموعة العمل والإنتوساي للمشاركة في هذه البرامج التدريبية وتحسينها. كما ستعد مبادرة
تنمية الإنتوساي برامج تدريبية استناداً إلى الدلائل الإرشادية الثلاثة لمجموعة عمل الإنتوساي
لمكافحة الفساد وغسل الأموال بعد الموافقة عليها في الإنكوساي الواحد والعشرين في بكين.

وتمثل الهدف الثالث لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال في التعاون مع
مجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة (WGEA) لوضع دليل إرشادي بشأن قضايا الفساد
والغش في مجال المراجعة البيئية. ويجري تطوير هذا الدليل الإرشادي وإلقاء نظرة تمهيدية عليه

من قبل ممثل الجهاز الأعلى للرقابة للترويج. وبعد إكمال الدليل الإرشادي والموافقة عليه، سيتاح لمجتمع منظمة الإنتوساي بأكمله على موقع ويب مجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة. وتمثل الهدف الرابع لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال في تطوير قاعدة بيانات لدراسات الحالة وتجارب الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وغسل الأموال. وقد وضع الجهاز الأعلى للرقابة للاتحاد الروسي استبيان لجمع هذه البيانات. كما ناقش المشاركون في الاجتماع مشروع مشترك لمنبر الإنتوساي للتعاون مع الأمم المتحدة، الذي يرأسه الجهاز الأعلى للرقابة لكوريا، لنشر كتاب لتجميع الدراسات السابقة بشأن أضرار الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد. وسيدرج هذا الكتاب في وقائع الإنكوساي الواحد والعشرين في الصين سنة ٢٠١٣. وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة مصر علي البريد الإلكتروني: wgfacml@cao.gov.eg.

ورشة عمل الأسوساي حول الغش والفساد

عقدت ورشة عمل برعاية الأسوساي، تناولت الغش والفساد، خلال الفترة من ١٢ إلى ١٧ تشرين ثاني ٢٠١٢، في مانيل، الفلبين، بدعم إداري من الجهاز الأعلى للرقابة للفلبين. وشارك ثمانية وثلاثون دولة من الدول الأعضاء بمنظمة الأسوساي. يضعف الغش والفساد شرعية الحكومة وسيادة القانون، ويشوه تخصيص الموارد والمنافسة في القطاع الخاص، ويعوق النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن تؤدي الأجهزة العليا للرقابة - من مركزها الذي يتسم بالاستقلالية والحياد والعدالة - دوراً هاماً في خفض ومنع الغش والفساد. واستهدفت ورشة العمل مساعدة المشاركين على اكتساب معرفة ومهارات المراجعة العملية اللازمة عند التعامل مع الغش والفساد. واستند مضمون ورشة العمل على مصادر مختلفة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والإرشادات والأدلة الإرشادية والمناهج التدريبية التي أعدتها الإنتوساي والأسوساي ومبادرة تنمية الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة. وحضر المشاركون خلال ورشة العمل محاضرات تناولت فهم واكتشاف الغش والفساد وتحديد وتقييم مخاطر الغش والفساد. وقام بتقديم محتوى ورشة العمل ستة مدربين وخبير في الموضوع من الأجهزة العليا للرقابة لبنجلاديش وبوتان وميانمار وباكستان والفلبين وإندونيسيا. كما تبادل المشاركون المعرفة والآراء وناقشوا بنشاط قضايا متعلقة بأدوار ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة وإعداد التقارير وإجراءات المتابعة. وقدم في اليوم الأخير من ورشة العمل مجموعات تتراوح من أربعة إلى خمسة مشاركين عروضاً تقديمية بشأن مقترحات وخطط عمل المراجعة التي تتناول الغش والفساد بناء على ما تعلموه في ورشة العمل.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بأمانة الأسوساي أو زيارة موقع ويب الأسوساي:

بريد إلكتروني: koreasai@korea.kr

موقع ويب: http://www.asosai.org/activities/workshop_list.jsp

مؤتمر الأوروساي الأولاسافس

عقد المؤتمر السابع للأوروساي-الأولاسافس في تبليسي، جورجيا، خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول ٢٠١٢. وكان موضوعه الحوكمة الجيدة في القطاع العام: دور الأجهزة العليا للرقابة، والذي تناول مطالب المواطنين المتزايدة من أجل إدارة عامة وإدارة مالية أفضل في أوقات الشدة المالية التي تتعرض لها الحكومات. كما سلط الموضوع الضوء على إمكانيات مساهمات الجهاز الأعلى للرقابة لتحقيق مساءلة وشفافية وكفاءة أفضل في الأنشطة الحكومية. وتم تناول موضوعين فرعيين محوريين بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة في أداء وظائفها بفعالية: (١) تعزيز نزاهة ومساءلة الإدارة وأعلى مستوى للانضباط، (٢) تسهيل إصلاح الإدارة المالية العامة.

وقد قام ممثلو الأوروساي الأولاسافس، منذ سنة ٢٠٠٠، بالاجتماع في سلسلة من المؤتمرات التي تستهدف تسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن قضايا مهمة للمراجعة العامة لتعزيز التحسين المستمر في جودة عمل الجهاز الأعلى للرقابة. وتزامن المؤتمر المنعقد أخيراً مع الذكرى السنوية العشرين لديوان المراجعة الحكومية في جورجيا. وأعطت استضافة هذا الحدث للجهاز الأعلى للرقابة لجورجيا الفرصة لتبادل ما لديه من الخبرات والتحديات في تأسيس نفسه كطرف فاعل هام في إدارة المالية العامة



المشاركون في مؤتمر الأوروساي-الأولاسافس في تبليسي، جورجيا، في أيلول ٢٠١٢.

الجلسة الأولى: تعزيز ثقة أصحاب الشأن: مراجعة نزاهة ومساءلة الإدارة وأعلى مستوى للانضباط

يمكن أن تحقق الأجهزة العليا للرقابة المصدقية عن طريق تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة وأعلى مستوى للانضباط داخل منظماتهم. ترأس الجهاز الأعلى للرقابة للبرتغال، باعتباره رئيس الأوروساي، الجلسة التي تناولت هذا الموضوع.

أكد المشاركون في مؤتمر الأوروساي المنعقد في لشبونة ما يلي: "يعتبر كل من الشفافية والمساءلة قيم ديمقراطية وهما ركيزة أساسية للحكومة الجيدة. وتعتبر المساءلة مفهوماً واسعاً يتضمن مجموعة واسعة من المسؤوليات للمديرين بالقطاع العام، مثل المهارات المهنية والإدارية، والمطابقة للوائح المالية وغيرها، وتلبية توقعات الأداء والسلوك الأخلاقي".

وأبرز العرض الذي قدمه الجهاز الأعلى للرقابة للبرتغال أهمية وجود قاعدة منهجية تتألف من دليل إرشادي للمراجعة يصف استراتيجيات وقواعد للسلوك الأخلاقي للمساعدة في التأكد من ذلك السلوك. كما يعتبر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠، دستور أخلاق الإنتوساي، نقطة مرجعية هامة للمراجعين. لا يكفي أن يوجد لدى الأجهزة العليا للرقابة أحكام للسلوك الأخلاقي: فهي أيضاً بحاجة إلى تدابير التنفيذ. وحدد الجهاز الأعلى للرقابة للبرتغال التوجيه والإدارة والرقابة باعتبارها ثلاثة جوانب تحتاج إلى معالجة للتأكد من السلوك الأخلاقي. ويمكن تعزيز التوجيه من خلال توفير معلومات مفصلة بشأن دستور الأخلاق والتدريب عليه. ويجب أن تحدد الإدارة السلوك الأخلاقي لموظفيها وأن تدرج معايير أخلاقية في عمليات تقييم الأداء السنوي. ويجب تطوير القوائم المرجعية والمراجعة الداخلية لتعزيز تدابير الرقابة.

واستجابةً لمقترحات الجهاز الأعلى للرقابة البرتغالي، وافق المجلس التنفيذي للأوروساي علي إنشاء فرقة عمل لتعزيز السلوك الأخلاقي والنزاهة في كل من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات العامة. وتستهدف فرقة العمل بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة تعزيز وتطوير إدارة السلوك الأخلاقي وجعله أكثر قوة من خلال توفير أدوات عملية ومجدية لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة في عملها اليومي.

وقدمت محكمة المحاسبات الإسبانية قضية مثيرة للاهتمام لإظهار المساهمة الإيجابية التي يمكن أن يحققها الجهاز الأعلى للرقابة للمساءلة في القطاع العام. قامت المحكمة، سنة ٢٠٠٣، برفع تقرير للبرلمان الإسباني بشأن مشكلات مع مساءلة الحكومات المحلية وتحديد حلول ممكنة قانونية وإدارية يمكن اعتمادها لتقديم حسابات المنشآت المحلية كاملة في الأجل المحددة قانوناً. واستجابةً لهذا، تم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حسنت بشكل ملحوظ إعداد التقارير واستعراض أنشطة الحكومات المحلية. وبعد نجاح إنشاء هذا النظام الإلكتروني لإعداد التقارير، جعلت محكمة المحاسبات الإسبانية تقارير وحسابات الحكومات المحلية متاحة للشعب. وأدى هذا بالإضافة إلى تسهيل أنشطة المراجعة إلى زيادة الشفافية والمساءلة أمام المواطنين.

وأكد العرض التقديمي لمحكمة المحاسبات التركية (TCA) أهمية الجودة العالية لأعمالها والحاجة إلى اتباع القيم الأخلاقية العالية لإتمام ذلك. وأنشأت محكمة المحاسبات التركية في الآونة الأخيرة برنامج إلكتروني لإدارة المراجعة بما يمكنها من تنظيم أعمال المراجعة ويعطي للإدارة الفرصة لمراقبة النتائج ومستندات العمل.

وناقشت محكمة المحاسبات البرازيلية منافع مراجعة النظير في الآونة الأخيرة الذي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقييم مراجعة القوائم المالية السنوية للحكومة الاتحادية البرازيلية. ويتم في مثل هذه الاستعراضات إعداد تقرير بواسطة مؤسسة متعددة الأطراف لديها معرفة واسعة لعوامل مثل التخطيط والموازنة والمالية والمحاسبة والحكومة والشفافية والمساءلة. وتم إشراك فرق متعددة التخصصات من دول مختلفة.

الجلسة الثانية: تسهيل إصلاح إدارة المالية العامة

ترأس كارلوس بوليت فاجيوني، المراقب العام لإكوادور ورئيس الأولاسافس، الجلسة الثانية التي تناولت إصلاح إدارة المالية العامة. يشرع العديد من الحكومات، في سبيل الارتقاء إلى مستوى التوقعات العالية للمجتمع وكذلك تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، إلى إجراء تعديلات كبيرة على نظم إدارة المالية العامة (PFM). وتستخدم نظم إدارة المالية العامة كإطار جامع يمكن بموجبه تحسين العديد من جوانب إدارة الأموال العامة. وتختص نظم إدارة المالية العامة بقضايا حيوية مثل تخطيط وتنفيذ الموازنة، وإنشاء ضوابط الرقابة الداخلية ونظم المراجعة الداخلية وتدبير الاحتياجات والمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات والخزينة. وتشكل هذه القضايا جوهر إدارة الأموال العامة، وفي نهاية المطاف، الحوكمة الرشيدة.

وتشارك الدول ضمن الأوروساي في عدد من أوجه التشابه فيما يخص تنفيذ إصلاح نظم إدارة المالية العامة حيث تطمح إلى التنفيذ الكامل لمبادئ توجيهية مشتركة وأفضل الممارسات. وتمر الدول بمراحل مختلفة في هذه العملية، ويوجد إمكانية كبيرة لاستفادة هيئات الدولة وكذلك الأجهزة العليا للرقابة من خبرات بعضها البعض. وتعتبر الأجهزة العليا للرقابة أحد الأطراف الفاعلة الرئيسية في تنفيذ إصلاح نظم إدارة المالية العامة. وتشارك في صياغة وتنقيح تشريعات واضحة للموازنة والمالية والمحاسبة والرقابة الداخلية وما يرتبط بها؛ بمراجعة إصلاح نظم إدارة المالية العامة ككل أو كأجزاء منفصلة من نظام إدارة الأموال العامة والقضايا الرئيسية، وتطرح الأجهزة العليا للرقابة نقاشاً وطنياً بشأن العديد من القضايا الملحة المتعلقة بإدارة الأموال العامة.

وقد أظهرت تطورات أخيرة بوضوح أهمية التخطيط للسياسة المالية المزمع تنفيذها بشكل معقول وفي الأجلين المتوسط والطويل. ونتيجة لذلك، ازداد دور الأجهزة العليا للرقابة بشكل كبير من عمليات المراجعة المحددة إلى قضايا الانضباط المالي والاستدامة مثلما يأتي:

- إدارة الدين،
 - إدارة المخاطر وتحليل هشاشة الأوضاع لإنفاذ وتشجيع تقييم المخاطر علي كل من مستوى الوكالة ومستوى إدارة المالية العامة،
 - تحسينات في إطار إعداد التقارير وزيادة الرصد ورقابة وظيفة المراجعة الخارجية على وكالات الدولة والمؤسسات المالية.
- وتساهم الأجهزة العليا للرقابة في إصلاح نظم إدارة المالية العامة من خلال مبادرات تشريعية لتحسين الإطار التنظيمي الرئيسي لنظم إدارة المالية العامة في الدولة. ويجب هيكلة إطار قانوني شامل لنظم إدارة المالية العامة وفقاً لنظام الدولة ووضع لوائح بسيطة وشفافة لتجنب البيروقراطية الزائدة عن الحاجة، وتعزيز المساءلة، وجعل التعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة إلزامياً.

وللحصول على معلومات إضافية، رجاء مطالعة قسم "المؤتمرات" بموقع ويب الأوروساي:

<http://www.eurosai.org>

عقد مؤتمر باساي في كاليدونيا الجديدة

عقد في نومييا، كاليدونيا الجديدة، خلال الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين أول ٢٠١٢، المؤتمر الخامس عشر لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك (الباساي). وقد ضم المؤتمر رؤساء وممثلي ١٥ جهازاً أعلى للرقابة ودواوين مراجعة إقليمية من جميع أنحاء منطقة أوقيانوسيا. وتشرف الباساي بحضور تيرينس نومييمي، رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي، وجوزيف موسر، أمين عام الإنتوساي، جنباً إلى جنب مع ممثلي الأجهزة العليا للرقابة للصين وفرنسا ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI). كما حضر شركاء آخرون في تنمية باساي وعدد من أصحاب الشأن الرئيسيين. وأكد رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لباي، في المؤتمر، من جديد علي مبادئ التعاون الإقليمي والقيادة الفردية التي تشكل الأساس لمبادرة المراجعة الإقليمية للباسيفيك (PRAI) وتعهدوا باتباع تلك المبادئ في مبادرات مستقبلية.



المؤتمر الخامس عشر لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك (الباساي) ٢ إلى ٥ تشرين أول ٢٠١٢ - كاليدونيا الجديدة

قاعة المحاسبات الإقليمية لكاليدونيا الجديدة

باساي

مراجعو الباسيفيك يعملون معاً

المشاركون في المؤتمر الخامس عشر للباساي في كاليدونيا الجديدة.

تم تطوير مبادرة المراجعة الإقليمية للباسيفيك للتصدي للتحديات التي تفرضها معايير المراجعة العامة المتغيرة في الباسيفيك. وتقدم هذه المبادرة دعماً في إطار تعاون إقليمي بموجب خطة الباسيفيك على النحو الذي أقره قادة منتدى الباسيفيك سنة ٢٠٠٥. وتعتبر ممارسات المراجعة العامة القوية عنصراً مركزياً في إنجاز نواتج الحوكمة الرشيدة، والتي يمكن أن تساهم - بدورها - في تحسين نواتج الأداء الاقتصادي والنمو لدول جزر الباسيفيك. وأكد السيد/ نومييمي في خطابه أمام المؤتمر على أهمية القيادة الفردية لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة، مع التركيز على الدور الأساسي للجهاز الأعلى للرقابة داخل نظام حوكمة كل دولة. وأثنى على مبادرة المراجعة الإقليمية للباسيفيك كمثال للتعاون المتبادل وبناء القدرات الذي يضع باساي في طليعة المبادرات الإقليمية العالمية ضمن مجتمع منظمة الإنتوساي. وهذا يعكس شعار منظمة الإنتوساي "تبادل الخبرات يفيد الجميع".

وقد انعكست هذه الأفكار في التقارير التي قدمها كل جهاز أعلى للرقابة مشارك إلى المؤتمر، والتي أظهرت تقدماً كبيراً في مراجعة الأداء وبعض التعزيز لجودة التقارير المرفوعة للهيئات التشريعية. كما تواصل الأجهزة العليا للرقابة الاستفادة من البرامج الإقليمية التي تقدمها باساي، بما في ذلك تدريب وتنمية الموظفين، وإتاحة الأدلة الإرشادية والمبادئ التوجيهية للمراجعة، وإتاحة الفرصة للمشاركة في العمليات التعاونية للمراجعة المالية ومراجعة الأداء.

وما زال يوجد الكثير مما يجب عمله لإنجاز هدف الباساي في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء على تحسين جودة المراجعة العامة في الباسيفيك إلى معايير موحدة بدرجة مرتفعة. وأكد المؤتمر على ضرورة استمرار توصيل الأجهزة العليا للرقابة لإنجازاتها جنباً إلى جنب مع الواقعية بشأن التحديات المتعلقة ببناء القدرات التي يواجهها العديد من نظم الحكم - والتي غالباً ما تكون ليس فقط داخل الجهاز الأعلى للرقابة نفسه بل أيضاً في نظام إدارة المالية العامة الأوسع. وتشكل مشكلات مثل نقص عدد الموظفين المؤهلين مهنيًا، وارتفاع معدل دوران الموظفين، بالإضافة إلى عدم وجود عمليات مساءلة للمراجعة - تشكل تحديات رئيسية للكثير من الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ اختصاصاتها.



(من اليسار إلى اليمين) إيروني فاتولوكا، رئيس المجلس التنفيذي لباساي؛ جوزيف موسر، أمين عام الإنتوساي، تيرينس نومييمي، رئيس المجلس التنفيذي للإنتوساي، يستمعون بقضاء دقيقة معاً في مؤتمر باساي.

وتلقى المؤتمر تقارير بشأن إكمال العديد من الإنجازات الرئيسية في إطار مبادرة المراجعة الإقليمية للباسيفيك سنتا ٢٠١١ و ٢٠١٢. وتقترب المرحلة الأولى من برنامج بناء قدرات باساي من الاكتمال بنجاح. وقد نشر أربعة أدلة إرشادية للمراجعة (فيما يخص كل من إدارة الموارد البشرية والتأكد من الجودة ومراجعة الأداء وإعداد التقارير). وتتاح هذه الموارد القيمة الآن للاستخدام بواسطة جميع أعضاء باساي ويستمر الطلب عليها من جانب مجموعات إقليمية أخرى لمنظمة الإنتوساي. وسيكتمل قريباً دليل إرشادي عن المراجعة المالية (مستقى من دليل إرشادي وضعته مجموعة عمل إقليمية أخرى هي أفروساي الإنجليزية AFROSAI-E)، ومبادئ توجيهية بشأن الإدارة والعمليات الاستراتيجية. كما اكتمل البرنامج المبدئي لدورات تدريبية بموجب مبادرة المراجعة الإقليمية للباسيفيك، مما أدى إلى إنشاء كادر من المدربين في الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء الإقليم والذين سيستمرون في قيادة التدريب على أساس إقليمي ووطني في المستقبل.

اكتملت الجولة الثانية من برنامج دعم المراجعة الإقليمي الفرعي في أوائل سنة ٢٠١٢. وينطوي البرنامج على نهج تعاوني لإنجاز عمليات المراجعة المالية في كيريباتي وناورو وتوفالو. وقد حققت عمليات المراجعة عوائد كبيرة لكل من إدارة المالية العامة داخل الدولة والحوكمة وتنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة الثلاث وموظفيها. وأيد المؤتمر النية لبدء جولة ثالثة من البرنامج سنة ٢٠١٣.

كما تم إحراز تقدم كبير في عمل مراجعة الأداء الإقليمية التعاونية. واكتملت المراجعة الإقليمية التعاونية الثانية لباي، بشأن إدارة المياه الصالحة للشرب، سنة ٢٠١٢. ويجري الآن وضع اللمسات الأخيرة لمراجعة ثالثة، تعالج إدارة مصائد الأسماك المستدامة في جميع أنحاء منطقة الباسيفيك. وتعتبر هذه إنجازات كبرى، واستمع المؤتمر للتنفيذ الجوهري لتوصيات التقارير في عدد من نظم الحكم المشاركة. كما أيد المؤتمر بدء مراجعة تعاونية رابعة، بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، الذي كان من المقرر أن تبدأ في أواخر سنة ٢٠١٢. وأيد المؤتمر أحدث تقرير لباي عن حالة المساءلة والشفافية في منطقة الباسيفيك، الذي اكتمل في أوائل سنة ٢٠١٢ في أعقاب عدد من الدراسات المتعمقة في نظم حكم مختارة. وخلصت الدراسة إلى أن صورة المساءلة والشفافية في جميع أنحاء المنطقة لا تزال مختلطة، لكنها حددت عدداً من الممارسات الجيدة الإيجابية والناشئة. وشجع المؤتمر باي وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية لاستخدام التقرير في جهد منسق لتعزيز مناهج متسقة وتبادل الأفكار لتحسين نواتج الحوكمة في الباسيفيك.

وضعت أصلاً مبادرة المراجعة الإقليمية للباسيفيك وأقرها مؤتمر سنة ٢٠٠٨ باعتبارها برنامج لمدة ٤ سنوات وشارفت على الانتهاء. وستقيم باي وشركاؤها في التنمية البرنامج رسمياً باعتبار ذلك هو الخطوة الأولى في وضع استراتيجية جديدة للحفاظ على عمل باي على أساس طويل الأجل في كل من المنطقة والأجهزة العليا للرقابة الفردية في نظم دولها المعنية. وكلف المؤتمر المجلس التنفيذي لباي لمواصلة معالجة هذه المسائل بالتعاون مع شركائه في التنمية وكعضو في المجتمع الدولي للأجهزة العليا للرقابة.

وكان المشاركون في المؤتمر في غاية الامتنان للعمل التنظيمي الواسع من قبل موظفي الجهاز الأعلى للرقابة لكاليديونيا الجديدة وأمانة باي والقيادة والضيافة التي قدمها فرانسوا مونتي، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لكاليديونيا الجديدة، بوصفه الجهاز المضيف للمؤتمر. وتتطلع باي الآن بتشجيع من قادتها الدوليين وشركائها في التنمية إلى مواصلة جهودها الجماعية والفردية لتحسين المراجعة العامة والإسهام في تحسين الحوكمة في منطقة الباسيفيك.

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال إيروني فاتولوكا، المدير التنفيذي لباي، بموقع ويب: ateroni.valuloka@pasai.org

الجمعية العامة ٢٠١٢ لأولاسافس التي عقدت في البرازيل

عقدت مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريببي (أولاسافس) الجمعية العامة الثانية والعشرين في جرامادو، في ولاية ريو جراند دي دو سول، البرازيل، خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين ثاني ٢٠١٢. وقد استضافت الجمعية بواسطة محكمة المراجعة البرازيلية (TCU) مع حضور من الأرجنتين وبليز وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وجمهورية الدومينيكان وإكوادور والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراجوا وبنما وباراجواي وبيرو وبورتوريكو وأوروغواي وفنزويلا. وشمل الضيوف والمراقبين ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة للبرتغال وإسبانيا، ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI)، وبنك إنتر أميركان للتنمية (IADB)، والمحكمة الأوروبية للمراجعين (ECA)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومراجعين محليين من البرازيل، وهذه المجلة.

حفل الافتتاح

افتتح الاجتماع رسمياً بخطبة ألقاها ميشال تيمير نائب الرئيس البرازيلي الذي رحب بالوفود وتحدث عن الدور الرئيسي للأجهزة العليا للرقابة في تعزيز المساءلة في المنطقة. كما تحدث بنيامين زيمليير رئيس محكمة المراجعة البرازيلية شاكر الوفود على الانضمام لمحكمة المراجعة البرازيلية في الاحتفال بالذكرى السنوية المائة والثانية والعشرين، مما يجعل من البرازيل ثاني أقدم وكالة عامة. وأكد كارلوس بوليت فاجيوني المراقب العام لإكوادور والرئيس الحالي لأولاسافس الذي ترأس الاجتماعات على أهمية الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز ثقافة الشفافية في الدول أعضاء أولاسافس.



المشاركون في الجمعية العامة لأولاسافس التي عقدت في البرازيل في تشرين ثاني ٢٠١٢.

عروض تقديمية تقنية

شهدت الجمعية عروضاً تقديمية حول الموضوعات الآتية:

- المراجعة التنسيقية كوسيلة لبناء قدرات الجهاز الأعلى للرقابة. كان هذا موضوع تردد صداه في جميع أنحاء الجلسات، مما يسلط الضوء على أهمية الجهود التعاونية بين المؤسسات والأمم.
- أمثلة قطرية محددة بشأن كيفية تحليل الأجهزة العليا للرقابة للإعانات الاجتماعية باعتبارها آلية للحد من الفقر، مع أمثلة لحالات ودعوة لمزيد من التحليل لهذه القضية والنواتج ذات الصلة بها.
- جلسات بشأن تنفيذ التشخيص المؤسسي، مما يحقق التأكد من الجودة في العمليات الداخلية، واستخدام أدوات إدارة المعرفة المتاحة على البوابة الإلكترونية لأولاسافس. وجدت حلقات نقاش عديدة حول عوائد استعراض الأقران بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة وطريقة لنشر أفضل الممارسات.
- تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، مع التركيز على تكوين مجموعة عمل من أجل فهم وتنفيذ أفضل لهذه المعايير من خلال تحديد الثغرات في إجراءات المراجعة والعمل مع مبادرة تنمية الإنتوساي ولجنة الإنتوساي للمعايير المهنية.
- نتائج الحلقة الدراسية للمساواة بين الجنسين لأولاسافس و"إعلان سانتو دومينجو" الذي يدعو لزيادة وجود المرأة في عملية الإشراف على المصروفات العامة.
- دعم بنك إنتر أميركان للتنمية بمبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي لدعم تعزيز القدرات الإقليمية المؤسسية والمهنية التي تركز على عمليات المراجعة والتخطيط الاستراتيجي وتكنولوجيا المعلومات ومراجعة الأداء ومشاركة المواطنين والرقابة الداخلية والعمليات مع المنشآت الوطنية الفرعية. وستأخذ المساعدة شكل قروض وتعاون تقني وأدوات المعرفة. وأشار ممثل بنك إنتر أميركان للتنمية إلى أن تشخيصات إقليمية قد أجريت لتسعة عشر جهازاً رقابياً في ٨ دول بمنطقة أولاسافس، وتوقع إكمال ٨ تشخيصات إضافية سنة ٢٠١٣.
- مبادرات "مبادرة تنمية الإنتوساي" والتقدم الذي أحرزته اللجنة المحفزة للتعاون بين الجهات المانحة ومنظمة الإنتوساي وكذلك برنامج 3i لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وسيشمل هذا المذكور أخيراً أدوات وبرامج المراجعة الشهادية ودورات عملية، وورش عمل للمراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة المطابقة. وأكد المدير العام لمبادرة تنمية الإنتوساي أن منظمة الإنتوساي تواصل تشجيع الأجهزة العليا للرقابة لتصبح أكثر تركيزاً بالنسبة لتقديم الموارد وتبادل المعلومات.
- ناقشت المحكمة الأوروپية للمراجعين مراجعة المنظمات فوق الوطنية، وأوضحت عملها في المراجعة التقليدية وكذلك الآراء التي تصدرها عندما تتصرف كهيئة استشارية.
- ناقش ممثل محكمة المحاسبات الإسبانية المبادئ التوجيهية التي وضعتها جنباً إلى جنب مع خبرة الجهاز الأعلى للرقابة في مساءلة المنشآت المحلية.

أنشطة أخرى

تعاملت محكمة المراجعة البرازيلية وموظفيها بكرم الضيافة مع المشاركين طوال وقائع المؤتمر. وكانت أبرز الأنشطة هي زيارة المجتمعات المجاورة حيث تمتع المشاركون بعروض الغناء والرقص التي قدمتها فرق الفنون الشعبية، وعشاء تذكاري في متنزه محلي يعطي فكرة عن "جاوتشو" المرتبط بالتاريخ الإقليمي، وعدة حفلات بمناسبة أعياد الميلاد في المساء "بتوقيع" جرامادو ، وعشاء الافتتاح وغداء الختام بموقع المؤتمر.

استشراف المستقبل

انتخبت الجمعية العامة محكمة المراجعة البرازيلية لرئاسة أولاسافس خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥ ويتولي الوزير أوجوستو نارديس نائب رئيس محكمة المراجعة البرازيلية منصب رئيسها اعتباراً من ٢ كانون ثاني ٢٠١٣. ومن المقرر عقد الجمعية العامة المقبلة في شيلي. وستتاح معلومات وأوراق بحثية من الجمعية على موقع ويب مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية والكاريبي: <http://www.olacefs.com>.

دورة على شبكة الإنترنت للمشاركة في المعرفة حول المنهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية

قد وضعت مبادرة تنمية الإنتوساي دورة تعلم إلكتروني بعنوان: المنهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية، باعتبارها متابعة لجولات سابقة من برنامج أجري بالتعاون مع كاروساي. أطلقت دورة التعلم الإلكتروني هذه التي تغطي ستة أسابيع بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) خلال الفترة من ٤ تشرين ثاني - ١٤ كانون أول ٢٠١٢. ووجد ١٩٣ مشاركاً من ٦١ جهازاً أعلى للرقابة في مناطق الإنتوساي الناطقة باللغة الإنجليزية: أسوساي وأفروساي الناطقة بالإنجليزية وباساي وكاروساي وأوروساي. وتقوم الدورة التدريبية على أساس إرشاد مبادرة تنمية الإنتوساي / الكاروساي بشأن المنهج القائم على المخاطر للمراجعة المالية والانحياز إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة والمعايير الدولية الأخرى. في السابق، تلقي ١٠١ مشاركاً من ٢٨ جهازاً أعلى للرقابة دورة تعلم إلكتروني غطت خمسة أسابيع، والتي تم نشرها في نيسان - أيار ٢٠١٢.

مبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: برنامج 3i

اعتمدت الإنتوساي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) سنة ٢٠١٠ لتعزيز مهنة مراجعة القطاع العام عالمياً. ودعت الإنتوساي أعضائها لاستخدام المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كإطار مشترك لمراجعة القطاع العام وتنفيذها. وكلفت مبادرة تنمية الإنتوساي لدعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في جميع المناطق الإنتوساي، وتم بالتالي إطلاق برنامج تنمية القدرات المسمي مبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (برنامج 3i) سنة ٢٠١٢. وسوف يتم تشغيل المرحلة الأولى من البرنامج بتمويل من البنك الدولي، خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤ لخمس مناطق بالإنتوساي (أفروساي الناطقة بالإنجليزية وأسوساي وكاروساي وأوروساي وباساي). وسيتم الشروع في أنشطة لأولاسافس وكريفيا وأرابوساي سنة ٢٠١٣.

برنامج المراجعة الشهادية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: يعتبر برنامج المراجعة الشهادية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة مكوناً من مكونات من برنامج 3i يستهدف تطوير مجموعة من الميسرين للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لخلق القدرة على تنفيذ هذه المعايير. ويتم تقديم هذا البرنامج لعدد ٢٦١ مشاركاً من ٦٧ جهازاً أعلى للرقابة من الدول النامية بعد اجتياز اختبار على الإنترنت. ويتألف من دورتين على الإنترنت للتعلم الإلكتروني (أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (iCAT) والأدلة الإرشادية لقوالب المراجعة وملفات نماذج المراجعة) وورشة عمل وجهاً لوجه مهارات التيسير. وسوف يحصل جميع المشاركين الذين يكملون أنشطة البرنامج الثلاثة بنجاح على شهادة ميسرين للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وقد أجريت أول دورة للتعلم الإلكتروني على الإنترنت خلال الفترة من ٢٢ تشرين أول إلي ٧ كانون أول ٢٠١٢.

ورشة عمل إدارة برنامج 3i: تم تصميم ورش عمل إدارة برنامج 3i للتوعية بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والمناقشة ووضع استراتيجيات لاعتبارات تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وتبادل الخبرات المتعلقة بتنفيذ هذه المعايير. كما تؤكد ورشة العمل علي نتائج أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والحصول علي تعهد من الإدارة العليا للجهاز الأعلى للرقابة بشأن استراتيجية التنفيذ. وعقدت ثلاث ورش عمل في شهري تشرين ثاني-كانون أول ٢٠١٢ لمناطق كاروساي، وأفروساي الناطقة بالإنجليزية، وباساي في سورينام، وجنوب أفريقيا، وفيجي، على التوالي. حضرت الإدارة العليا للأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المؤهلين، ورش عمل لمدة ٣ أيام.

تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي



يقيك تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي على علم بالتطورات في عمل وبرامج مبادرة تنمية الإنتوساي. ولمعرفة المزيد عن مبادرة تنمية الإنتوساي، والمواكبة بين طبعات المجلة، انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.idi.no>

اجتماع استعراض نظم التأكد من الجودة وورشة عمل مهارات التسهيل لمبادرة تنمية الإنتوساي / الأرابوساي



مدربات ورشة عمل مهارات التسهيل لبرنامج
مبادرة تنمية الإنتوساي / الأرابوساي
بشأن التأكد من الجودة.

كشفت برامج تقييم الاحتياجات لمبادرة تنمية الإنتوساي / الأرابوساي التي أجريت في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ عن وجود حاجة ملحة لتطوير القدرات في مجال التأكد من الجودة في العديد من الأجهزة العليا للرقابة. ولذلك، بدأت مبادرة تنمية الإنتوساي والمنطقة برنامج التأكد من الجودة سنة ٢٠١١ لتدريب موظفي الجهاز الأعلى للرقابة علي إجراء استعراضات التأكد من الجودة على المستوى المؤسسي وفيما يخص المراجعة المالية ومراجعة الأداء. وبعد حضور ورشة عمل التأكد من الجودة، أجرى المشاركون استعراضات التأكد من الجودة في أجهزتهم العليا للرقابة المعنية وعاودوا للاجتماع في تشرين ثاني ٢٠١٢ لتحصيل ردود الفعل على عملهم في بشأن استعراض نظم التأكد من الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، حضر المشاركون ورشة عمل مهارات الميسرين لتمكين الأجهزة العليا للرقابة من تدريب موظفين إضافيين في مجال التأكد من الجودة. ويجري وضع كتيب التأكد من الجودة كجزء من البرنامج ويتوقع قيام جميع الأجهزة العليا للرقابة المشاركة بتهيئة الدليل لظروفها.

برامج التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الإنتوساي

بدأت برامج التخطيط الاستراتيجي سنة ٢٠١١، في أسوساي وأولاسافس وكريفافس للمساعدة في تحسين القدرة الذاتية للأجهزة العليا للرقابة على التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي. وتسير البرامج في الموعد المحدد. قامت الأجهزة العليا للرقابة السبع المشاركة في أسوساي بالتجمع لعقد اجتماع الاستعراض وورشة عمل التخطيط التشغيلي في كانون أول ٢٠١٢. وقدمت الأجهزة العليا للرقابة في ورشة العمل هذه مشروع خطط استراتيجية تم وضعها لأجهزتهم المعنية.

مراجعة الأداء التعاونية لمبادرة تنمية الإنتوساي / باساي حول التكيف لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

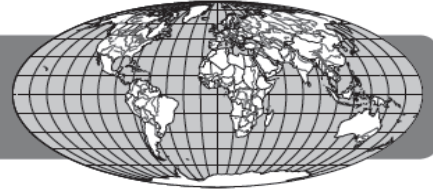
يتم تمويل هذه المراجعة التعاونية الرابعة في منطقة باسيفيك بواسطة البنك الآسيوي للتنمية. ويستهدف البرنامج تحسين وتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة علي إجراء عمليات مراجعة الأداء التي تركز على القضايا البيئية. وقد تم اختيار هذا الموضوع بناء على استقصاء سنة ٢٠١١ لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة في منطقة باسيفيك حدد تفضيلاتهم بالنسبة لمستقبل عمليات مراجعة الأداء التعاونية. وشاركت الأجهزة العليا للرقابة لكل من جزر كوك وتونجا وتوفالو وبالاو وميكرونيزيا وفيجي وساموا وجزر سليمان. وتمت في اجتماع التخطيط الذي عقد في تشرين ثاني ٢٠١٢ في نيوزيلندا، مناقشة طرائق إجراء عملية المراجعة حتى آب ٢٠١٣.

الاتصال بمبادرة تنمية الإنتوساي

لمناقشة أي من القضايا التي أثرت في هذه الطبعة من تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي، يرجى الاتصال بالمبادرة:

بريد إلكتروني: idi@idi.no

موقع ويب: <http://www.idi.no>



أحداث الإنتوساي ٢٠١٣

آذار (مارس)	شباط (فبراير)	كانون ثاني (يناير)
٧-٥ ندوة الأمم المتحدة / الإنتوساي ، فيينا، النمسا ٢٠-١٨ مؤتمر كاروساي، ترينيداد وتوباغو	١٣-١٢ اجتماع المجلس التنفيذي لباي، أوكلاند، نيوزيلندا ٢٠-١٩ اجتماع المجلس التنفيذي لأسوساي، مانايلا، الفلبين	١٥-١٤ اجتماع فريق المهام المعني بالاستبصار المالي لمنظمة الإنتوساي، كوبنهاجن، الدنمارك
حزيران (يونية)	أيار (مايو)	نيسان (أبريل)
٧-٣ الجمعية العامة لمجموعة عمل مراجعة البيئة، تالين، استونيا ١٩-١٨ اجتماع اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، ستوكهولم، السويد ٢٧-٢٣ الجمعية العامة لأرابوساي، الكويت	٢٩-٢٧ اجتماع مجموعة عمل الدين العام، (الموقع TBD) ٣٠ اجتماع المجلس التنفيذي لأوروساي، بروكسل، بلجيكا	TBD اللجنة الفرعية لمعايير المراجعة المالية، الإمارات العربية المتحدة ١٩-١٦ مؤتمر الأوروساي / الأرابوساي، باكو، أذربيجان ٢٤-٢٢ اجتماع مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية، كراكوف، بولندا
أيلول (سبتمبر)	آب (أغسطس)	تموز (يوليو)
TBD مؤتمر باي، جوام		٥-٣ اجتماع مجموعة عمل قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة، ليما، بيرو

TBD = يحدد لاحقاً

ينشر هذا التقويم دعماً لاستراتيجية اتصالات الإنتوساي وكوسيلة لمساعدة أعضاء الإنتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول المواعيد. وشملت هذه الميزة المنتظمة للمجلة الأحداث على نطاق منظمة الإنتوساي وعلى نطاق الأقاليم بأسرها، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة، واجتماعات المجلس التنفيذي. ويسبب المساحة المحدودة، لا يمكن إدراج العديد من الدورات التدريبية واللقاءات المهنية الأخرى التي توفرها الأقاليم. وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

الانتوساي

